

وَلَمَّا أَفْلَسْتُمْ فَأَعْدَلُوا
تَلَسَّيْتُمْ

البذور السافرة في نفي انتساب ابن حجر إلى الأشاعرة

تأليف
أبي أسامة الأري
جمال بنه نصر عبد السلام



حقوق الطبع محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

٢٠٠٩ / ١١١٨٣

رقم الايداع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

إِن الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُشْكِرُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[سورة آل عمران : ١٠٢]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ رِجَالًا وَلَهُ سُلُوكُكُمْ فَتَمْتَثُوا آيَاتِهِ وَلَا تَعْصُوا أَمْرًا ظَاهِرًا إِلَّا بِمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ﴾
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾
[سورة النساء : ١]

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَوِيًّا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾
[سورة الأحزاب : ٧٠ - ٧١]

أما بعد :

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخْذَلَاتُهَا ، وَكُلُّ مُخْذَلَةٍ بِذَعَةٍ ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ .

هذا هو الكتاب الثاني من سلسلة : « وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا » ^(١) نعرض فيه بالعدل والإنصاف لمسألة انتساب الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - للأشاعرة والتي دندن

(١) • والكتاب الأول كان في نفي انتساب ابن حزم إلى الجهمية ، وكان اسمه : « إعلام البرية بنفي انتساب ابن حزم إلى الجهمية » وهو من مطبوعات دار العقيدة - مصر - .

حولها الكثيرون تأصيلاً وتلميحاً، حتى قال قائلهم :

(ينبغي أن يُدرك كل مسلم على وجه الأرض أن الشادة الأشاعرة يُمثلون علماء وأئمة المسلمين على ممر العصور والدهور طوال فترة مائتين وألف سنة تقريباً، وهم أعلام أئمة الهدى الذابين عن جسي العقيدة الإسلامية الصحيحة، والفقه الإسلامي وحياض الكتاب والسنة المظهرة، وهم جماهير الحفاظ والمحدثين وشراح الصحيحين والسُنن وعلى رأسهم الإمام الحافظ النووي رحمته شارح « صحيح مسلم »، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمته شارح صحيح البخاري وغيرهم كثير وكثير) اهـ

وهذا الكلام فيه نظر عريض سوف نُبيته في ثنايا هذا الكتاب عند تحرير من هم الأشاعرة وهل هم أهل السنة .

وسيلحظ القارئ حرصي على الإنصاف، وعرض المسألة بتأصيل علمي نحتاج إليه في عصرنا حيث افتقدت كتابات كثيرة إلى الموضوعية، وسادت فيها الحزبية والعصبية المذمومة، وامتلات بالشب والشتم، فزادت كلُّ مُتعصب تعصباً لما هو عليه .

والله أسأل أن يوفقني إلى الصواب، فما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وما كان من صواب فمن الله، وما توفيقي إلا بالله .

أبو أسامة الأثري

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

القاهرة في ٢٦ / رمضان سنة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠٠٨ م

خُطَّةُ البَحْثِ

قَسَّمْتُ البَحْثَ إِلَى مُقَدِّمَةٍ ، وَفَصْلَيْنِ ، وَخَاتَمَةٍ :

* المُقَدِّمَةُ :

تَتَكُونُ مِنْ عِدَّةٍ مِنْ مَبَاحِثَ :

- المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : تَرْجَمَةُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ .
- المَبْحَثُ الثَّانِي : التَّعْرِيفُ بِالأَشَاعِرَةِ .
- المَبْحَثُ الثَّلَاثُ : هَلِ الأَشَاعِرَةُ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ .
- المَبْحَثُ الرَّابِعُ : سَبَبُ نِسْبَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِلأَشَاعِرَةِ .
- المَبْحَثُ الْخَامِسُ : بَيَانُ مَسَاحَةِ الْاِخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ بَيْنِ الأَشَاعِرَةِ وَأَهْلِ الشُّنَّةِ .
- المَبْحَثُ السَّادِسُ : أَسْبَابُ انْتِشَارِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ

* الْفَصْلُ الْأَوَّلُ :

نَفِي انْتِسَابِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ إِلَى الأَشَاعِرَةِ .

* الْفَصْلُ الثَّانِي :

الْمَسَائِلُ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا الْحَافِظُ ابْنِ حَجَرٍ أَهْلَ الشُّنَّةِ .

* خَاتَمَةٌ :

وَفِيهَا مُجْمَلُ الْكِتَابِ .

المقدمة ،

المبحث الأول :

ترجمة الحافظ ابن حجر

هو : أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد
ابن أحمد .

الإمام الحافظ الشهاب أبو الفضل الكناني العشقلاني المصري ، ثم
القاهري الشافعي .

ويُعرف بـ : « ابن حجر » وهو لقب لبعض آباءه .

ولد في ثاني عشري شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر ، ونشأ بها
يتيمًا في كنف أحد أوصيائه : الزكي الخزوي ، فحفظ القرآن ، وهو ابن تسع عند
الصُدر السُّفطي شارح « مختصر التبريزي » ، وصُلِّيَ به على العادة بمكة حيث كان
مع وصيه بها ، و« القعدة » ، و« ألفية ابن العراقي » ، و« الحاوي الصغير » ،
و« مختصر ابن الحاجب » الأصلي ، و« الملحة » وغيرها .

وبحث في صغره - وهو بمكة - « القعدة » على أبي حامد محمد بن ظهيرة ،
ثم قرأ على الصُدر الإنبطلي بالقاهرة شيئًا من العلم ، وبعد بلوغه لازم أحد أوصيائه
الشمس بن القطان في الفقه والعريّة والحساب وغيرها ، وقرأ عليه جانبًا كبيرًا من
الحاوي ، وكذا لازم في الفقه والعريّة الثور الأديمي ، وتفقه بـ : « الإنباسي » ، بحث
عليه في « المنهاج » وغيره ، وأكثر من مُلازمته أيضًا لاختصاصه بأبيه ،
وبـ : « البلقيني » لازمه مُدة ، وحضر دروسه الفقهيّة ، وقرأ عليه الكثير من
« الروضة » ، ومن كلامه على حواشيها ، وسمع عليه بقراءة « الشمس البرماوي » في
« مختصر المزني » ، وبـ : « ابن الملحن » قرأ عليه قطعة كبيرة من شرحه الكبير على
« المنهاج » ، ولزم العز بن جماعة في غالب العلوم التي كان يقرئها دهرًا .

ومثلاً أخذه عنه في شرح « المنهاج » الأصلي ، وفي « جمع الجوامع » ،
 وشرحه للعرز ، وفي المختصر الأصلي والنصف الأول من شرحه لـ : « العضد » ،
 وفي المطوّل ، وعلّق عنه بخطه أكثر من شرح « جمع الجوامع » ، وحضر دروس
 الهمام الخوارزمي ، ومن قبله دروس قنبر العجمي ، وأخذ أيضاً عن البدر بن
 الطنبدي ، وابن الصّاحب ، والشّهاب أحمد بن عبد الله البوصيري ، وعن الجمال
 المارداني الموقت الحاسب ، واللغة عن المجد صاحب « القاموس » ، والعربية عن
 العماري والمحب ابن هشام ، والأدب والعروض ونحوهما عن البدر البشتكي ،
 والكتابة عن أبي علي الرّقائوي ، والثور البدماصي ، والقراءات عن الثّوخي قرأ عليه
 المحافل وخطّب من ديوانه على المنابر ليليج نظمه ونشره .

وقد صنّف مُعجماً لشيوعه قسّمهم فيه إلى قسمين : القسم الأول : من حمل
 عنه عن طريق الرواية ، والقسم الثاني : من حمل عنهم عن طريق الدراية .
 وقسّمهم من حيث علو السند إلى خمس طبقات .
 ثمّ رتبهم كلّ في طبقته على حروف المُعجم ، وذكر في ترجمة كلّ واحد
 منهم ما سمعه منه .

وسمّاه : « المُعجم المؤسس بالمُعجم المُفهرس » .
 وكان مُصنّفاً على عدم دخوله في القضاء حتّى إنّه لم يُوافق الصّدر الشّناوي
 لمّا عرض عليه النّيابة عنه عليها ؛ ثمّ قُدّر أنّ المؤيّد ولأه الحكم في بعض القضايا ،
 ولزم من ذلك النّيابة ، ولكنّه لم يتوجّه إليها ، ولا انشذب لها إلى أن عرض عليه
 الاستقلال به ، وألزم من أجابه بقبوله فقبل ، واستقر في المُحرّم سنة سبع وعشرين
 بعد أن كان عرض عليه في أيّام المؤيّد فمن دونه وهو يأبى ، وتزايد ندمه على القبول
 لعدم فرق أرباب الدّولة بين العلماء وغيرهم ، ومبالغتهم في اللوم لرد إشاراتهم ، وإنّ
 لم تكن على وفق الحق ؛ بل يُعادون على ذلك ، واحتياجه لشدارة كبيرهم

وصغيرهم بحيث لا يمكنه مع ذلك القيام بكل ما يرومونه على وجه العدل وصرح بأنه جنى على نفسه بتقلد أمرهم، وأن بعضهم ارتحل للقائه وبلغه في أثناء توجهه تلبسه بوظيفة القضاء فرجع، ولم يلبث أن صُرف ثم أُعيد، ولا زال كذلك إلى أن أخلص في الإفلاع عنه عقب صرفه في جمادى الثانية سنة اثنين وخمسين بعد زيادة مُدد قضائه على إحدى وعشرين سنة، وزهد في القضاء زهدًا تامًا لكثرة ما توالى عليه من الأنكاد والمحن بسببه وصرح بأنه لم تبق في بدنه شعرة تقبل اسمه.

ودرس العلوم الشرعية في أماكن ثابتة :

- درس التفسير بـ « الحسينية » ، و « المنصورية » ، والحديث بـ « البيروسيّة » ،
و « الجمالية المستجدة » و « الحسينية » ، و « الزينية » ، و « الشيخونية » ، و « جامع
طولون » ، و « القبة المنصورية » .

- والإسماع بـ : « المحمودية » .

- والفقه بـ : « الخروية البدرية » بمصر ، و « الشريفة الفخرية » ،
و « الشيخونية » ، و « الصالحية النجمية » ، و « الصلاحية » المجاورة للشافعي ،
و « المؤيدية » .

وولي مشيخة « البيروسيّة » ، ونظرها والإفتاء بدار العدل والخطابة بـ « جامع
الأزهر » ، ثم بـ « جامع عمرو » ، وخزن الكتب بالمحمودية وأشياء غير ذلك مثا لم
يجتمع له في آن واحد .

وأمل ما ينيف على ألف مجلس من حفظه ، واشتهر ذكره وتقدّ صيته ،
وارتحل الأئمة إليه ، وتبجح الأعيان بالوفود عليه ، وكثرت طلبته حتى كان رؤوس
العلماء من كل مذهب من تلامذته ، وأخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى ، وألحق
الأبناء بالآباء والأحفاد بل وأبناءهم بالأجداد ولم يجتمع عند أحمد مجموعهم ،
وقهرهم بذكائه وتفوق تصوّره ، وسرعة إدراكه ، واتساع نظره ، ووفور آدابه ؛

وامتدحه الكبار وتبجح فحول الشعراء بمطارحته ، وطارت فتواه التي لا يمكن دخولها تحت الحصر في الآفاق ، وحُدث بأكثر مروياته خصوصًا المطولات منها ، كل ذلك مع شدة تواضعه وحلمه وبهائه وتحريه في مأكله ومشربه وملبسه وصيامه وقيامه وبذله وخمس عشرة ومزيد مداراته ؛ ولذيد مُحاضراته ، ورَضَى أخلاقه وميله لأهل الفضائل وإنصافه في البحث ورجوعه إلى الحق وخصاله التي لم تجتمع لأحد من أهل عصره ؛ وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة الثامة والذهن الوفاة ، والدِّكَاء المُفرط ، وسعة العلم في فنون شتى .

قال شمس الدين السخاوي :

(ومحاسنه جمّة وما عسى أن أقول في هذا المختصر ، أو من أنا حتّى يُعرف بمثله خصوصًا وقد ترجمه من الأعيان في النُصانيف المُتداولة بالأيدي الثّقي الفايسي في « ذيل التقييد » ، والبدر البشتكي في طبقاته للشعراء ، والثّقي المقريري في كتابه « العقود الفريدة » ، والعلاء بن خطيب الناصرية في « ذيل تاريخ حلب » ، والشمس بن ناصر الدين في « توضيح المشتبه » ، والثّقي بن قاضي شعبة في تاريخه ، والبرهان الحلبي في بعض مجاميعه ، والثّقي بن فهد المكي في « ذيل طبقات الحفاظ ، والطّوب الخيضر في « طبقات الشافعية ، وجماعة من أصحابنا كابن فهد النّجم في معاجمهم . وغير واحد في الوفيات ، وهو نفسه في « رفع الإصر » ، وكفى بذلك فخرا ، وتجاسرت فأوردته في : مُعجمي ، والوفيات ، وذيل النّقضاء ؛ بل وأفردت له ترجمة حافلة لا تفي ببعض أحواله في مُجلّد ضخم أو مجلدين ، كتبها الأئمة عني وانتشرت نُسخها وحُدثت بها الأكابر غير مرّة بكُلّ من مكّة والقاهرة ، وأرجو - كما شهد به غير واحد - أن تكون غاية في بابها سُميتها : « الجواهر والدرر » .

وقد قرأت عليه الكثير جدّا من تصانيفه ومروياته بحيث لا أعلم من شاركني في مجموعها ، وكان - كَلَفَتْ - يودّني كثيرا ويُنوّه بذكرى في غيبتني مع صغر سني

حتى قال : ليس في جماعتي مثله .

وكتب لي على عدة من تصانيفي وأذن لي في الإقراء والإفادة بخطه ، وأمرني بتخريج حديث ثم أملاه .

ولم يزل على جلالاته وعظمته في النفوس ، ومداومته على أنواع الخيرات إلى أن توفّي في أواخر ذي الحجة سنة الثنتين وخمسين وثلاث مائة هـ .
وذلك أنه حصل له إسهال مع رمي دم ، واستمر به ذلك إلى أن وافاه حمامه بُعيد صلاة العشاء الآخرة من ليلة السبت المُسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة الحرام .

وكان له مشهد لم ير من حضره من الشيوخ فضلاً عن دونهم مثله ، وشهد أمير المؤمنين والسلطان فمن دونهما الصلاة عليه ، وقُدّم السلطان الخليفة للصلاة ؛ ودُفن تجاه ثُربة « الدُّلَمي » بالقرافة ، وتزاحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه ، ومشى إلى ثُربته من لم يمش نصف مسافتها قط .
ولم يخلف بعده في مجموعه مثله .

ورثاه غير واحد بما مقامه أجل منه تَكَلَّفَهُ وَإِيَّانَا .

وكان يُحسن نظم الشعر ، بل ويفيض شعره بالحكمة ، ومن شعره :
خليلي ولّى العمر مئاً ولم نثب وننوي فعال الصّالحات ولكنا
فحسنى متى نبني بيوتاً مُشيدة وأعمارنا مئاً تُهدّ وما تُبنى
وقوله :

لقد آن أن نُثقي خالقنا إليه المآبُ ومنه الشُّشور
فنحنُ لصرف الرّدى مالنا جميعاً من الموت وإقٍ نصير
وقوله :

سيروا بنا لحساب إن الزّمان يسيرُ
إن الدّار البلاء ما لنا مجير نضيرُ

وقوله :

أحي لا تُسَوَّف بالمتاب فقد أتى نذير مَشِيْب لا يُعارقه الهم
وبقي لي أن أنوء بشئ من حُسن خُلُق الحافظ ابن حجر ، وتقديره
للمحاصيه ، وأن الخلاف عنده لا يُفسد للود قصبة ، وهذا عند من يُطالع ردود
العلماء قبيل .

قال ابن عبد الهادي في « الرِّبَاض البانعة » :

(كان مُحَدِّثًا لِلشَّيْخ تَقِي الدِّين ابن تيمية مُعَظِّمًا له ، جاريًا في أصول الدِّين على
قاعدة المُحَدِّثِينَ ، ولهذه العلة كثير من الشَّافعية يتنقص حُفَّهُ ، ولا يندفع به في
التَّعْظِيم مزلته ، كفعلهم ذلك مع ابن ناصر الدِّين) . اهـ .
* ثناء العلماء عليه :

- شهد له الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحابه في الحديث ، ولذا سئل : من
تخلَّف بعدك ؟ ، قال : ابن حجر ، ثُمَّ ابني أبو زُرْعَة ، ثُمَّ الهَيْثَمِي .
- قال ابن تغري بردي في « المنهل الصَّافِي » :

(كان - رَحِمَهُ اللهُ - حافظ العصر ، حافظ المشرق والمغرب ، أمير المؤمنين في
الحديث ، انتهت إليه رئاسة علم الحديث من أئِمام شيعته بلا مُدَّافعة) . اهـ .
- وقال ابن فهد المكي في « لحظ الألفاظ » :

(كان في حالة طلبه للعلم مُعِيدًا في رِي مُستفيد ، إلى أنْ انْعَرَد في شَبابه بين
عُلَماء زمانه بمعرفة فنون الحديث ، لا سِوَمَا رجاله ، وما يَتَعَلَّقُ بِهِمْ) . اهـ .
وقال أيضًا :

(كان حسن الأخلاق ، لطيف المُعَاشرة ، حسن التَّعبير ، عديم التَّظْهِير ، لم تر
لعيون مثله ، ولا رأى هو مثل نفسه) . اهـ .

وقد كل من التقي القاسبي ، والبرهان الحلبي : « ما رأينا مثله » .

قال شهاب الدين المصوري :

بكاك الذهر حتى التحو أصحى مع التصريف بعدك في جدال
وقد أصحى البديع بلا بيان وقد سلعت معابه العولي
وقال عنه ابن طولون :

هيهات أن يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثله سحير
عقم النساء فيما بلدن شبيهه إن النساء بمثله نعيم

• مؤلفات الحافظ :

خُفِّفَ لحافظ - تَخَفَّفَ - عددًا كبيرًا من المؤلفات ، منها :

- « فتح الباري شرح صحيح البخاري » .

وهو أشهر كتب الحافظ ، وأجلها ، وهو من أجمع شُروح « صحيح البخاري »
وأنفعها . حتى قال الشوكاني - تَخَفَّفَ - لما شُئِلَ أن يشرح « صحيح البخاري » : لا
هجرة بعد الفتح .

- « هدي الساري » .

وهو عبارة عن مُقدِّمة تشتمل على جميع مقاصد الشرح .

وهذه المُقدِّمة نفيسة جدًا ، ورغم أن الحافظ وضعها لبيان مسائل في الشرح
إلا أنها تفيد طالب الحديث عامة حيث اشتملت على حُملة كثيرة من القواعد
وانشطيطات التي تُعين طالب العلم عند البحث والمذاكرة .
- تعميق التعليق .

وصل فيه الحافظ مُعلقات البخاري في صحيحه ، ولم يُعنه من ذلك إلا
نفس . وهو مما لم يُسبق إليه . والتأخر فيه يعلم سعة اطلاع الحافظ ، وقوة حفظه .
وقد احتصره الحافظ وسماه : « التشويق إلى وصل المهم من استيعق » .
ثم حنصره واقتصر فيه على ذكر الأحاديث التي لم تقع في الأصل إلا مُعلَّقة .
ووصلت في غير الصحيح ، وسماه : « التوفيق بتعليق الصحيح » .

- « تهذيب التهذيب » .

وقد هذب فيه الحافظ كتاب « تهذيب الكمال » للحافظ المزي ، وحدد فيه ما ظن أنه من الإطالة ، وتعقبه حيثما ، وزاد عليه حيثما آخر ، وهو من أجمع كتف الرجال ، ولا يستغني عنه طالب علم .

- « تقريب التهذيب » .

بإيد الحافظ علي كتابه « تهذيب التهذيب » ، وذكر فيه رواية أصحاب الكتب الستة ، مثل رويوا لهم فيها أو في غيرها من مؤلفاتهم ، واكتفى بذكر حكم مجمل في كل راو ، لما رأى كثيرا من الناس لا يستطيعون الجمع بين أقول الأئمة في الرواة ، وذكر طبقة كل راو ، وسنة وفاته ، وما يميزه عن غيره في حال نشأته الأسماء .

ورغم كثرة استدراكات القلماء على هذا الكتاب ، ونقدتهم لبعض أحكامه إلا أن له منزلة عندهم ، وأكد أجزم أنه ما من باحث في أحوال رجال الكتب الستة إلا ولا بد له أن يرجع إلى هذا الكتاب .

- « الإصابة في تمييز الصحابة » .

هو كتاب نافع جامع في معرفة الصحابة ، رتبهم فيه على حروف المعجم ، ثم رتب كل حرف فيه إلى أربعة أقسام .

- « اتحاف المهرة بأطراف المشرة » .

يعني : الموطأ ، ومُسند الشافعي ، ومُسند أحمد ، ومُسند الدارمي ، وصحيح ابن خزيمة ، والمُستقى لابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، والمُستخرج لأبي عوانة ، والمُسندرك للحاكم ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، والشئ للدارقسي وقد راد العدد واحداً ؛ لأنه لم يُعدّ « صحيح ابن خزيمة » فيها ؛ لأنه لم يصح منه إلا أربعة .

وقد اجتري منها أطراف « مُسند أحمد » وأفرده ، وسماه « المُسند المُعني بأصناف المُسند الحنبلي » .

- « المطالب العالية في زوائد الثمانية » .

وهي : مُسند الطيالسي ، ومُسند مُسدد ، ومُسند المُصدي ، ومُسند إسحاق بن راهويه ، ومُسند ابن أبي عُمر العدني ، ومُسند ابن أبي شيبة ، ومُسند أحمد بن منيع ، ومُسند عبد بن حميد ، ومُسند الحارث بن أبي أسامة ، ومُسند أبي يعلى الموصلي .

وزاد في العدد اثنين ؛ لأن مُسند إسحاق بن راهويه لا يوجد منه إلا النصف ، ومُسند أبي يعلى لم يُحرج منها إلا رواية ابن الثوري ، وأما رواية ابن حُلمدان فقد أفرده روائده الحافظ نور الدين الهيثمي في : « المقصد النعلني في زوائد أبي يعلى الموصلي » .

- « لسان الميزان » .

أشبهه على كتاب « ميران الاعتدال » للحافظ شمس الدين الذهبي ، أورد فيه رجال الميزان وتعقب الذهبي في مواضع كثيرة ، وزاد عليه عددًا كبيرًا من الرواة الذين فات الذهبي إيرادهم في مُصنَّفه ، وإن كان أكثرهم من الشيعة المتأخرين ، أو الذين لم يرد ذكرهم في كُتب أهل السنة ، أو قليلي الرواية في كُتب أهل السنة ، وكذا أورد عددًا من الشراء ، أو ممن لا رواية لهم .

وهذا لا يُقلل من شأن الكتاب ، بل لو جُمع تهذيب التهذيب ، وتقريب التهذيب ، ولسان الميزان وكلها للحافظ وأُضيف إليها المُعني لحصل أطالِب أغلب رِواة الحديث ، والله أعلم .

- « تبصير المُتنبه بتحرير المُشتبه » .

وهو من أجمع الكتب في بابهِ .

- « إنباء القمر بأنباء العمر » .

وهو كتاب له في التاريخ .

- « نحة الفكر في مصطلح أهل الأثر » .

وهذا المؤلف على صغر حجمه ، وقلة لفظه ، يُعَدُّ من أهم كتب المصطلح ،

حيث انتجع الحافظ فيه نهجاً جديداً في عرض مسائل المصطلح لم يكر مألوفاً قبله .

- « نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر » .

وهو شرح لطيف على كتاب النخبة الذي ذكرته آنفاً .

- « المعجم المؤسس بالمعجم المفهرس » .

- « تعجيل المسفة بزوائد رجال الأئمة الأربعة » .

يعني : من لم يُخْرِجْ لهم أصحاب الكتب الستة في كتبهم .

والمقصود بـ : « الأئمة الأربعة » : أبو حنيفة ، مالك بن أنس ، الشافعي ،

أحمد بن حنبل - رحمهم الله - .

- « الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة » .

- « نزهة الأكياب في الألقاب » .

- « تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس » .

- « انقور التسدود في الذب عن مُسند الإمام أحمد » .

- « التكت على ابن الصلاح » .

- « المقترِب في المضطرب » .

- « الوقوف على ما في صحيح مُسلم من الموقوف » .

- « تسديد القوس على مُسند الفردوس » .

- « الدرابة في تحريج أحاديث الهداية » .

« استحيص الحبير في تحريج أحاديث الزّاهي الكبير » .

- « ردع المحرم عن سبّ المُسلم » .

وعبر ذلك من لمؤنعات الكثيرة ، وقد تبع د . شاكر محمود عبد المُعتم ،
مُصنّعات ابن حجر ، في رسالته العلميّة ، والتي عنوانها : « ابن حجر العسقلاني ،
ودراسات مُصنّعاته ومهجه وموارده في كتاب الإحصاء » ، فبلغت : اثنين وثمانين
ومائتي مُصنّف .

ولم يرض الحافظ عن مُعظمها ، حيث إنّه قد كتبها في مُقتبل عُمره .

قال الشيخاوي : سمعت ابن حجر يقول : كنت راضياً عن شيء من تصانيفي ؛
لأنّي عملتها في ابتداء الأمر ، ثمّ لم يتهياً لي من تحريرها سوى : شرح البخاري
ومُقدّمته ، المُشتبه ، والتهذيب ، ولسان الميزان . بل كان يقول : لو استقبلت من
أمري ما استدرت لم أتقيد بالذهبي ، ولجعلته كتاباً مُتكرراً . بل رأيت في مواضع
أثنى على شرح البخاري ، والتعليق ، والنخبة .

المبحث الثاني

التعريف بالأشاعرة

الأشاعرة مذهب عقدي يُنسب إلى أبي الحسن الأشعري الذي حرج على المعتزلة بعدما كان عالماً من أعلامها ، لما اكتشف بطلان ما هم عليه ، فأردن يُشئ مذهباً وسعاً بين المعتزلة المغالين في الاستدلال بالعقل ، وبين أهل السنة المتمسكين بالأثر .

وقد اتخذت ، لأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في مُحاجة خصومها من المعتزلة والملاسفة وغيرهم ، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كلاب .

* التأسيس :

أسس هذا المذهب أبو الحسن الأشعري ، هو أبو الحسن علي بن سماعيل ، ولد بالبصرة سنة ٢٧٠هـ ، ومُرت حياته الفكرية بثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : عاش فيها في كنف أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره ، وكان الجبائي مُتروكاً من أمه ، فتلقى علومه حتى صار نائبه وموضع ثقته . ولم يزل أبو لحسن يتزعم المعتزلة أربعين سنة .

- المرحلة الثانية : ثار فيها على مذهب الاعتزال الذي كان يُباصح عنه ، بعد أن اعتكف في بيته خمسة عشر يوماً ، يُفكر ويدرس ويستحير له تعالى حتى اطمأنت نفسه ، وأعلن البراءة من الاعتزال وخط لنفسه مهجاً جديداً يلجأ فيه إلى تأويل النصوص بما ظن أنه يتفق مع أحكام العقل وفيها أشيع طريقة عند الله بن سعيد ابن كلاب في إثبات الصفات الشيع عن طريق العقل ، وهي الحياة والعلم والإرادة ولقدرة والسمع والبصر والكلام ، أمّا الصفات الحيرية كالوجه واليدين والقدم والشافق فتؤولها على ما ظن أنها تتفق مع أحكام العقل وهذه هي المرحلة

أنتي ما زلت الأشاعرة عبيها .

المرحلة الثالثة : إثبات الصّدت جميعها له تعالى من غير تكليف ولا شبيه

ولا تعصين ولا تحريف ولا تبديل ولا تمثيل ، وفي هذه المرحلة كتب كتاب : « الإبانة عن أصول الدّيانة » لئدي عبّير في شرح تفصيله لعقيدة الشّيف ومهجم ولئدي كان حامل لوائه الإمام أحمد بن حنبل . ولم يقتصر على ذلك بل حلف مكتبة كبيرة في الدّفع عن الشّية وشرح العقيدة تُقدّر بثمانية وستين مؤلّفاً ، تُوفي سنة ٣٢٤هـ ، وذبح ببغداد وتُوي على جزته : اليوم مات ناصر الشّية .

وقد نازع أكثر الأشاعرة في صحتة كتاب « الإبانة » لمسبب إلى إمامهم ، لأنّ إثبات توبة أبي الحسن ووبته إلى منهج الشّيف فيه تدمير ما هم عليه من انفساد ولجذلان ، إلّا أنّ عدداً كبيراً من المؤرّخين وأهل العلم قد أكّدوا هذا التوبة ، وأثبتوا هذه الأوبة ، ومنهم :

- الحافظ ابن عساكر - رحمه الله - حيث إنّ به مُصنّفاً قام فيه بالدّفع عن أبي الحسن الأشعري وعقيدته ، ورثب كل ما قيل في عقيدته ، وأثبت رجوعه - رحمه الله - عن الاعتزال ، وكذ رجوعه عن المذهب الذي يُنسب إليه حالياً .

- أبو العبّاس بن خلكان : المتوفى سنة ٦٨١هـ ، في كتابه : « وَفَيَات الأعيان » .

- الحافظ ابن كثير : المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، في كتابه : « البداية والنهاية » .

- الحافظ الذهبي : في كتاب : « العلل للعبي الغفار » .

وبعد وفاة أبي الحسن لأشعري ، وعلى يد أئمة المذهب وواضعي أصوله وأركانه ، أخذ للمذهب الأشعري أكثر من طور ، تعددت فيها اجتهاداتهم وماهجم في أصول المذهب وعقائده ، من أبرز مظاهر ذلك لتطور :

- قرب من أهل الكلام والاعتزال .

- دُحول في التّصوّف ، وتصانف للمذهب الأشعري به .

- الدُّحُولُ في الفلسفة وجعلها جزءاً من مذهب فصحوا عن قصد إمامهم
لدي قصد إقامة مذهب وسط بين أهل الاعتزال، وأهل السنة.

قال مُحب الدين الحطيط في تعيقه على كتاب «المُتَقَي»^(٢)

(أما «الأشعرية» اسم المذهب المنسوب إلى أبي الحسن الأشعري في علم
الكلام، فكما أنه لا يُعْتَمَلُ الأشعري ما كان عليه في طور اعتزاله فإنه ليس من
الإصناف أن تُلصق به الأشعرية بعد أن رجع إلى عقيدة السلف التي أُرِدَ أن يلقي
إليه بها، بل إن المذهب الأشعري المنسوب إليه إنما يُنسب إلى ما كان عليه ابن
كلاب البصري المتوفى سنة ٢٤٠هـ كما أوضح ذلك تقي الدين ابن تيمية في
كتابه: «العقل والنقل» ٢ / ٥ - طبعة لشيخ حامد العقبي رَحِمَهُ اللهُ - ثُمَّ عُدَّ أبو
الحسن في آخر حياته عن كثير من الثاويلات، وأثبتها دون تشبيه على ما كان عليه
السلف الصالح من الصُّحابة والتابعين، وهكذا ختم الله له بالخير حسنى) ١٠هـ

• أبرز أئمة المذهب الأشعري :

- القاضي أبو بكر الباقلاني : (٣٢٨-٤٠٢هـ)، (٩٥٠-١٠١٣هـ) هو

مُحمَّد بن الطَّيِّب بن محمد بن جعفر، من كبار عُلماء الكلام، هُذِبَ بحوث
لأشعري، وتكلَّم في مُقدِّمات البراهين العقائدية لشوحيد، وغالَى فيها كثيراً إذ سمَّيَ
هذه المُقدِّمات في كتاب ولا سُنَّة، ثُمَّ انتهى إلى مذهب لسلف وأثبت جميع
الصُّعُبات كالوجه واليدَين على الحقيقة، وأبطل أصناف الثاويلات التي يستعملها
المُشَوِّوَّة، وذلك في كتابه : «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» .

ولد في البصرة وسكن بغداد وتوفِّي فيها . وشيخه عضد الدولة سميَّ عنه إلى
ملك لروم، فحُجرت به في قسطنطينية مُناظرات مع عُلماء أنصاريَّة بين
يدي مَلِكها .

(٢) • وهو مُختصر كتاب «مدح السنة النبويَّة» لشيخ الإسلام ابن تيمية . اختصره الحافظ شمس
الدين الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ - .

- أبو إسحاق الشيرازي: (٢٩٣-٤٧٦هـ)، (١٠٠٣-١٠٨٣م). وهو إبراهيم بن عبي بن يوسف الفيروزي الشيرازي، بنى له الوزير نظام الملك المدرسة الصغرى على شاطئ دجلة، فكان يُدرّس فيها ويُديرها.

أبو حامد الغزالي: (٤٥٠-٥٠٥هـ)، (١٠٥٨-١١١١م) وهو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي، لم يسلك الغزالي مسلك الباقين، بل حالف لأشعري في بعض الآراء، وخاصة فيما يتعلق بالمقدمات العقلية في الاستدلال، ودم علم الكلام وبين أن أدلته لا تُفيد اليقين كما في كتابه: «المُنقذ من الضلال»، وكتاب: «الفرقة بين الإيمان والزندقة»، وحرم الحوض فيه فقال: «لو تركت المداينة لصرحنا بأن الحوض في هذا العلم حرام». وأُتجه نحو التصوف، واعتقد أنه الطريق الوحيد للمعرفة. وعاد في آخر حياته إلى السنة فمدت وكتاب البحاري على صدره.

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - توبته وأوبته في «مجموع الفتاوى» ٤ / ٧٢، فقال:

(وهذا أبو حامد الغزالي مع فرط ذكائه ونأله ومعرفة بالكلام وفلسفة، وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف، ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والخبرة، ويُحيل في آخر أمره على طريقة أهل الكشف، وإن كان بعد ذلك رجع إلى طريقة أهل الحديث، وصُف: «إلجام المواقف عن علم الكلام» هـ.

- أبو إسحاق الإسفراييني: المتوفى سنة: ٤١٨هـ، ١٠٢٧م.

وهو إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مهران.

- إمام الحرمين أبو المعالي الجويني:

المتوفى سنة: ٤١٩هـ، ١٠٢٨م.

المتوفى سنة: ٤٧٨هـ، ١٠٨٥م.

وهو عبد الملك بن عبد لله بن يوسف بن محمد الحويي ، دافع عن لأشعرية
مشاع ذكره في الآفاق ، إلّا أنّه في نهاية حياته رجع إلى مذهب الشافعي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ٤ ٧٣

(وهذا إمام حرمين ترك ما كان يسجنه ويُقرّره ، واحتار مذهب الشافعي ،
وكان يقول : يا أصحابنا لا تشتعلوا بالكلام ، فلو أنّي عرفت أنّ الكلام يبلغ بي ما
بلغ ما اشتغلت به .

وقال عند موته : لقد خُضْتُ البحر الغضنم ، وخسيت أهل الإسلام وعصومهم ،
ودخست فيما نهوني عنه ، وآلآن إنّ لم يتداركني رأيي برحمته فلولي لابن الحويي ،
وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمي .

أو قال : على دين عجائز نيسابور) . اهـ

وقد قال في رسالته النظامية :

(وأندي ترتضيه رأياً وندين الله به عقيدة أتباع سلف الأئمة للدليل القاطع على
أن إجماع الأئمة حجة .) . اهـ

بل نصر فيه على أصول مُعتقده الجديد فقال :

(اختلفت مسائل العلماء في الطواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع
على أهل الحق فتحواها ، فرأى بعضهم تأويلها ، والنزاع في القرآن ، وما يصح
من التفسير ، وذهب أئمة الشافعي إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الطواهر على
موادها ، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى ، والذي ترتضيه رأياً ، وندين به عقداً
أتباع سلف الأئمة ، ولأولى الاتباع ، والدليل اسمعي القاصع في ذلك أن إجماع
الأئمة حجة مُشعة ، وهو مُستند مُعظم لشريعة ، وقد درج صاحب رسول الله ﷺ
على ترك التفرص لمعانيها ، ودرج ما فيها ، وهم صموة الإسلام المُستفتون بأعباء
الشريعة ، وكانوا لا يألون جهة ، في ضبط قواعد المنة والتواصي بحفظها ، وتعليم

تُس ما يحتاجون إليه منها ، ولو كان تأويل هذا مسوّغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بصروح الشريعة ، فإذا تصرّف عصرهم وعصرنا لتابعين عن الإصرار عن التأويل ، كان ذلك قطعاً بالله الوجه المُنْتَبِع ، فحقّ على ذي البصيرة أن يعتقد ترويه الباري عن صفات المُخْذَثِينَ ، ولا يحوّص في تأويل المُشْكَلَات ، ويكف معناها إلهي (اهـ)

ويخصّد ذلك ما ذهب إليه في كتابه : عياث الأمم ، فبالرغم من أن الكتاب مُحصّص لعرض الفقه لسياسي الإسلامي فقد قال فيه :

(والذي أذكره الآن لائق بمقصود هذا الكتاب ، أن الذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على مذاهب الشافعيين ، قبل أن نبغت الأهواء وراغت الآراء وكانوا رضي الله عنهم ينهون عن التضرّض للغوامض والتعمّق في المُشْكَلَات .) هـ

ونقل القرطبي في شرح مُسلم أن الجويني كان يقول لأصحابه : يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يسبغ بي ما بلغ ما تشاغلتم به .
وقد ثوَّفني بيسابور وكان تلامذته يومئذ أربعمائة .

- الفخر الرازي : لم يولد في سنة : ٥٤٤ هـ - ١١٥٠ م ، المتوفى سنة : ٦٠٦ هـ - ١٢١٠ م :

هو أبو عبد الله محمد بن عمر الحسن بن الحسين النخعي الطبرستاني الرازي السولدي ، المعروف عن المذهب الأشعري في مرحلته الأخيرة حيث خلط الكلام بالفلسفة ، بالإضافة إلى أنه صاحب القاعدة الكنيّة التي انتصر فيها للعقل وقدمه على الأدلة الشرعيّة .

وقد كان له تشكيكات على الشيعة على غاية من الوهن ، إلا أنه أدرك عجز العقل ، فأوصى وصيّة تدل على تحسّس عقائده ، فقد بيّنه في أواخر عمره إلى

ضرورة اتّباع مذهب السلف ، وأعلن أنّه أسلم المذاهب بعد أن دار دورته في طريق علم الكلام فقال :

(لقد تأملتُ الطرق الكلامية والمذاهب الفلسفية ، رأيتها لا تشفي عيلاً ، ولا تروي عيلاً ، ورأيت أقرب الطرق ، طريقة القرآن ، أقرأ في الإثبات ﴿لَرْجَحُ عَلَ الْعَرْشِ أَسْوَى﴾ [سورة طه ٥٠] . و : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [سورة فاطر ١٠] ، وأقرأ في التثني : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ١١] . و : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [سورة طه ١١٠] .

ثم قال في حسرة وندامة : « ومن جرّب تجربتي عرف معرفتي » (٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ٤ / ٧٢ :

(وكان يتمثل كثيراً :

نهايةُ قدامِ العقولِ عقالٌ وأكثرُ شغبي العالمين ضلالٌ
وأرواحك في وحشةٍ من جسوننا وحاصلُ دنياها أذى وزوالٌ
ولم نشتقِذ من بحثنا طول عمرنا سوى أن جتفتنا فيه قيلَ وقالوا (١)

وسأنتي الكلام في المبحث الخامس على أصولهم التي خافوا فيها أهل السنة ، أو تلك التي وافقوا فيها أهل السنة تفصيلاً إن شاء الله .

(٣) * راجع كلام النحافظ ابن حجر في لسان الميراث ٠ (٤ / ٤٢٦ - ٤٢٩) ، وكلام شيخ الإسلام

ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٠ (٤ / ٧٢ - ٧٣) ، وفي الفتاوى الحموية الكبرى لابن تيمية

(٤) * انظر عزري الفتاوى إلى ما مؤس الكلام عن نوبة أبي المحسن الأشعري ، ونوبة أبي الصغاني

الجرجسي ، ونوبة العراقي ، ونوبة الزبيري وغيرهم ، واعلم أنّ فيه فائدتين العائدة الأولى

كانوا عليه ، والعائدة الثانية ثبات مذهب أهل السنة ، حيث لم يُقل عن أئمتهم هذا المصروع ، أو نحوه

والعجيب أنّ أتباع المذهب الأشعري لا يعدّون لمذهب الحق (مذهب أهل السنة) كما عد

أئمتهم ، بل ينفقون على ما هم عليه ، ويدعون إليه ، ويقومون بالمطالعة والمعاينة لشركه وإلى

المبحث الثالث

هل الأشاعرة من أهل السنة ؟

قال الشافري في « نواع لأنوار » ٧٣ / ١ :

(أهل السنة والجماعة ثلاث فرق : الأثرية ، وإمامهم أحمد بن حنبل رحمته الله ، والأشاعرة ، وإمامهم أبو الحسن لأشعري رحمته الله ، والماتريدية ، وإمامهم أبو منصور الماتريدي ، أمّا فرق الضلال فكثيرة جداً) . اهـ

وهذا لقول مثنقّب ، تعقبه الشيخ عبد الله باطين ، كما في هامش « نواع الأنوار » ٧٣ / ١ ، حيث قال :

(تقسيم أهل السنة إلى ثلاث فرق فيه نظر ، فالحق الذي لا ريب فيه أنّ أهل السنة فرقة واحدة ، وهي الفرقة الشاذية التي بيّنها النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عنها بقوله : « هي الجماعة » . وفي رواية : « من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي ، أو من كان على ما أنا عليه وأصحابي » .

وبهذا عُرف أنّهم المجتمعون على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ولا يكونون سوى فرقة واحدة ، واسمُوف نفسه برحمه الله لما ذكر في الشقمة هذا الحديث قال في النظم :

وبس هذا النصّ جزماً يُعْتَبَرُ في فرقهِ إلّا على أهل الأثر
يعني بذلك الأثرية ، وبهذا عُرف أنّ أهل السنة والجماعة هم فرقة واحدة
الأثرية) . اهـ

قال بن عثيمين رحمته الله في « شرح العقيدة الوسطية » ٢ : ٣٣٨ .
(فإد سئلوا : من أهل السنة والجماعة ؟ فقول : هم المتمسكون بالإسلام
المحصر انحصار عن الشوب .

وهذا التعريف من شيخ لإسلام ابن تيمية يقتضي أنّ الأشاعرة والماتريدية

ويحورهم ليسوا من أهل الشُّنَّة والجماعة ؛ لأنَّ تمسكهم مشوب بما أَدْحَنُوا فيه من البدع

وهذا هو الصُّحيح ؛ أنَّه لا يُعدُّ الأشاعرة ؛ والماثرية فيما ذهبوا إليه في أسماء الله وصفاته من أهل شُنَّة والجماعة .

وكيف يُعدُّون من أهل شُنَّة والجماعة في ذلك مع مُحاباتهم لأهل شُنَّة والجماعة ١٢ .

لأنَّه يُقال : إمَّا أنَّ يكون الحق فيما ذهب إليه هؤلاء ، الأشاعرة والماثرية ، أو لحق فيما ذهب إليه الشُّف . ومن المعلوم أنَّ الحق فيما ذهب إليه الشُّف ؛ لأنَّ الشُّف هُنا هم الصُّحابة والثابون وأئمة الهدى من بعدهم . فإذا كان الحق فيما ذهب إليه الشُّف ، وهؤلاء يُخالفونهم ؛ صاروا ليسوا من أهل الشُّنَّة والجماعة في ذلك) . اهـ

وقال الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحواشي - حفظه الله - في : منهج الأشاعرة في العقيدة « ص ٩ - ١٣ :

(إنَّ مُصطلح أهل شُنَّة والجماعة يُطلق ويُراد به معنيان :

أ- المعنى الأعم : وهو ما يُقابل الشُّيعَة ، فيُقال : المنتسبون للإسلام قسمان : أهل الشُّنَّة والشُّيعَة ، مثما عثَّون شيخ الإسلام كتابه في الرد على الرافضي : « منهاج الشُّنَّة » وفيه بين هذين المعنيين^(٥) ، وصرَّح أنَّ ما ذهب إليه الصُّوائف المُبتدعة من أهل الشُّنَّة بالمعنى الأخص .

وهذا المعنى يدخل فيه كُلُّ من سوى الشُّيعَة كالأشاعرة ، لاسيما والأشاعرة فيما يتعلَّق بموضوع الصُّحابة ، والحنفاء مُتفقون مع أهل الشُّنَّة ، وهي نقضة الأنعاف المنهجية الوحيدة كما سيأتي .

ب- المعنى الأخص وهو ما يُقابل المُبتدعة وأهل الأهواء ، وهو الأكثر

ستعمداً في كُتب الجرح والتعديل ، فإذا قالوا عن الرجل : إنه صاحب سُنة ، أو كان سُنيًا ، أو من أهل السنة ونحوها ، فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية . كالجورح والمعتزلة والشيعة ، وليس صاحب كلام وهوي .

وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة أبدًا ، بل هم خارجون عنه ، وقد نص الإمام أحمد وابن المنذبي على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يُعتبر من أهل السنة ، وإن أصاب بكلامه السنة ، حتى يدع الجدل ، ويُسلم لشخص ، فم يشترصوا موفقة السنة فحسب ، بل التلقي والاستمداد منها^(١) ، فمن تلقى من السنة فهو من أهلها وإن أخطأ ، ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ ، وإن وافق في النتيجة . والأشاعرة - كما سترى - تلقوا واستمدوا من غير السنة ، ولم يوفقوها في

النتائج فكيف يكونون من أهلها ١٩

وسأني بحكمهم عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بانك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث :

١- عند المالكية :

روى حافظ المغرب وغلثها القد ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويز منداد أنه قال في كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء . وقال : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكل منكم فهو من أهل الأهواء والبدع ؛ أشعريًا كان أو غير أشعري ، ولا تُقبل له شهادة في الإسلام أبدًا ، ويُهجّر ويُؤذّن على بدعته ، فإن تبادى عليها سُئيب منها^(٢) . اهـ

(١) * انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للعلالكافي ، تحقيق الأخ أحمد بن سعد بن حمدان (١/١٥٧ ، ١٦٥) .

(٢) * جامع بيان العلم وفصله ١١٧/٢ تحقيق عثمان مُحَمّد عثمان ، وهو ٩٦/٢ من نصحته المبررة .

وروى ابن عبد البر نفسه في الانتقاء عن الأئمة الثلاثة : « مالك وني حبيبة والشافعي » سبهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم ، ومثله ابن انعم في : « اجتماع الجيوش الإسلامية » فعادا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام ١٩

٢- عند الشافعية :

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعي الثاني ، وقد كان معاصراً للأشعري : (لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمنشئة والكرامية ولشكيفة ، بل نقبلها بلا تأويل ، ونؤمن بها بلا تمثيل) اهـ^(٨) .
 قال الإمام أبو الحسن الكرخي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه : (لم يزل الأئمة الشافعية يأنعون ويستكفون أن ينسبوا إلى الأشعري ، ويترأون مدأ بني الأشعري مذهبه عليه ، ويهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حوليه على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة » ، وضرب مثلاً بشيخ الشافعية في عصره الإمام أبو حامد الإسفراييني الملقب بالشافعي الثالث « قائلاً : « ومعلوم شدة استيخ على أصحاب الكلام حتى مير أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري ، وعلق عنه أبو بكر الرزديني وهو عدي ، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابه : « الملح » ، « والبصرة » حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا مئز وقاد : « هو قول بعض أصحابنا ، وبه قالت الأشعرية ، ولم يقدّم من أصحاب الشافعي ، استكموا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين » اهـ^(٩) .

(٨) * توفّي ابن سريج سنة ٣٠٦ : انظر تاريخ بغداد ٤ / ٢٩٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ : ٢٠١ ، وانظر أنه توفّي قبل رجوع الأشعري لمذهب الشاف ، والأشعري توفّي سنة ٣٢٤ أو ٣٣٠ على

فوقين . انظر عقيدة ابن سريج في : « اجتماع الجيوش الإسلامية » ص ٦٢

(٩) * الشكيفة ٢٣٨ - ٢٣٩ وانظر شرح الأصفهانية : ٣١ من ج ٥ من المناوى الكبرى معه =

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروي الأنصاري^(١٠).

٣- الحقيقة :

معلوم أنَّ واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان الإمام الطحاوي مُعاصراً للأشعري ، وكتب هذه العقيدة ليان مُعتقد الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وهي مُشبهة لما في العقيدة الأكبر عنه ، وقد نقلوا عن الإمام أنَّه صرح بكفر من قال : إنَّ الله يس على العرش . أو توقَّف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفر بشرَ الجَرَّيسي ، ومعلوم أنَّ الأشاعرة ينفون العلو ، ويُكفرون كونه تعالى على العرش ، ومعلوم أيضاً أنَّ أصولهم مُستمدة من بشر الجَرَّيسي^(١١).

٤- الحنبلة :

موقف الحنبلة من الأشاعرة أشهر من أن يُذكر ، فمُنذ بدَّع الإمام أحمد بن حنبل ، وأمر بهجره - وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري - لم يزل الحنبلة معهم في معركة طويلة ، وحُتَّى في أيام دولة نظام الملك - تُنهي استطانهم فيها - وبعدها كان الحنبلة يُعْخِرْجون من بعداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة ، ولم يكن ابن القشيري إلَّا واحداً ممن تعرَّض لذلك ، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيَّما الحنبلة على مُحاربتِه أصدر لُخيفة

= ونظر عن الكرخي وعقيدته : إجماع الجيوش الإسلامية ، و : مُختصر الفلوك ، وه ترجمة في صفات الشافعية لابي الشبكي وطبعات الشافعية لابن كثير (مخطوط)

(١٠) * يلاحظ أنَّ كُلاً من الشافعية والحنابلة يدَّعي الهروي لمذهبهم وروى شيخ الإسلام أنَّه يأخذ من كتبهم ويشع الأثر . انظر (شيخ الإسلام عبد الله الهروي ص ٩٦) ، وقوله بيده منه في التُسعة ٢٧٧ عن كتاب : دم الكلام ، وهو يُحقِّق بجامعة الإمام كما مرَّأ . ونظر أيضاً عن موقف الشافعية : درء التعارض ٢ / ١٠٦ .

(١١) * انظر غير ما ذكر سير أعلام النبلاء ترجمة بشر ١٠ / ٢٠٠-٢٠١ والحموي . ص ١٤ ١٥ صيغة قصي الخطوب .

الفادر مشهور « الاعتقاد القادري » أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ (١٢)

وكذلك يعمل أتباعهم في عصرنا هذا ملء خطبهم الحماسية وموعظهم وقصصهم وما يُسمونه بالكُتب الفكرية لثقة قرائهم من الشباب المُتحمّس - لعمياء بهم ، ولجهل أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كبر عليها سلمهم الصّالح من الصّحابة ومن تبعهم بإحسان .

هذا وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاصة بأئمة المذاهب المُعتبرين ، بل هو منقول أيضًا عن أئمة السُّلوك الذين كانوا أقرب إلى الشُّنَّة وأتباع السُّلف ، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيرًا من أقوالهم في ذلك ، وأنهم يعتبرون موفقة عقيدة الأشعرية مُنافيًا لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتّى إنَّ عبد القادر الجيلاني شَهِيد : « هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ قال : ما كان ولا يكون » (١٣)

هذا موجز مُختصر جدًّا للحُكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة ، فما ظنك بحُكم رجاء الجرح والتَّعديل مثا يُعلم أنَّ مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد لجملة ، وأنَّ في الصّحاحين أحاديث موضوعة أدخلها الرُّنادقة ، وغيرها من العموم ، وانظر أنَّ شُفت ترجمة إمامهم المُتأخّر الفخر الرُّازي في الميزان ولسان الميرن .

فالْحُكم الصّحيح في الأشاعرة أنَّهم من أهل القبلة لاشك في ذلك ، أمّا أنَّهم من أهل الشُّنَّة فلا ، وسيأتي تفصيل ذلك في الموضوعات الثَّالثة .

وهائِنا حقيقة كُبرى أثبتتها عُلماء الأشعرية الكبار بأنفسهم - كاجويني وأبي المعالي والرُّازي والنزالي وغيرهم - وهي حقيقة إعلان خيانتهم وثوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السُّلف ، وكُتب الأشعرية المُتعضِّبة مثل طبقات الشَّافعية أوردت ذلك

(١٢) * نظر المُستظَّم لآين الجوزي أحداث سنة . ٤٢٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، وغيرها ج ٨ و ج ٩

(١٣) * ص ٨١ - ٨٩ و ١٠٥ - ١٠٩ .

في تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟ !

إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعلى أي شيء رجعو ؟ !
وبماذا رجعو ؟ ! وإلى أي عقيدة رجعوا ؟ ! اهـ

قلت : وخلاصة القول في هذه المسألة أن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة ،
وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن أصل الاستدلال عند أهل السنة « الأثرية » الأثر ، وأما عند الأشاعرة
والماتريدية فأصل استدلالهم قائم على العقل .

وكنا قد قلنا آنفاً أن الذي يعتمد الأثر يكون مستنده القرآن والسنة وما كان
عليه أهل انقرون الأولى الخيرة ، وأما الذي يعتمد العقل فيطرح كل ما قرّر قبله إذا
خالف عقده ولا يسلم إلا لعقله ، فيبعد عن اقتفاء أثر الجماعة الذين قال النبي ﷺ
عن سمئهم : « إنهم هم من كانوا على ما كان عليه هو وأصحابه » .

ثانياً : أن أبا الحسن الأشعري - رحمه الله - عاد إلى مسلك الشف في اعتماد
الأثر ، وقد خصص مؤلفاً كاملاً لبيان مُتفقده الجديد سناه : « الإبانة » . فلو رجع
مؤسس المذهب عما أسس وجب التسليم بطلان ما أسس ، فهو أعظم من غيره
بمذهبه .

ثالثاً : أن أئمة المذاهب المختلفة قالوا بتدريج الأشاعرة ، كما مر في كلام
الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي - حفظه الله - .

رابعاً : كيف يكون من أهل السنة والجماعة من لا يثبت عبود الرب سبحانه
فوق سمواته واستواءه على عرشه ، ويقول : حروف القرآن مخلوقة ، وإن الله لا
يتكلم بصوت ولا حرف ، ولا يثبت رؤية المؤمنين ربهم في الجنة بأبصارهم
ويعصرها بزيادة علم يحلقه الله في قلب الزاكي ، ويقول : الإيمان هو مجرد
التصديق مع مسائل في القدر والقيّوات وغيرها من مباحث الاعتقاد

ومما مر يتكشف لك حقيقة القول بانتساب الأشاعرة إلى أهل السنة ، ولزم ما عرفت ؛ فإن فيه النجاة إن شاء الله . ولكن يبقى لنا سؤال : ما هو الحكم هؤلاء الأشاعرة ؟

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشعدي رحمته في كتابه « مجموع الفوائد واقتصاص الأوابد » ص ٩٣ :

(اختلف الناس في المتأول المخطئ في الأصول من المؤمنين ، فكثير من أهل الكلام وبديع فسقوه ، أو كفروه ، وتبعهم من أخذ بقولهم على علته ١٩ . ومذهب جمهور الأئمة وسائر الأئمة المقتدى بهم أن الخطأ في المسائل العلمية كالخطأ في المسائل العملية ، أن الله رفع المؤاخنة فيها عن المؤمنين المجتهدين ، وإنما اللوم والإثم على من ترك الواجب لغير عذر ، أو تنحز عن المحرم الذي يعلمه معرفة . والله تعالى أعلم) اهـ .

وقال العلامة محمد بن صالح الفوزان - رحمته - في « فتاوى العقيدة » ص ٤٤٦ :

(أما موقف من العلماء المؤدلين فقول : من عرف منهم بحسن النية ، وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة فهو معدود بتأويله الشائع ، ولكن عذره في ذلك لا يمنع من تخطئة طريقته المخالفة لما كان عليه الشافعي الصالح من إجراء الخصوص على ظاهرها ، واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر من غير تكليف ولا تمثيل ، فإنه يجب اشتقاق بين حكم القول وحكم فاعله ، والفعل وفاعله ، فاقول المخطئ إذا كان صادراً عن اجتهاد وحسن قصد لا يُدْمُ قائله ، بل يكون له أحر عسى اجتهداه ؛ لقول النبي ﷺ : « إنا حكمنا الحاكم فاجتهد ، ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ فله أجر » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

(١) • مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أبي هريرة وعمر بن الخطاب .

وأما وصفه بالضلال الضلال المطلق الذي يُندم به الموصوف ، ويُفقت عليه ، فهذا لا يتوخه في مثل هذا المجهود الذي عليم منه بحسن النتيجة ، وكان له قدم صدى في الدين وشاع الشبهة ، وإن أُريد بالضلال مخالفة قوله للصواب من غير إشعار بدم نقدل فلا بأس بذلك ؛ لأن مثل هذا ليس ضلالاً مطلقاً ، لأنه من حيث الوسيلة صواب ، حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق ، لكنه باعتبار النتيجة ضلال حيث كان خلاف الحق . وبهذا التفصيل يزول الإشكال ويهون ، والله المستعان . اهـ



أخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة / باب - أحر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ / ح ٧٢٥٢) .
 ومسلم في صحيحه : (كتاب الأفضية / باب : أحر الحاكم إذا اجتهد ، فأصاب أو أخطأ / ح ١٥)

المبحث الرابع

سبب نسبة الكثير من العلماء إلى المذهب الأشعري

قال حس بن علي السَّكَّاف في « إقام الحجر للمتطاول علي الأشاعرة من البشر » :

(يسمى أن يُذكر كُلُّ مُسلم على وجه الأرض أنَّ الشَّاذَّة الأشاعرة يُمثَّلون علماء وأئمة المُسلمين على ممر القُصور والدُّهور طوال فترة ١٢٠٠ سنة تقريبًا ، وهم أعلام أئمة الهدى الدَّائمين عن حمى العقيدة الإسلامية الصَّحيحة ، وانفقه الإسلامي وحياض الكتاب والسُّنة المُطَهَّرة ، وهم جماهير الخُفَّاط والمُحدِّثين وشُروح الصَّحاحين والسُّنن ، وعلى رأسهم الإمام الحافظ الثَّوري - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - شارح « صحيح مُسلم » ، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني - رَحِمَهُ اللهُ - شارح صحيح البخاري » وغيرهم كثير وكثير ؛ كالأئمة البيهقي ، وأبي إوليد الباجي ، وابن زُشد السَّجد ، والعراقي ، والشَّخاوي ، والشُّبكي ، والشَّيوطي ، وابن حجر المكي ، وغيرهم من الأعلام الذين لهم اليد البيضاء الكُبرى في تصنيف المسائل ، وتحقيق العلوم الشَّرعية في كافة الفنون) . اهـ

قُلْتُ : وفي هذا الذي قاله مُجارفة ، فهو إمَّا لم يستقصى أقوال العلماء ، أو يدَّعي ذلك لثُصرة مدَّحه ، وعلى كلا الاحتمالين فإليك الرَّدُّ عليه تفصيلًا .

قال : (يُمثَّلون علماء الإسلام على ممر القُصور) . اهـ

ويُجاب عن هذا القول من وجوه :

الوجه الأوَّل : أنَّ الأشعري - رَحِمَهُ اللهُ - وُلد سنة ٢٦٠ هـ ، فكيف كان اعتقده الأئمة قبله ؟ فإنَّ قالوا : كان صحيحًا . قُلْتُ : هم كانوا على ما كان عليه أهل القُرُون لأوَّلَى : الصَّحابة ، والتَّابعون ، وتابعو التَّابعين ، ومن سار على دربهم ؛ لأنَّ بعض البِرِّق التي ظهرت ولم يَكُنْ لعلَّماؤها يُقلِّد علماء السُّلف ، وإنَّ قالوا : كان

وسدًا قُتِلَ هذا طعن في أئمة الإسلام لم يُقَلَّ به عاقل ولا محجوب
الوجه الثاني : أننا لا نُسلم أن تكون سمة الأشاعرة بهذا القدر بالثقة سائر
فرق المسلمين ؛ وإنَّ هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق لإحصاء الدقيق .
ثم لو سلمنا أنَّهم بهذا القدر أو أكثر فإنه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ ؛ لأنَّ
العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر .

ثم نقول : إنَّ إجماع المسلمين قديمًا ثابت على خلاف ما كان عليه هه
التأويل فإنَّ السلف الصالح من صدر هذه الأئمة - وهم الصحابة الذين هم خير
لِقرون ولثابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم - كانوا مُجمعين على إثبات
ما أثبتته الله بنفسه ، أو أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات ، وإجراء النصوص
على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل .
وهم خير لقرون بنصِّ الرسول ﷺ ، وإجماعهم حجة مُلزمة ؛ لأنَّ مقتضى
الكتاب والسنة . (١٥)

الوجه الثالث : أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين
هم على طريق لسلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجل وأعظم وأهدى وأقوم من
نُدين على طريق الأشاعرة ، فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المنبوذة ليسوا على
طريق الأشاعرة ، والبيك أمثلة على وفرة علماء أهل السنة ، منهم :
- نصيحة كلهم ، فلم يُعلم عن أحد منهم أنه تأوَّل ، أو صرف لخصوص عن
ظاهره .

اشتهرون : منهم على سبيل المثال لا الحصر : عُبيد بن عمير ، شريح بن
عُسد ، أبو قلابة ، قتادة بن دُعامة ، مُجاهد بن جبر ، ربيعة بن أبي عبد الرحمن ،
يونس الشحنياني ، الصَّحَّاح ، سليمان التيمي ، عكرمة ، مُقاتل ، الحسن البصري ،

مالك بن دينار وغيرهم .

تابعو التابعين : منهم على سبيل المثال لا الحصر : عبد الله بن المبارك ، الأوراعي ، حماد بن زيد ، شفيان الثوري ، وهب بن جرير ، أبو حيفة الثعلبي ، ثابت ، ابن حريج شيخ الحرم ومفتي الحجاز ، مقاتل بن حيان عالم خراسان ، مالك بن أنس إمام دار الهجرة ، سلام بن مطيع من أئمة البصرة ، حماد بن سلمة ، عبد العزيز بن الماجشون مفتي المدينة ، ابن أبي ليلى قاضي الكوفة ، شريك القاضي ، محمد بن إسحاق ، يثعر بن كدام ، جرير الضبي محدث الزري ، الفضيل بن عياض ، هشيم بن بشير ، عباد بن الغوث محدث واسط ، القاضي أبو يوسف تلميذ أبي حيفة ، عبد الله بن إدريس أحد الأعلام ، محمد بن الحسن تلميذ أبي حيفة ، شفيان بن عيسى ، وكيع بن الجراح ، عبد الرحمن بن مهدي ، الإمام الشافعي ، نعيم بن حماد ، بشر الحافي ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، قتيبة بن سعيد ، يحيى بن معين ، علي بن المديني ، الإمام أحمد بن حنبل ، إسحاق بن راهويه ، هشام بن عمار ، ذو النون المصري وغيرهم .

- طبقات أخرى بعد تابعي التابعين : منهم على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر : الإمام البخاري ، أبو زرعة الرازي ، أبو حاتم الرازي ، عثمان بن سعيد ، الإمام مسلم ، يحيى بن مخلد ، إسماعيل القاضي ، يعقوب الأنصاري ، ابن أبي خزيمة ، أبو زرعة الدمشقي ، ابن مصر المروزي ، ابن قتيبة ، ابن أبي عاصم ، أبو عيسى الترمذي ، ابن ماجه ، ابن أبي شيبة ، محمد بن جرير الطبري ، محمد بن إسحاق بن خزيمة ، ابن شريك فقيه العراق ، أبو بكر بن أبي داود ، أبو جعفر الترمذي فقيه ، أبو العباس المروزي ، أبو عؤانة صاحب المستخرج على صحيح مسلم ، يحيى بن محمد بن صاعد ، أبو جعفر الطحاوي ، أبو القاسم الطبراني ، أبو بكر الآجري ، أبو الشيخ ، أبو بكر الإسماعيلي ، أبو بكر بن شاذان ، ابن بطة ، الدارقطني ، ابن مندة ، الحطائي ، أبو نعيم الأصبهاني صاحب حنية الأوباء ،

أبو انفاسه اللالكائي ، أبو عمر الطلمنكي ، أبو عثمان الصابوني ، أبو عمرو الداني ،
ابن عبد البر ، القاضي أبو يعلى ، الحطيب العدادي ، أبو المعالي الجويني ، أبي عبد
إلى مذهب أهل السنة كما في كتاب : « الرسالة النظامية » ، الهروي صاحب « دم
الكلام » ، البغوي ، أبو الحسن الكرجي وغيرهم .

قلت ، ولأسماء كثيرة جداً ، والأغرب أن أبا الحسن الأشعري صاحب
المذهب الأشعري نفسه يُقدّم في المخالفين لمنهج الأشاعرة بترت ورجوعه عمّا
قال ، وأوبته إلى اعتقاد أحمد بن حنبل إمام أهل السنة .^(١٦)

أوجه لثالث : أن في سية البعض أكثر العلماء إلى الأشاعرة نظر .
قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي في « منهج الأشاعرة في العقيدة » ص ١٤ :
(الموضوع الذي يجب التنبه إليه هو التفريق بين متكلمي الأشاعرة كالرازي

(١٦) * ونحن لا نُكر أن لبعض العلماء المنسبين إلى الأشعري قدم صدق في إسلام والذب عنه
والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ رواية ودراية والحرص على نفع المُسلمين وهديتهم ،
وكنّا هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أعطوا فيه ولا قبول قولهم في كُلِّ ما قدره ، ولا يسع
من بيان خطئهم وردّه لنا في ذلك من بيان الحق وهداية الحق
ولا نُكر أيضاً أن لبعضهم قصداً حسناً فيما ذهب إليه ، وحمى عليه الحق له ، ولكن لا يكمي
لقبول القبول لحسن قصد قائله ، بل لا بد أن يكون موافقاً لشريعة الله ﷻ ، فإن كان مخالفاً
وجب رده على قائله كما من كان ، لقول النبي ﷺ : « من غلب غملاً بُعِثَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ - فَهُوَ
رَدٌّ » متفق عليه

أخرجه بخاري في صحيحه (كتاب الصلح / باب : إذا اصطالحوا على صبح جور فانطسح
مردود / ج ٢٦٩٧) .

وأخرجه مُسلم في صحيحه (كتاب الأقضية / باب : نقص الأحكام الباطنة ، و د محدثات
لأمر / ج ١٧ ، ١٨) .

ثم إن كان قائله معروفاً بالصحة والصدق في طلب الحق اعتبر عنه في هذه المُجتمعة ، ولا غرض
من يستحقه بشيء قصده ومخالفته .

والأمدي والشهرستاني والبغدادي والإيجي وبحوهم وبين من تأثر بمداهمهم عن
 محسنة واحتشاد، أو متابعة خاطئة، أو جهل بعلم الكلام، أو لاعتقاده أنه لا
 تعارض بين ما أخذ منهم وبين النصوص، ومن هذا القسم أكثر الأفاضل الذين يحتج
 بذكرهم الصابوني^(١٧) وغيره وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر - كلفته - هـ

وقد أبعثنا في ص ١٦:

(وكثيراً ما تجد في كتب الجرح والتعديل - ومنها لسان المبرر لحافظ بن
 حجر - قوهم عن الرجل: إنه وافق المعتزلة في أشياء من مُصَنَّفاته، أو وفق
 المخارج في بعض أقوالهم وهكذا، ومع هذا لا يعتبرونه مُعتزلياً أو حرجياً، وهذا
 المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى الثوري وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشعرية،
 وإنما يقال: وافقوا الأشاعرة في أشياء، مع ضرورة بيان هذه الأشياء واستدراكها
 عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس في موضوعات العقيدة). اهـ
 ومن أمثلة ما أورد الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»:

قال الحافظ ابن حجر - كلفته - في «لسان الميزان» ٤ / ٢٦٠ ت ٧١٥،
 في ترجمة علي بن محمد أبو الحسن الماوردي:
 (قال الذهبي: صدوق في نفسه، لكنه مُعتزلي).

- تعقبه الحافظ فقال: ولا ينبغي أن يُطلق عليه اسم الاعتزال.
 والمسائل التي وافق عليها المُعتزلة معروفة، منها مسألة وجوب
 الأحكام والعمل بها هل هي مُستفادة من العقل؟ ومسائل أخرى توجد في
 تفسيره وغيره). اهـ

(١٧) * يقصد محمد علي الصابوني، صاحب مختصر تفسير ابن كثير، ومختصر تفسير نصري،
 وصورة التفسير، وهو أشعري خلد.

وينصاف إليه: حسن علي الشافعي ومن على شاكلتهما.

وقال الحافظ في « لسان الميزان » ٢٤٢/٤ ت ٦٥٣ ، في ترجمة ابن
لُرَاعُوبِي - علي بن عُبيد الله - :

(له تصانيف فيها أشياء من بحوث المُعْتَرَلَة ، يُدْعَوُه بها ؛ لكونه بصريه ، وما
هذا من حصائمه ؛ بل قل من أَمِنَ النَّظَر في علم الكلام إلّا وأذاه . جتهاده إلى
القول بما يُحَافِظ محض الشَّيْء ، ولهذا ذمَّ عُلَمَاءُ الشَّيْخ النَّظَر في علم الأوائل ؛ فإنَّ
عدم الكلام مولد من علم الحكماء الذَّهْرِيَّة ، فمن رام الجمع بين عدم الأنبياء عليهم
السلام وبين علم الفلاسفة بذكائه لا بدَّ وأنَّ يُخَالَف هؤلاء وهؤلاء ، ومن كفَّ
ومشى خلف ما جاءت به الرُّسُل من إطلاق من أطلقوا أو لم يتحدثوا ولا عُنُق ،
فإنَّهم صلوات الله عليهم أطلقوا وما عُنُقُوا ، فقد سلك طريق الشَّيْخ الصَّاحِب وسلك
به دينه وبقينه ، نسأل الله السلامة في الدَّيْن) . اهـ

- أمَّا قول الشُّقَاف : (وعلى رأسهم الإمام الثُّووي - رَحِمَهُ اللهُ - شارح « صحيح
مُسَمِّ » ، والإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني - رَحِمَهُ اللهُ - « شارح صحيح البخاري
» وغيرهم كثير وكثير ؛ كالأئمة البيهقي ، وأبي الوليد الباجي ، وابن زُشد الحد ،
والعراقي ، والشَّحَاوِي ، والشَّيْخِي ، والشَّيْطَوِي ، وابن حجر المَكِّي وغيرهم من
الأعلام) . اهـ

هذا القول يُردُّ بأنَّ منهم من وقع له القول ببعض قول الأشاعرة - وفقاً لا
اتِّفَاقاً - كالحافظ الثُّووي ، والحافظ ابن حجر ، والحافظ العراقي ، وسنناول واحداً
منهم بالتفصيل في هذه الرسالة ، ألا وهو الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ - ، كما أنَّ
كتاباً من هذه السُّلْسَلَة « وإذا قلَّتم قاعدلوا » مُخَصَّصٌ لدفع انتساب الإمام الثُّووي
إلى الأشاعرة ، وبهذا يُمكن إثبات المسألة التي نحن بصددِها ، ألا وهي تحرير من
هو لَدَي يُنسب إلى المذهب ممَّن لا يُنسب ؟

المبحث الخامس

بيان مساحة الاختلاف والاتفاق

بين الأشاعرة وأهل السنة

يحسب بما أن نُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول ، ويشتمل على أصول الاستنباط التي يعتمد عليها الأشاعرة في معرفة الأحكام عامة . والقسم الثاني : ويشتمل على معرفة أصول الاعتقاد التي وقع فيها الخلاف بينهم وبين أهل السنة . والقسم الثالث : الأصول التي وقع فيها الاتفاق بينهم وبين أهل السنة .

القسم الأول : أصول الاستنباط عند الأشاعرة

أولاً : مصدر التلقي عند الأشاعرة :

اكتتاب والسنة على مقتضى قواعد علم الكلام ، ولذلك فإنهم يُقدّمون العقل على النقل عند التعارض ، صرح بذلك الرازي في القانون الكلي لمذهب ، والآمدي وابن فورك والجوي والفرالي والإيجي والبعدي وغيرهم .

قال الرازي في : « أساس التقديس » الذي يعد القانون الكلي لمذهب .
(ان فصل الثاني والثلاثون . هي أن البراهين العقلية إذا صارت مُعارضة بالظواهر العقلية فكيف يكون الحال فيها ؟)

« علم أن أدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ، تُدعى وجداد أدلة عقلية تُشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يحلّو الحال من أحد أمور أربعة .

١ - إما أن يصدق مقتضى العقل والتعل ، فيلزم تصديق التقيضين ، وهو مُحال

٢ - وإما أن يطل ، فيلزم تكذيب التقيضين ، وهو مُحال

٣ - وإما أن يصدق الظواهر العقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل ، لأنه

لا يمكن أن نعرف صحة الظواهر العقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات لصانع

وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجرات على
 محمد ﷺ

ولو جازما القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل مُتَهَمًا غير مقبول
 القول ، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإدس
 تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل الثقلية عن كونها مفيدة ، فثبت أن القدح في
 العقل لنصحيح الثقل يُفصلي إلى القدح في العقل والثقل معا ، وأنه باطل .
 ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يُقطع بمقتضى الدلائل العقلية
 لقطعة بأن هذه الدلائل الثقلية إما أن يقال : إنها غير صحيحة^(١٨) ، أو يقال : إنها
 صحيحة إلا أن الثرد منها غير ظواهرها . ثم إن جازما التأويل اشتغل على سبيل
 الثر^(١٩) ، يذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم يجز التأويل فوضا اعلم بها
 إى لله تعالى ، فهذا هو القاموس الكلّي المرجوع إليه في جميع المُتشابهات ، وبالله
 التوفيق . اهـ^(٢٠)

كما قال السنوسي (ت ٨٨٥) في شرح الكبرى :
 (وأما من رعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق بالكتاب والسنة وبحرم ما
 سواهما فالرد عليه أن محتجها لا تُعرف إلا بالنظر العقلي ، وأيضًا فقد وقعت فيهما
 ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع .
 ويقول : أصول الكفر ستة . ذكر خمسة ، ثم قال : سادسًا . التمسك في

(١٨) • يلاحظ أن الدلائل الثقلية تشمل نصوص الكتاب والسنة معا فكيف يُهدل بها غير صحيحة
 دون تعريض يهما ، مع أن مُجرّد إطلاقتها على السنة وحدها في غاية الخطورة
 (١٩) • هل وصلت قيمة نصوص الوحي إلى حد أن الاشتغال بتأويلها -الذي هو تحريفها- يعتبر
 سرعا وإحسانا؟ .

(٢٠) • نقلًا عن كتاب ٥٠ مهج الأشاعة في العميلة ، ص ١٨ ١٩ .

أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والشئ من غير عرضها على البراهين لعقبة والقواطع الشرعية). اهـ (٢١)

قال محمد أمان الجامي رحمه الله في كتابه «الصفات الإلهية» ص ٥٨
 (وتقريرنا بأن الثقل مُقَدَّم على العقل لا ينعي أن يعهم منه أن لشلف يُكرو
 العقل والتوصل به إلى المعارف، والتفكير به في خلق السموات والأرض وهي
 الآيات الكونية الكثيرة، لا ولكنهم لا يسلكون في استعمال العقل بطريقة نُتي
 سلكها غُلماء الكلام في الاستدلال بالعقل وحده ومحاولة الاكتفاء به أحياناً - لو
 استطاعوا - أو تفديسه بحيث يُقَدِّمونه على كلام الله حائق العقل والتفقاء، وعنى
 شئاً رسونه التي هي وحي الله . بل إن الشلف من مهجهم لا ندعون لتعارض بين
 الدليلين، بل ينفون هذا التعارض الذي يصطنعه غُلماء الكلام المُتأثرون بفلسفة
 اليونان، علماً بأن المسلك الذي سلكه غُلماء الكلام هو في الواقع مسست الفلاسفة
 غير الإسلاميين الأصل الذين لا يشتون الشؤات، ولا يرون أن إرسال الرُسل، وما
 جاءوا به من نصوص الصفات، ونصوص المعاد أنها حقائق ثابتة . فكان أقوى
 شيء عندهم في الاستدلال على إثبات الأمور «العقل» ، ما أثبتته العقل فهو الثابت ،
 وما نفاه العقل فهو المنفي ، فوزنوا الشريعة لقلماء الكلام ، أمّا المؤمنون الذين يؤمنون
 بالأنبياء وبالكتب المنزلة عليهم وبما جاء فيها، ويؤمنون أن الرُسل كُتفوا أن يُبشروا
 للناس ما أُرِلَ إليهم من ربهم ﴿يَكَايُهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
 [سورة المائدة : ٦٧] الآية . المؤمنون الذين يؤمنون بهذا الإيمان فلا يحور بهم أن
 يُعرضوا عما جاءهم من ربهم من الكتاب والحكمة ، وعن بيان رسولهم لينتمسوا
 لهُدى في غيره ، ويعتمدوا في إثبات الصفات على عقول الفلاسفة ، أو عقول
 تلامذتهم المُتأثرين بهم . ولو وصفوها أنها أدلة عقلية قطعية وبراهين يقينية . وهي

في حقيقتها بضاعة غير إسلامية ، وهم يعلمون من أين جاءت ، ومتى جاءت ، ومن جاء بها ، كما أشرنا آنفاً ، ثم إنهم نصصوا العلماء بينها وبين « لوجي » ، فقد أعى الله المؤمنين بكتابه المبين وسنة نبيه الأمين عن تكلف المتكلمين ، ومن انوقع في العنت معهم . (٢٢)

وبالاحتصار : إن السلف إنما يتقدمون الأدلة العقلية إيماناً منهم بأن الله أرسى الرسل ، وأزل الكتب من عنده ، وكلهم بيان ما يحتاج إلى البيان (لأمر له شأن) وهو أن ما جاء في هذه الكتب ، وبلغته الرسل يضي عن كل شيء . وأما غيره فلا يفي عنه . هذه النقطة هي « سر المسألة » فلا يتسع الحلف إلا أتباع السلف على أساس أنهم أعلم وطريقتهم أحكم وأسلم :

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف
ما أصدق مضمون هذا البيت علماً أن قائله خلفي ، وكأن الناظم يشير بهذا البيت إلى الحديث الشريف الذي يقول فيه رسول الله ﷺ : إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وإن كل بدعة ضلالة . (٢٣)

وأما ما يسوقه بعض علماء الكلام من مصطلحاتهم الكلامية ، فيطلق عليها أدلة قاطعة ، فلا ينبغي أن تسلم هذه الدعوى ، ولا سيما إذا عارضوا بها آيات قرآنية أو سنة نبوية صحيحة - وهو الغالب عليهم - للأسباب الآتية :

(٢٢) * راجع " صول المنطق ، والكلام في المنطق والكلام " للسيوطي ١ / ٢٢٣ ، تحقيق د . سامي الشار وشعاع علي عبد المازق ، مجمع البحوث الإسلامية .

(٢٣) * صحيح

أخرجه أبو داود في سننه : (كتاب السنة / باب : باب - في لزوم السنة / ح ٤٦٠٧)
والترمذي في سننه : (كتاب العلم / باب : ما جاء في الأحد بالسنة وإحسان البدع / ح ٢٦٧٦) .
وبن ماجة في سننه . (المقدمة / باب : أتباع سنة العلماء الرسل / ح ٤٣) .
رصدحه العلامة الألباني رحمه الله - في : " صحيح الجامع " برقم ٢٥٤٩

السبب الأول : أنَّ كبار أئمتهم قد أدركوا خطورة هذا الموقف على إيمانهم ، فرجعوا في آخر حياتهم عن هذا المسلك إلى منهج السلف ، وفي مُقدِّمتهم الإمام أبو الحسن الأشعري .

السبب الثاني : لا يجوز شرعاً ، ولا يُستساغ عقلاً أنَّ يُعارض كلام الحائق العليم بالمصطلحات التي وضعها المخلوق الجاهل الضَّعيف . وخاصة إذا تصوَّر أنَّ واضعي هذه المصطلحات من غير المسلمين في الغالب الكثير كما أشرنا آنفاً . السبب الثالث : أنَّ موافقتهم فيما ذهبوا إليه تؤدِّي إلى الاستخفاف بأدلة الكتاب والسنة ، وأنَّها لا قيمة لها حيث لا يُستدل بها على وجه الاستقلال ، وأنَّما تُعرض عرضاً شكلياً - كما هو الواقع ، وللأسف لدى كثير من الكلاميين عبي الرِّغم من إيمانهم في الظاهر .

فلأنَّ من العمل بهذه النصوص بالاستدلال بها ليصدق الإيمان بها ، هذا ما يعنيه الإيمان بالكتاب والسنة .

ومثلاً يوضح ما ذهبنا إليه من أنَّ القاعدة الأساسية عند السلف في باب الأسماء والصفات « تقديم النقل على العقل » موقف عبد العزيز المكي في حوارهِ مع بشر المريسي بين يدي المأمون ، حيث حرص عبد العزيز على بيان منهج السلف وتحديدِه قبل الشروع في الحوار ؛ ليكون هو الأساس والمرجع عندما يختلف هو وبشر أثناء الحوار ، ولما طالبه المأمون أنَّ يوضح أصل ذلك المسجَّح أبان لايجاز حيث تلا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء ٥٩] .

ثمَّ يشرُّ أنَّ هذه طريقة اختارها الله لعباده المؤمنين وأدَّبهم بها وعلمهم أنَّه لا يسعهم عد انتزاع في أي شيء إلا الرجوع إلى كتابه وإلى رسوله في حياته عليه

صَلَاة والسلام وإلى أخباره وَسُئِلَ بعد وفاته لحل الشَّرَاع . وَكُلُّ مَا حَاطَهُمْ بِهِ
بَصُهُ وَعَدَمُ لَانْتِعَاتِ إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : فَقَدْ تَنَازَعَا أَنَا وَبِشْرُ وَيَسَا كَتَبَ إِلَهُ وَسُئِلَ
رَسُولُهُ ﷺ ، فَمَسَّ الْإِيمَانَ بِالْكِتَابِ نَفْسَهُ وَجُوبَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِمَا مُكْتَسِبِينَ بِهِمَا
حُكْمًا بَعْدَ بَرْعَا ، فَأَقْرَأَ الْمَأْمُونُ هَذَا الْمَنْهَجَ الَّذِي عَرَضَهُ الْمَكِّي ، وَحَقَّقَهُ . تَقْدِيمُ
التَّغْلُ عَلَى الْعَقْلِ ، وَاعْتِبَارُ التَّغْلِ مَرَجًّا أَسَاسِيًّا فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالضُّمُودِ ، بَلْ وَفِي
كُلِّ بَابٍ .

وَأُنْذِرُ بَدَنًا عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ مَسْجِدُ السَّلَفِ وَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ الصُّحُفَةَ نَقَوْا إِيَّانَا
لِقُرْآنٍ وَأَخْبَارِ الرُّسُولِ ﷺ بِقَلِّ مُصَدِّقٍ غَيْرِ مُرْتَابٍ فِي صَدَقِ قَائِلِهِ وَصَدَقِ مَا يَقُوبُهُ
وَيَقْبُهُ ، ثُمَّ لَمْ يُوَظَّفُوا مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِالضُّعْفَاتِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ . بَلْ يُنْكِرُونَ
بِغَنَفِ عَمَى مِنْ يَتَّبِعُ الْغَوَامِصَ مِنْ نُصُوصِ هَذَا الْبَابِ ، وَزُيِّنَا ضَرْبُهُ ١ ثَلَاثًا يُفْتَرِ
نَاسٌ بِالتَّوَابِ ، فَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَسْجِدَهُمْ هُوَ اتِّبَاعُ التَّغْلِ فَقَطْ مَعَ عَدَمِ تَأْوِيلِهِ . (٢٤)

فِخْصُ خُلاصَةِ قَوَاعِدِهِمْ :

١ - تَقْدِيمُ التَّغْلِ .

٢ - عَدَمُ التَّأْوِيلِ .

٣ - عَدَمُ التَّمْرِيقِ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (. اهـ)

ثَانِيًا : عَدَمُ الْأَحْذِ بِأَحَادِيثِ الْآحَادِ فِي الْعَقِيدَةِ ، وَلَا مَانِعٍ مِنَ الْإِحْتِجَاحِ بِهَا فِي
مَسَائِلِ الشَّمْعِيَّاتِ ، أَوْ فِيمَا لَا يُعَارِضُ الْقَانُونَ الْعَقْلِي . وَالْمُتَوَاتِرُ مَسْأَلَةٌ يَجِبُ تَأْوِيلُهُ .
قَالَ ابْنُ عَبْدِكَادِي فِي « أَصُولِ الدِّينِ » ص ١٢ :

(وَأَحْبِرُ الْآحَادَ مَتَى صَحَّ إِسَادُهَا ، وَكَانَتْ مُتَوَاتِرَةً غَيْرَ مُسْتَحِيلَةٍ فِي الْعَقْلِ
كَانَتْ مُوَحَّدَةً لِلْعَمَلِ بِهَا دُونَ الْعِلْمِ ، وَكَانَتْ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ الْقُدُولِ عِنْدَ الْحَاكِمِ

يرمه الحكم بها في الظاهر، وإن لم يعلم صدقهم). اهـ

ولا يحى مخالفة هذا إما كان عليه الشلف الصالح من أصحاب القرون
للمفصلة ومن سار على نهجهم من عدة وجوه، منها:

١- أن النبي ﷺ كان يرسل الرسل فرادى لتبليغ الإسلام، كما أرسل معاذ إلى
أهل اليمن، وقوله ﷺ: «نشر الله أمرنا سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأذاه كما
سمعها». الحديث، وحديث تحويل القبلة بخبر الواحد وغير ذلك من الأدلة
قال الشافعي في «لوامع الأنوار» ١ / ١٩:

(يُعمل بخبر الآحاد في أصول الدين، وحكى الإمام ابن عبد البر الإجماع
على ذلك. قال الإمام أحمد رحمه الله: لا نتعدى القرآن والحديث.
وقال القاضي أبو يعلى: يُعمل به في البيانات إذا تلقته الأئمة بالقبول، ولهذا
قال الإمام أحمد رحمه الله: قد تلقته العلماء بالقبول.

قال العلامة ابن قاضي الجبل: مذهب الحنابلة أن أخبار الآحاد المتلفة
بالقبول تصح لإثبات أصول البيانات، وذكره القاضي أبو يعلى في مقدمة
«المجود»، والشيخ تقي الدين في عقيدته). اهـ

راجع لذلك: مبحث الشبهة في كتاب: «الرسالة» للإمام الشافعي - رحمه الله -،
ومبحث الشبهة من كتاب: «الإحكام في أصول الأحكام» للإمام ابن حزم - رحمه الله -،
وكذا كتاب: «مختصر الضوابط المرسلة» للعلامة ابن قيم الحوزية، وكتاب:
«وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرؤى على شبه المحدثين» للعلامة
الألباني - رحمه الله -.

وفي لباب كتب وأجزاء كثيرة يضيق المقام عن حصرها.

قال د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي في: «منهج الأشاعرة في العقيدة» ص ٣١
(يُقسم الأشاعرة أصول العقيدة بحسب مصدر التلقي إلى ثلاثة أقسام

١ - قسم مصدره العقل وحده وهو مُعظم الأبواب ، ومنه باب انصاعات ، ولهذا يُسمون انصاعات الشيع « عقلية » ، وهذا القسم هو « ما يحكم لعقل بوجوبه » دون توقّف على الوحي عندهم .

٢ - قسم مصدره العقل والتّقلّ معاً كالرؤية - على خلاف يسهم فيها وهذا القسم هو . « ما يحكم العقل بجوازه استقلالاً أو بمُعاضدة الوحي »

٣ - قسم مصدره التّقلّ وحده ، وهو الشّيعيات ؛ أي : المُعَيّنات من أمور الآخرة ؛ كعذاب القبر والضّراط والميزان وهو عندهم « ما لا يحكم العقل باستحالته ، لكن لو لم يرد به الوحي لم يستطع العقل إدراكه مُنفرداً » ويُدخِلون فيه التّحسين والتّقبيح والتّحليل والتّحريم .

والحاصل أنّهم في صفات الله جعلوا العقل حاكماً ، وفي إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلاً ، وفي الرؤية جعلوه مُساوياً ، فهذه الأمور الغيبية تُتفق معهم على إثباتها ، لكنّها تُخالفهم في المأخذ والمصدر ، فهم يقولون عند ذكر أي أمر منها نؤمن به ؛ لأنّ العقل لا يحكم باستحالته ، ولأنّ الشّرع جاء به ، ويُكرّرون ذلك دائماً ، أمّا في مذهب أهل الشّيعة والجماعة فلا مُنافاة بين العقل والتّقلّ أصلاً ، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار في جانب ، وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقلّ العقل بإثباته أبداً كما أنّه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبداً .

فالإيمان بالآخرة - وهو أصل كلّ الشّيعيات - ليس هو في مذهب أهل الشيعة والجماعة سمعياً فقط ، بل إنّ الأدلّة عليه من القرآن هي في نفسها عقيدة كما أنّ بِصَرّ الشيعة تشهد به ، فهو حقيقة مركورة في أذهان الشر ما لم يحرمهم عنها حارف ، لكن لو أنّ العقل حكم باستحالة شيء من تفصيلاته - فرضاً وحدلاً - فحكمه مردود ، وليس إيماننا به مُتوقفاً على حكم العقل ، وعاية الأمر أنّ العقل قد

يعبر عن تصويره أمّا أن يحكم باستحالة معبر وارد ولله الحمد (٢٥)

أمّا موضوع التأويل نفسه فإنّ الأشاعرة وغيرهم من أهل الأهواء يُفسّرونه على غير الشرائع منه ، ولا يحوز لئدي بأحدون بعصه أن ينكروا على ادين بأحدون به كنه ، أو بأحدون منه ما لا بأحدون غيرهم ؛ إذ لا قاعدة يُسلم بها لأحدون بالتأويل في الحمد الذي يتوقف عمله على الأحد بالتأويل .

قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي - حفظه الله - في : « مهج الأشاعرة في العقيدة » ص ٢٨ :

(ومعناه المتبدع صرف اللفظ عن طاهره الزاجح إلى احتمال مرجوح لقرينة ، فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرّر ذلك شيخ الإسلام . وهو أصل مهج من أصول الأشاعرة ، وليس هو خاصاً بمبحث الصفات ، بل يشمل أكثر نصوص الإيمان ، خاصة ما يتعلّق بإثبات زيادته وتقصّاته وتسمية بعض شعبه إيماناً ونحوه ، وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصاً موضوع العصية ، وبعض الأوامر التكاليفيّة أيضاً .

وضروته لمنهج عقيدتهم أصلها أنّه لئ تعارضت عندهم الأصول العقلية التي قرروها بعيداً عن الشرع مع النصوص الشرعية وفقر في مأزق رد الكل ، أو أخذ الكل ، فوجدوا في التأويل مهرباً عقلياً من لتعارض الذي ختلقته أوهامهم ، وبهذا قالوا : إنّنا مُضطرّون للتأويل ولأ أوقعنا لقرآن في التناقض ، وإنّ الخلف لم يؤوّلوا عن هوى ومكابرة ، وإنّما عن حاجة واضطرر ، فأبى تناقض في كتب الله يا مُسلمين بضر معه نبي رد بعصه أو الاعتراف بالأعداء بتناقضه ؟ .

(٢٥) * انظر الإرشاد ٣٥٨ ، ٣٤٠ ، لإيضاح ٥٥ ، المواعف ، شرح لأصمعيّة ٤٩ .

الثبوت ٤٨ ، ونظر بجزء الثاني من مجموع الفتاوى ٧-٢٧

وقد اعترف الضابوني^(٢٦) بأن في مذهب الأشاعرة « تأويلات عريضة » قد المعيار الذي عرف به الغريب من غير الغريب ؟

وهذا لابد من زيادة التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه منصوص الشريعة إطلاقاً ، ولا يوجد نص واحد لا في الصفات ولا غيرها اضطُرَّ السلف إلى تأويله والله الحمد ، وكل الآيات والأحاديث التي ذكرها الضابوني وغيره تُحمل في نفسها ما يدل على المعنى الصحيح الذي فهمه السلف منها وأنذي يدل على تبريه الله تعالى دون أدنى حاجة إلى التأويل .

أما التأويل في كلام السلف فله معنيان :

١- التفسير كما تجد في تفسير الطبري ونحوه : « القول في تأويل هذه الآية » أي : تفسيرها .

٢- الحقيقة التي يصير إليها الشيء كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [شورى يوسف ١٠٠] . أي : تحقيقها ، وقوله : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ﴾ [شورى الأعراف ٥٣] أي : تحقيقه ووقوعه .

أما التأويل فله مفهوم آخر : راجع الحاشية .

وإن تعجب فاعجب لهذه اللفظة الثانية التي يستعملها الأشاعرة مع النصوص ، وهي أنها « توهم » التشبيه ، ولهذا وجب تأويلها ، فهل في كتاب الله إيهام ، أم أن يقول انكاسه توهم ، والعقيدة ليست مجال توهم ؟!

(٢٦) * يعني محمد علي الضابوني صاحب " مختصر تفسير ابن كثير " و " مختصر تفسير طبري " ، صفة " تفسير " وكلها محشوة بتأويلات الأشاعرة ، وقد رد عليها غير واحد من أهل العلم ، رجع بدت " تنبيهات فهمه على كتاب صغوه التفسير " إعداد محمد جميل ريو وكتاب " تحدير من مختصرات محمد علي الضابوني " تأليف العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد مقدمه الصلح الرابع من " سلسلة الأحاديث الصحيحة " للعلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله

فانعيب ليس في ظاهر النصوص - عيافاً بالله - ولكنّه في الأفهام ، بل الأوهام
استقيمة ، أمّا دعوى أنّ الإمام أحمد استثنى ثلاثة أحاديث وقال : لا بدّ من تأويلها
بهي مزية عليه اقترأها العزالي في « الإحياء » وفي « التفرقة » ، ونعناها شيوخ الإسلام
سنداً ومثلاً (٢٧).

وحسب الأشاعرة في باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من شرور سببه
مأنهم لما أولوا ما أولوا تبعتهم الباطنية واحتجّت عليهم في تأويل الحلال والحرام
وللعلة والضوم والحق والحشر والحساب ، وما من حجة يحتاج بها الأشاعرة
عليهم في الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها من واقع
تأويلهم للصفات ، وإلا فلماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله - الذي تقصع به
الفقهاء والفصحاء والشرائع - تنزيهاً وتوحيداً ، وتأويل الباطنية للبعث والحشر كُفراً
وردة ٩ (٢٨).

(٢٧) * وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أعلم بسدس أحمد من العزالي وغيره .
(٢٨) * عن تأويل جملة انظر كتاب ابن مورك كاملاً ، والإيضاح ٥٦ ، ١٦٥ ، وغيرها .
والإرشاد فصل كامل له ، أساس التقيدي : فصل كامل أيضاً . وعن الثلاثة الأحاديث انظر
إحياء علوم الدين ، طبعة الشمس . ١٧٩/١ ، ولزود في مجموع المناوي ٣٩٨ ، وصر
كذلك ٣٩٧/٦ ، ٥٨٠ .

نسبه حور لتأويل . التأويل الذي يذكره الفقهاء في باب التبعة ، وقد يرد في بعض كتب العقيدة ،
لا سيما في موضوع التكفير والاستحلال هو غير التأويل المذكور هنا إنّ كانت أكثر كتب العقيدة
تأويلًا ، وهو في الحقيقة تأويلًا ؛ لأنّ الفعل الماضي منه "تأويل" .

والتأويل هو : وضع الدليل في غير موضعه باجتهاد أو شبه تنشأ من عدم فهم دلالة النص ، وقد يكون
التأويل متعمداً ، مُحَقَّقاً فيعلم وقد يكون متعمداً شَوْهَماً فلا يعلم ، وعلى كلّ حال يجب الكشف
عن حده وبصحيح فهمه قبل الحكم عليه ، ولهذا كان من مذهب الشافعي عدم تكفير المتأويل حتّى
تقدم عليه الحجة متعلماً حصل مع بعض الصحابة الذين شربوا الخمر في عهد عمر ثمّ تأوّل قومه
بعالي ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَسُوا﴾ الآية [سورة مائدة ٩٣] =

أليس كل مهمل رداً لظواهر النصوص مع أنَّ نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسماني ؟ . ولماذا يُكفر الأشاعرة الباطنية ، ثم يُشاركونهم في أصل من أعظم أصولهم ؟ ! (١٩) اهـ

ثالثاً . التحسين والتقيح العقلي :

يُكر الأشاعرة أنَّ يكون للعقل والفطرة أي دور في الحكم على الأشياء بالتحسين والتقيح ، ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده^(٢٩) ، وهذا رد فعل مُغال يقول البراهمة والمعتزلة أنَّ العقل يُوجب تحسين التحسين وتقيح التقيح ، وهو مع مُناقضته لنصوص مُكابرة للمقول ، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قوبهم : إنَّ الشرع قد يأتي بما هو قبيح في العقل فالغاء دور العقل بالمرّة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلاً ، ومثلوا لذلك بذب الحيوان فإنه إيلاهم له بلا ذنب ، وهو قبيح في العقل ، ومع ذلك أباحه الشرع ، وهذا في الحقيقة قول البراهمة الذين يُحرّمون أكل الحيوان ، فسأ عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام ، كما أنَّ من أسباب ذلك مُناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه^(٣٠) .

ومن هذا من قول بعض المعتزلات عن حسن بن عثمان قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١١] فهو مُؤوّل مُتأوّل ولا يكفر ، ولهذا لم يُطلق السلف تكفير المعتزلات في الصّلات أو غيرها ؛ لأنَّ بعضهم لو كثيراً منهم مُتأوّلون ، أمّا الباطنية فلا شك في كفرهم ؛ لأنَّ ماؤهم ليس به أي شيء ، بل أرادوا هدم الإسلام عمداً ، بدليل أنهم لم يكتموا بأوّل الأمور لاعتمادية ، بل أؤبرا الأحكام العمالية ؛ كالصلاة والصوم والحج .. الخ

(٢٩) * قال حموي النيسابوري - الأشعري في " النية في أصول الدين " ص ١٣٥

(انحسن عد من الحق ما ورد الشرع بالشاء على فاعله ، والتقيح ما ورد الشرع بالدم على فاعله

وليس حسن والتقيح صفة زائدة على ورود الشرع ، فأما العقل فلا يُحسن ولا يُتقيح) اهـ

(٣٠) * " مسيح الأشاعرة في العقيدة " للدكتور / سفر بن عبد الرحمن الحوالي ص ٢٨

أما أهل السنة وإتباعهم وسط بين طرفين ، الطرف الأول من جعل العقل أصلاً
كثيراً أولئها ، يستعني بنفسه عن الشرع .

أما تصرف الثاني فهو من أعرض عن العقل ، وذمّه وعابه ، وحاجب صريحه ،
وقدح في الدلائل العقلية مطلقاً .

والوسط في ذلك :

١ - أن لعقل شرط في معرفة العلوم ، وكمال وصلاح الأعمال ، لذلك كان
سلامة العقل شرطاً في التكليف ، فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة ،
والأقوال المخالفة لعقل باطلة ، وقد أمر الله باستماع القرآن وتدبره بالعقول : ﴿ أَفَلَا
يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْفُتُورُ أَنْ ﴾ [سورة الشاء ٨٢] ، و[محمّد ٢٤] . ﴿ أَفَلَمْ يَذْكُرُوا أَلَمْ يَذْكُرُوا ﴾ [سورة
المرسد ٦٨] . فلعقل هو المذكر للحجة الله على خلقه .

٢ - أن لعقل لا يستقل بنفسه ، بل هو محتاج إلى نور الشرع الذي عرف ما له
يكن يعقوب سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبداً ؛ إذ العقل غريزة في النفس وقوة فيها
بمزلة قوة البصر التي في العين ، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان من كور
العين إذا اتصل به نور الشمس والنار . وإن انفرد بنفسه لم يُبصر الأمور التي يعجز
وحده عن دركها .

٣ - أن لعقل مُصدّق للشرع في كلّ ما أخبر به دال على صدق الرسول ﷺ
دلالة عامة مُطابقة ، فالعقل مع الشرع كالعامي مع المُفتي ، وإن العامي إذا علم عين
المُفتي ودل عليه غيره ، ويثبت له أنه عالم مُفتي ، ثمّ اختلف العامي الدل والمعني
وجب على المُستفتي أن يُقدّم قول المُفتي ، فإذا قال له العامي : أيا الأصل في
عملك بأنه مُعتب فإذا قدّمت قوله على قولي عند التعارض قدحت في الأصل الذي
به علمت أنه مُعتب ، قال له المُستفتي : أنت لما شهدت بأنه مُعتب ودللت على
ذلك ، شهدت بوجوب تقليده دون تقليدك ، وموافقتي لك في قولك بأنه مُعتب

لا يستلزم أن أوافقك في جميع أقوالك ، وخطوك فيما خالفت فيه للمفني أندي هو
 نعم من لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مُقت هذا ومع أن المفني يحور عليه
 حصاً ، أم قول الرسول فإنه معصوم في خبره عن الله تعالى لا يحور عليه حصاً ،
 أم الرسول ﷺ فإنه معصوم في خبره عن الله تعالى لا يحور عليه الحص ، فتقديم
 قول المعصوم على ما يخالفه من استدلال عقلي أولى من تقديم قول المفني على
 قول أندي يخالفه .

ورداً كان الأمر كذلك فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله ﷺ وعلم
 أنه أخبر بشيء ، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره كان عقله يوجب عليه أن يُسلم
 مورد النزاع إلى من هو أعلم به منه .

٤ - أن الشرع دل على الأدلة العقلية وبها وزنه عليها .

وذلك كالأمثال المضروبة التي يذكرها الله في كتابه التي قال فيها : ﴿ وَلَقَدْ
 صَرَّيْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [شورة الوم ٥٨] ، فإن الأمثال المضروبة
 هي الأقيسة العقلية ، فمن ذلك إثبات التوحيد بقوله تعالى : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ
 فَأَرَوْهُ مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ﴾ [شورة لقمان ١٦] ، وإثبات النبوة بقوله تعالى :
 ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَذْرَكْتُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا
 مِنْ قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [شورة يوسف ١٦] ، وإثبات البعث بقوله تعالى : ﴿ قُلْ
 يُحْيِيهَا الَّذِينَ أَشْهَأَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [شورة يس ٧٩] .

وأسس في الأدلة العقلية التي بيها القرآن ، وأرشد إليها الرسول ﷺ على

صرفين :

- منهم من يذهل عن هذه الأدلة ويقدر في الأدلة العقلية مطلقاً ، ولأنه قد

صدر في دمه أنها هي الكلام المبتدع الذي أحدثه المتكلمون .

ومهم من يُعرض عن تدبر القرآن وطلب الدلائل اليقينية العقلية منه ؛ لأنه قد

صار في دمه نَدُّ القرآن إنما يدل بطريق الخير فقط .

وأُسي عليه أهل العلم والإيمان : أَنَّ الأدلة العقلية التي يشهدها الله ورسوله ﷺ
أحرُّ لأدلة العقائدية وأكملها وأفضلها .

هـ . أَنَّ لعقل لا يمكن أن يعارض الكتاب والسنة ، فالعقل الصريح لا يُخالِف
النقل الصحيح أبدًا ، فلا يصح أن يقال : إِنَّ العقل يُخالِف النقل ، ومن ادَّعى ذلك
فلا يحلُّ من أمور :

أولها : أَنَّ ما ظنَّه معقولًا ليس معقولًا ، بل هو مُشبهات توهم أَنَّهُ عقل صريح ،
وليس كذلك .

ثانيها : أَنَّ ما ظنَّه سمعًا ليس سمعًا صحيحًا مقبولًا ، إِمَّا لعدم صحته نسبه ، أو
لعدم فهم الفرد منه على الوجه الصحيح .

ثالثها : أَنَّهُ لم يُفرَّق بين ما يُحيله العقل وما لا يُدركه ، فَإِنَّ الشرع يأتي بما
يعجز العقل عن إدراكه ، لكنَّهُ لا يأتي بما يعلم العقل امتناعه . (٣١)

* ومذهب طائفة منهم ، وهم : صوفيهم كالمزالي والنجاشي في مصدر
الثَّقفي ، تقديم الكشف والدُّوق على النص ، وتأويل النص ليوافقه . ويُستلَّون هذا
« بعلم الدُّنْيي » جريًا على قاعدة الصوفية : « حَدَّثَنِي قَلْبِي عَنْ رَبِّي » . (٣٢)

(٣١) * معانم أصول العقيدة " مُحمَّد بن حسين الجبراني ص ٩٩ .

(٣٢) * ولا يحصى ما هي هذا من البطلان والمخالفة لمهج أهل السنة والجماعة ، ولأما العائده من
إرسال الرُّسل وإزالة الكُتب .

ثانيًا : المسائل الأصول المُختلف فيها

بين أهل السُنَّة والأشاعرة

١ - التَّوْحِيد عند الأشاعرة :

مشروا لإله بآئه الخالق أو القادر على الاختراع ، وبذلك جعلوا التَّوْحِيد هو إثبات رُبُوبية الله ﷻ دون ألوهيته مع تأويل أكثر صفاته ﷻ .

وهكذا خالف الأشاعرة أهل السُنَّة والجماعة في معنى التَّوْحِيد حيث يعتقد أهل السُنَّة والجماعة أنَّ التَّوْحِيد أوَّل واجب على العبد هو إفراة الله برُبوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته على نحو ما أثبتته تعالى لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من غير تحريف أو تعطيل أو تكليف أو تمثيل .

كما يعتقد الأشاعرة تأويل الصِّفات الخبرية كالوجه واليدين والعين والقدم والأصابع وكذلك صفتي الغلو والاستواء .

وقد ذهب المتأخرون منهم إلى تفويض معانيها إلى الله تعالى عني أنَّ ذلك واجب يقتضيه « شره » ، ولم يقتصروا على تأويل آيات الصِّفات بل توسعوا في باب التأويل حيث أولوا أكثر نصوص الإيمان .

قلتُ : وقد تناقصوا في هذا الباب أثما تناقضوا ففرقوا بين صفات الذات كالعلم

والقدرة ، وبين الصِّفات الخبرية فأثبتوا الأولى ونفوا الثانية من غير مُبرِّر قوي

قال مُحمَّد أمان بن علي الجامي في « الصِّفات الإلهية » ص ٢٢٠ .

(وعلى الرغم ممَّا نقوله ويقولوه غيرنا من أنَّ الأشاعرة يُعَدُّون من لُشُنَّة ، أو من

صُعَدَنِيَّة ، لإنسانهم كثيرًا من الصِّفات النَّاتِية التي يُسمونها في اصطلاحهم

صَدَد المعاني وغيرها . على الرغم من هذا النوع من الإثبات ، فإنهم وافقوا

المُعْتَرَلَة فِي تَأْوِيلِ الصُّفَاتِ الْحَبَرِيَّةِ^(٣٣) دَائِمَةً أَوْ مُعَلَّيَةً مَدْنَكْ وَقَعُوا فِي تَأْفِصِ سَمِ يَقَع
فِيهِ أَحَدٌ لَا مِنْ الْمُشْتَبَةِ وَلَا مِنْ الشُّكِّ ، لِأَنَّهُمْ يَبِينُ مَا جَمَعَ لَهُ فِي كِتَابِهِ ، وَفِيمَا أَوْجَاهُ
إِلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَتَرَاهُمْ يُسْتَوُونَ هَذِهِ لِسَمْعٍ وَالْبَصَرِ مِثْلًا ، وَلَا يَحْصُرُ
بِإِلَهُمْ شَيْءٌ مِنْ لَوَارِمِ سَمْعٍ وَبَصَرٍ لِمَحْبُوقِينَ ، بَلْ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ يُسْتَوُونَ هَذِهِ
الصُّفَاتِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ، فَمَا هُوَ الْمَنْعُ الْعَقْلِي إِذَا مِنْ إِثْبَاتِ الْوَجْهِ ، وَالْيَدَيْنِ ،
وغيرهما مِثْلًا أَوْجَبُوا التَّأْوِيلَ فِيهِ مِنَ الصُّفَاتِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ ١٩ . فَمَا الْمَنْعُ أَنْ
تُثَبَّتَ لِلَّهِ وَجْهٌ يَلِيقُ بِهِ ، وَاسْتَوَاءٌ يَلِيقُ بِهِ دُونَ التَّفَاتِ إِلَى لَوَارِمِ وَجْهِ الْمَخْلُوقِ ،
وَمَجِيءِ الْمَخْلُوقِ ، وَاسْتَوَاءَهُ ١٩ . وَمَا الَّذِي يَمْنَعُهُمْ أَنْ يُثَبَّتُوا جَمِيعَ الصُّفَاتِ الثَّابِتَةِ
بِالْأَدَلَّةِ الثَّقِينَةِ دُونَ أَنْ يُفَرَّقُوا بَيْنَهُ ١٩ . فِي ضَرْبِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سُورَةُ الشُّرَى ١١] ، وَالْآيَةُ جَمَعَتْ بَيْنَ التَّشْبِيهِ
وَالْإِثْبَاتِ كَمَا تَرَى ، وَمَعَهَا آيَاتٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى إِنْ أَنْ قَالَ :
(وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَنْطِقُ السَّلِيمُ إِذَا أَنْ يُثَبَّتُوا جَمِيعَ الصُّفَاتِ الثَّابِتَةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ،
دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنِ صِفَةٍ وَصِفَةٍ ، وَهُوَ الْمَنْهَجُ الشُّنْفِي الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ
قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، وَهُوَ الَّذِي يُسَاوِي الْعَقْلَ وَالنُّقْلَ كَمَا عَمِنَا مِنْ تَقَدُّمِ ، وَفِيهِ لِسَلَامَةٍ
وَالْعَافِيَةِ مِنَ الْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَهُوَ مَوْقِفٌ خَطِيرٌ جَدًّا كَمَا لَا يَخْفَى .

وَإِنَّمَا أَنْ يَفْعَلُوا جَمِيعَ الصُّفَاتِ دُونَ تَفْرِيقِ بَيْنَ الدَّائِمَةِ وَالْمُعَلَّيَةِ فَيَقِفُوا مَعَ الْمُعْتَرَلَةِ
صِفًا وَاحِدًا ، لِيُتَجَهَّ الصُّدُوحُونَ الشُّلُفِيُّونَ اتِّجَاهًا وَاحِدًا ، وَيُوَاجِهُوا جِهَةً وَاحِدَةً تَنْفِي
جَمِيعَ الصُّفَاتِ وَلَا تَوْمَنُ إِلَّا بِالْوَحْدِ الدَّهْشِيِّ هَذَا هُوَ الْمُفْتَرَضُ ، وَلَكِنْ الْوَاقِعُ
خِلَافُ هَذَا الْمُفْتَرَضِ كَمَا رَأَيْتُ . هـ

(٣٣) * تَأْوِيلًا يُعْصَى إِلَى عَمِي الصُّمَّةِ بِحَيْثُ لَا يُثَبَّتُ إِلَّا لَارِمِ الصُّمَّةِ كَقَوْلِهِمْ سُورَةُ بَايَرُوحِهِ
لِإِنْعَامٍ مِثْلًا ، وَلِإِنْعَامٍ يَسَّ هُوَ الصُّمَّةُ . وَإِنَّمَا هُوَ لَارِمِ الصُّمَّةِ ، وَهَكَذَا فِي جَمِيعِ صُّفَاتِ حَبَرِيَّةِ
وَالْمَعْلُومَةِ

وقال سمر بن عبد ربحم الحواشي مُخَصَّصًا حاليهم في « مسيح الأشعره في عقيدة » ص ٣٣

(وكل مذهبهم مُرَكَّب من بدع سابقة ، وأصاهاوا إليه بدعا أحدثوها فصيح غاية في اتصاف المُنشِئ) . هـ (٣٤)

قال السُّفَّاري - كَلَّه - في : « السُّرَّة لِهَيْئَة في عقيدة لِهَيْئَة المَرْضِيَّة » مُبَيَّنًا عقيدة أهل السُّنَّة في مبحث الأسماء والصفات :

فَأُتِّبَتُوا التَّصَوُّصَ بِالشَّرِيهِ	من غير تعطيل ولا تشبيه
فَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ آيَاتٍ	أو صَحَّ فِي الْأَحْبَارِ عَنْ يُقَاتٍ
مِنَ الْأَحَادِيثِ ثَمَرُهُ كَمَا	قَدْ جَاءَ فَشَتَّعَ مِنْ نَضَمِي وَغَلَمَا
وَلَا نَرُدُّ ذَلِكَ بِالْعَقُوبِ	بِقَوْلِ مُفْتَرٍ بِهِ خُطُوبِ
نَعْقُذُ الْإِثْبَاتَ بِأَخِيهِ	من غير تعطيل ولا تمثيل

ويجب أن يُحمَل قولُه : « نُبَرِّه » ، يعني : من جهة اللفظ والمعنى ، حيث تفويض اللفظ دون المعنى من التفويض لمدوم الذي رَدُّه أهل السُّنَّة والجماعة . فانهم هذا .

٢ - الإيمان عند الأشاعرة

الأشاعرة في الإيمان بين المرجفة التي تقول : يكفي الشك بالشهادتين دون العمل لصحة الإيمان ، وبين الجهمية التي تقول يكفي التصديق النفسي .
قال صاحب « جوهرة التوحيد » :

وَقُسِّرَ الْإِيمَانُ بِأَتَّصِدِيقِي وَلُطِّقَ فِيهِ لِحُلْفُ بِالشَّحْقِيقِ
وفي هذا مخالفة لمذهب أهل السُّنَّة والجماعة الذين يقولون . إنَّ الإيمان قول

(٣٤) * ومن ذلك تأثر سُفَّاري لأشعره بعكر المُعْتَرِض ، وإزاء العلامه كما يُلاحظ ذلك لدى الزَّاري ولأُمْدِي وأمثهما من رُفَعُوهُ فِي التَّفَرِيقِ بَيْنَ التَّصَدِّقِ دُونَ مُرَرٍ .

وعمل واعتقاد، وإن لقول قولان قول القلب وقول اللسان، ولعمل عملان عمل القلب وعمل الحوارج، كما أن فيه مخالفة مخصوص القرآن الكريم بكثيرة والتي منها: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّعَاتِ أَنْ نَحْنَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَخْلُفَتُهُمْ وَمَخَافَتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [سورة الحاقة ٢١] وعلى قولهم يكون إبليس من الساجدين من النار؛ لأنه من المصطفين بقولهم، وكذلك فرعون وقومه قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ آتِفَتَةً فَتَلَوْنَ أُنْهُنَّ﴾ [سورة النمل ١٤]. وكذلك أبو طالب عم نبي ﷺ وغيره كثير.

كما أنهم أولوا كل آية أو حديث ورد في زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعب الإيمان بأنها إيمان أو من الإيمان.

٣ - موقف الأشاعرة من قضايا التكفير

الأشاعرة مضطربون في قضية التكفير فتارة يقولون: لا تُكفر أحد، وتارة يقولون: لا تُكفر إلا من كفر، وتارة يقولون بأمور تُوجب التفسيق والتبديع أو بأمور لا تُوجب التفسيق، فمثلاً يُكفرون من ثبت عُصو الله الذناتي، أو من يأخذ بظواهر النصوص حيث يقولون: إن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر. أما أهل السنة والجماعة فيرون أن التكفير حق لله تعالى لا يُطلق إلا على من يستحقه شرعاً، ولا تردد في إطلاقه على من ثبت كفره بإثبات شروط ونفاد موانع.

قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» ٣/ ٢٣٠:

(والتحقيق في هذا أن القول قد يكون كفراً، كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة، ولكن قد يحصى على بعض أسس أنه كفر. فيُطلق القول بكفره انقائلاً كما قال السلف من قال انقرآن مخلوق فهو كافر. ومن قال: إن لله لا يرى في الآخرة فهو كافر، ولا يُكفر أشخاص معين حتى

نقوم عليه بحجة، كما تقدم كمن جحد وحب الصلاة، والركعة . ثم ساق قصة الرجل الذي أمر أولاده أن يُخزّوه ليعر من عذاب الله . هـ

٤- مسألة خلق القرآن

قالوا بأن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة، وبكأنه كلام الله سُفسي، وأن نسبة الكلام إلى الله من باب المحرر، وأن الكتب المنزلة بما فيها لقرآن مخلوقة . أمم مذهب أهل السنة والجماعة هو: أن القرآن كلام لله غير مخلوق وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى عليه السلام ويسمعه الخلائق يوم لقيامة . يقول تعالى: ﴿وَرَأَى أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [شورى ٢٦] .

وقول الأشعرية ومن شبههم باطل لا محل له من العقل أو الشرع، بل ومحارف لقول السلف الصالح، فإنه لا يعقل أن يُسمى مُتَكَلِّمًا إلا من قام به لكلام حقيقة .

فكيف يُقال: قال الله والمقائل غيره ١٢ وكيف يُقال: كلام الله، وهو كلام غيره ١٣ .

٥ - النبؤات

حصر لأشاعة دلائل النبوة بالمعجزات التي هي الخوارق، موفقة لمعتزلة، وإن اختلفوا معهم في كيفية دلالتها على صدق النبي، ينسب يرى جمهور أهل السنة أن دلائل ثبوت النبوة للأنبياء كثيرة ومنها المعجزات .

٦ - الحكمة الخائفة

قالوا بسبي الحكمة وتعميل في أفعال الله مُطْلَقًا

قال د سمر من عبد الرحمن لحوي في « مسيح الأشعرية في عقيدته » ص ٢٦
(يعني لأشاعة قصة أن كعب لشيء من أفعال الله تعالى عنه مُشْتَمَةٌ على

حكمة تقتضي إيجاد الفعل أو عدمه ، وهذا نص كلامهم تقريباً ، وهو رد فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعين في القرآن ، وقالوا إن كونه يعمل شيئاً لعلته يُباهي كونه مُحْتَازاً مُرِيداً ، وهذا الأصل يُسمّيه بعض كُتُبِهِم « نفي العرص عن الله » ويعتبرونه من لوازم التشريف ، وحملوا أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعيق لصفة أخرى - كالحكمة مثلاً - بها ، ورَبُّوا على هذا أصولاً فاسدة كقولهم بحوار أن يُخْذَ الله في الشار أخلص أوبائه ويُخْذَ في الجئة أفجر الكُفَّار ، وجواز التَّكْيِيف بما لا يُصَدِّق ونحوها .

وسبب هذا التَّأْصِيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة ، ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحُكْمَ مع لُصُفَاتِ الشَّيْءِ وَكَتَفُو لَوَائِبَ الْإِرَادَةِ مع أن الحُكْمَ تَقْتَضِي الْإِرَادَةَ واعلم وزيادة) . اهـ

٧ - القدر :

لما كان مذهب الأشاعرة قائماً على التَّفْهِيمِ بين المذهبين بالتوفيق أرادوا أن يجمعوا بين قول الجبرية والقدرية في مسألة أفعال العباد فقالوا بنظرية « الكسب » والتي تُلْخَصُهَا أَنَّ الله فاعل فعل العبد ، وأنَّ عمل العبد ليس فعلاً لعبد ، بل كسب له ، ومع إثبات الكسب قالوا : لا تأثير لقدرة العبد .

قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي في « منهج الأشاعرة في العقيدة » ص ٢٤ : (أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية ، فجدعوا بنظرية الكسب ، وهي في مآلها جبرية خالصة ؛ لأنها تعي أي قدرة لعبد أو تأثير ، أمَّا حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فصلاً عن إيهامها لغيرهم ، ولهذا قيل :

مَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةً تَحْتَهُ معقوفة تَدُو إلى الأوهام
الكسب عند الأشعرى ، والحد عند التَّهْشِمِيِّ ، وصرمة لُطَّامٍ

ويهدد قار الزوي الذي عجز هو لآخر عن فهمها * في الإنسان محور في صورة مختار »

أما اسعادي فأرد أن يوضحها فذكر مثلاً لأحد أصحابه في تفسيرها شيء فيه قتر قدرة الله بقدره بعد مع سعة اكتسب إلى بعد : بالحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله مفرداً به بعد اجتماعاً جميعاً على حمله كان لحصول الخمس بأقواهما ، ولا خرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملاً !! .

وعلى مثل هذا المثل العاسد يعتمد لجبرية وبه يتجرأ القدرية المكرون ، لأنه لو أن الأقوى من الزاحلين عذب الضعيف وعاقبه على حمل الحجر فإنه يكون ضلماً بالتناقض ، لأن الضعيف لا دور له في لحمل ، وهذا المشاركة الصورية لا تجعله مسؤولاً عن حمل الحجر .

والإرادة عند الأشاعرة معناها : السحبة والرضا ، وأولوا قوته تعالى : ﴿ وَلَا يَرْصَنَ يَبْدُو الْكَفَرِ ﴾ (سورة الزمر ٧) . بأنه لا يرصاه عباده المؤمنين ، فبقي الشؤن وارداً عليهم : وهل رصيه تكفُّار أم فعوه وهو سم يُرد ؟ . وفعلوا بسائر الآيات مثل ذلك .

ومن هذا القيس كلامهم في الاستصاعة ، واحاصل أنهم في هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول وسم يُعربو عن مذهبهم فضلاً عن البرهنة عليه !! (اهـ^(٣٥)) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - :

(الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي هي من العبد ، بمعنى أنها قائمة به ، وحاصلة بمشيئته وقدرته ، وهو مُتَّصِفُ بها ، والمتَّخِذُ بها ، الذي يعود لحكمها عليه ، وهي من الله ، بمعنى أنَّ له حلقها قائمة بالعبد ، وجعلها عملاً به وكسباً ،

(٣٥) * (المصاحف ٤٥ - ٤٦ ، به مش الكوثري ، لإرشاد ٨٧ - ٢٠٣ ، أصول الدين ١٣٣ ،

بهية لإفهام ٧٦ ، المواقف ٣١١ ، شيء غير ٢٥٩ ٢٦١ وعمره

كما يخلق الممسكات بأسبابها ، كما إذا قُنا . هذه الشجرة من هذه الشجرة ، وهذه
 الزرع من هذه لأرض ، بمعنى أنه حدث منها ، ومن لله بمعنى أنه خلقها منها ، ولم
 يكر بينهما تناقص ، فالحدث تُضاف إلى خلقها باعتبار ، وإلى أمسها باعتبار ،
 كما قال الله تعالى : ﴿ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ صَدُوقٌ قَتِيلٌ ﴾ [سورة
 القصص ٥] . ﴿ وَمَا أَلْسَنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ [سورة الكهف ٦٣] . مع قوله
 تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَإِذَا هُوَ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [سورة
 النساء ٧٨] . اهـ

أهم أصول المسائل التي وافق فيها الأشاعرة أهل الشَّنة

• وافق الأشاعرة أهل الشَّنة والجماعة في الإيمان بأحوال البرح ، وأُمور الآخرة من : الحشر والنَّشر ، والميزان ، والضُّراط ، والشَّعاعة والجنَّة والشار ، لأنَّها من الأمور المُمكنة التي أقرَّ بها الصَّادق عليه السلام ، وأيدتها نصوص الكتاب والسُّنة ، وبذلك جعلوها من النُّصوص الشَّععية .

• كما وافقهم في القول في الصُّحابة على ترتيب خلافتهم ، وأنَّ ما وقع بينهم كان خصاً وعن اجتهاد منهم ، ولذا يجب الكف عن الطُّعن بهم ؛ لأنَّ الطُّعن فيهم إمَّا كُفر ، أو بدعة ، أو فسق ، كما يرون الخلافة في قُريش ، وتحوز الصُّلاة حسب كُلِّ برِّ وفاجر ، ولا يجوز الحُجُوج على أثثة النُّجُور . بالإضافة إلى موافقة أهل السُّنة في أمور العبادات والمعاملات .

- الأشعري في كتاب « الإبانة عن أصول الدِّيانة » الذي هو آخر ما ألف من لُكُتب عسى أصحُّ الأقوال ، رجع عن كثير من آرائه الكلامية إلى طريق السُّلف في الإثبات وعدم التَّأويل .

يقول تَلَقُّفه :

(وقولنا أنَّني نقول به ، وديانتنا التي ندين بها التَّمسُّك بكذب ربِّنا عليه السلام ، وما يَئنه نيب عليه السلام ، وما روي عن الصُّحابة والتَّابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك مُعْتَصِمُونَ ، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حسن بُصِّر له وجهه - ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته - قائلون ، ولما خالف قوله مُحالِّعون ؛ لأنَّه الإمام العاقل والرَّئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ، ورفع به صلال لَشَّاكِين ، فرحمة الله عليه من إمام مُقَدَّم وجليل مُعَظَّم وكبير مُفَحِّم) .

- تصدَّى الإمام ابن تيمية لجميع المذاهب الإسلامية التي اعتقد أنَّها احرف

عن لكتاب والشيئة ومهم لأشاعرة وبخاصة متأخرة منهم في كتبه القيم
«درء تعارض العقل والنقل» وقد آراءهم انكلامية، ويمن أحصاءهم وكند
أملوب قرآن والشيئة هو الأسلوب اليقيني للوصول إلى حقيقة التوحيد.

المبحث السادس

أسباب انتشار المذهب الأشعري

قال مُحَمَّد أمان بن علي النجاشي في « الصِّفَات الإلهية » ص ١٥٤ .
(يذكر بعض المختصين المهتمين بشأن العقيدة الإسلامية بهذا لانتشار
وشهرة الأسباب التالية :

أ - كثرة الحق الذي عندهم بالنسبة للباطل الكثير الذي عند غيرهم ؛ لأنهم
يشتون كثيرًا من الصِّفَات مثلاً ، ورد على ذلك أن موقعهم من الصُّحابة يُوافق موقف
أهل السنة والجماعة ، وموقفهم من نُصوص المعاد موقف سليم أيضًا قد سمعت
نُصوص المعاد عندهم مثلاً أصيبت به عند غيرهم من الباطنية ومن تأثر بهم من
لتحريف الذي سمَّاه أهله تأويلًا ليقبل . وقد انخدع بهم كثير من علماء الفقه
والحديث فوافقوهم في بعض ما ابتدعوه .

ب - استعمالهم الأدلة العقلية في مواجهة المعتزلة مما أكسبهم شعبية مع ما
في صريقتهم من كثير البدع .^(٣٦)

ج - ضعف الآثار الثبوتية في تلك القصور ، والآثار هي التي تُثير لئاس سبيل
الحق حتَّى لا يقرعوا في الشُّبهات والبدع ؛ على الرُّغم من كونها مُدوَّنة في الصُّحاح
والمسانيد ؛ لأنَّ اشتغال النَّاس بها ليس بالمستوى المطلوب ، إذ كان العمل في
لغذب بآراء الفقهاء واجتهاداتهم .

د - المعجز والتفريط الواقعان في المُنتسبين إلى السنة والحديث ؛ حيث يروون

(٣٦) * ولا يمي ذلك أنَّ الأشاعرة على الحق في كُلِّ شيء ، أو أنَّ ما لديهم من العقائد أقوى وأظهر .
لا بل أحطوا بهم أكثر من صوابهم ؛ لأنهم لا يميزون [أ بعض صفات الدُّنات ، وتلاعبوا بالنُّصوص
بما عداها كما هو معروف

بارة مالا يعلمون صحتته من الآثار والأحاديث ، وتارة يكونون كالأُمَمِيس الذين لا يعلمون اكتاب إلا أُمَامِي ويُعرضون عن بيان دلالة الكتاب والسنة على حقائق الأُمُور (٣٧) . ونعل هذه النقطة الأخيرة هي التي أوقعت كثيرا من الناس في شقويص المخلص .

هـ - نسب الأشعري إلى معتقد إمام أهل السنة أحمد بن حنبل ^{بكتلة} - في آخر أمره كما سيأتي بيان ذلك .

و - اعتنق بعض المحكّام عقيدته واعتبارها عقيدة أهل السنة والجماعة والدفاع عنها ، والدعوة إليها بشدة إلى درجة استباحة دم من خالفها كما فعل ثومزت وأتباعه في المغرب (٣٨) . اهـ



(٣٧) * مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢ / ٢٣

(٣٨) * نشر المذهب الأشعري في عهد وزارة نظام الملك الذي كان أشعري العقيدة ، وصاحب الكلمة السائدة في الإمبراطورية السلجوقية ، وكذلك أصبحت العقيدة الأشعرية عقيدة بيته الرسمية تمتع بحماية الدولة . وراد في انتشارها وقوتها مدرسة بغداد النظامية ، ومدرسة بسابور النظامية ، وكان يقوم عليهما رواد المذهب الأشعري ، وكانت المدرسة النظامية في بغداد أكبر جامعة إسلامية في العالم الإسلامي وقتها ، كما تبنى المذهب وعمل على نشره المهدي بن ثومرت مهدي بنوحسين ، وزير الدين محمود ربنكي ، والمسلطان صلاح الدين الأيوبي ، بالإصانة إلى اعتماد جمهوره من القضاة عليه ، وبخاصة فقهاء الشافعية والمالكية المتأخرين . ولذلك انتشر المذهب في العالم الإسلامي كله ، ولا زال المذهب الأشعري سائدا في أكثر البلاد الإسلامية ، وبه جماعته ومذهبه المتحددة .

الفصل الأول

نفي انتساب الحافظ ابن حجر للأشاعرة

نسب كثير من الأشاعرة ابن حجر - رحمه الله - إلى مذهبهم لثبوت واقفهم في مبحث الأسماء والصفات ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء نشر في بقية أقواله في مبحث الاعتقاد الذي يفارقهم فيه ، بل ويدينهم فيه .

فمن أقوى أصول الأشاعرة التي يدخلهم فيها الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ويقوم عليها مذهبهم - كما مرّ بنا في مقدّمات - اعتمادهم على العقل في تقرير مذهبهم ، ويستأمل في قولهم أن يستدرج عيهم ذلك ، فمن أبرز ما ينتقد على أهل البدع قاصبة تضارب أقوالهم في المروع التي بنوها على لأصول التي قرروها وأنشؤا عليها مذهبهم ، فهذا لعقل نبي يصق له العيان في مبحث الأسماء والصفات ، ولا يقف أمامه دليل سمعي ، فالأدلة المعارضة له إما أخبار آحاد وإما بها مؤولة لا اعتبار به في مبحث لتحسين ولتقبيح ، فالعقل إذاً أن يكون قادراً على معرفة لحسن والتقبيح في كل الأحوال ، وإذا أن لا تكون به القدرة على ذلك في كل الأحوال ، وخاصة إذا كان أصل قولهم باثبات هو التزبه لعقبي له عز وجل وصرف مشبهته بمخلوقات ، فلا دليل سمعي على نفي الصفات التي نسبها الله ﷻ نفسه على حقيقة في ظل نفي للمثانية والمثابرة لغيره ، فان تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى ١١] .

نفي هذه الآية نفي للمثانية في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وإثبات لحقيقة صفة في إثبات أن له هو ﴿السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ بعد أن نفي المثانية حلقه أثبت شيئاً غير مُدَّخَل سم يأت لئس سمعي بعبه ، وفي لإثبات هو الذي يحتاج إلى دس على صحة نفي .

وقد اتحد بحافظ بن حجر - رحمه الله - هذا الموقف الوسيط في قضية العقل ،

فالعقل يستطيع تمييز الحسن والقيح ، ولكن لا ثواب ولا عقاب إلا بعد مجيء الشرع .

قال المحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٦٥ :

(قال أبو المظفر الشعماني أيضا ما ملخصه : إن العقل لا يوجب شيئا ، ولا يحظره في شيء من ذلك ، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [سورة الإسراء ١٥] ، ﴿ إِنَّمَا يَكُونُ لِّلنَّاسِ عِلٌّ أَلَّا يَخُفُّوا بَعْدَ أَرْسَالِي ﴾ [سورة النساء ١٦٥] . وغير ذلك من الآيات ، فمن زعم أن دعوة رسول الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت ببيان الفروع ، لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى الية دون الرسول ، ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله سواء ، وكفى بها ضلالا ، ونحن لا نذكر أن العقل يرشد إلى التوحيد ، وإنما نذكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام إلا بطريقه ، ومع قمع الضر عن الشعميات يكون ذلك خلاف ما دللت عليه آيات كذب ولشنة الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعسوي ، ولو كان كما يقول أوثق بطلت الشعميات التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها ، بل يجب الإيمان بما ثبت من الشعميات ، فإن عقدها فتوفيق له ولأا اكتفينا باعتقاد حقيقته على وفق مراد الله سبحانه) اهـ .

وسجد لحافظ لا يشترط موافقة حبر الواحد للعقل ، بل يثبت به لأحكام ابتداء ، فإن قيل : كيف ذلك وهو يؤول الأخبار ؟ قلت : يؤول أدلة المضدات كذب ، سواء وردت في الكتاب أو السنة ولم يقصر ذلك على حبر الآحاد بعينه ، ولم أقف أثناء بحثي كنه عني قول المحافظ ابن حجر رحمه الله رد فيه حبرا قولاً ، أو بأويلا بحجة أنه حبر آحاد .

قال المحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٢٤٨ بعد أن ذكر بعض الأدلة على قبول حبر لآحاد ، ورد على بعض الشيء لني تدر حوجه .

(وصدق خبر الواحد ممكن فحب نعمل به احتياطاً ، وإن صدقه أصل خبر
مصدق عنه ، ووقوف الحط فيه نادر ، فلا تترك مصححة ، بحالة حشة ممسدة
سادرة) .

وقال في : فتح الباري ١٣ : ٢٥٢ :

(قل ابن القيم في الرد على من رد خبر الواحد إذا كان رثماً على القرآن ما
مستحصه : لشئ مع القرآن على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن توافقه من كثر وجه فيكون من باب توارد الأدلة .

ثانياً : أن تكون بياناً لما يريد بالقرآن .

ثالثاً : أن تكون دلة على حكمه سكنت عنه القرآن .

وهذا لأشأن يكون حكمه مبتدأ من الشيء فتجب طاعته فيه ، ولو كان
شيئاً لا يضاع لأفيم وقد فيه قرآن ، لم تكن به صاعة حصة ، وقد قال
تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [سورة النساء ٨٠] . وقد تناقص من قال :
لا يقبل حكمه لرائد عن قرآن إلا أن كان متواتراً أو مشهوراً . فقد قد بتحريم
نسرة على عثتها وحائتها ، وتحريم ما يحرم من لنسب بالزراعة ، وخير الشترط ،
والشععة ، ورؤس في الحصر ، وميراث لجة ، وتحبير لأمة إذ اعتقت ، ومنع
حائض من الصوم والصلاة ، ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في
رمضان ، ووجوب إحداد الشفعة عن الوفاة ، وتحوير طصوء ببيد لثمر ، ويحاب
لوتر ، وأن قل لصدائق عشرة درهم ، وتوريث بنت لاس شمس مع لست ،
ومشراء سبعة بحیضة ، وأن عیب بي دم يتورثون ، ولا يقدا لوبه بوبه ، وأحد
حرية من محوس ، وقصع رحل سرف في شنية ، ورث لاقتصاص من جرح
من لا لامل ، وسهي عن بيع ككسي بكسي مثلاً يقول شرحه ، وهذه لأحدديث
ككها أحد وبعضها ثبت وبعضها غير ثابت ، وككهم فشموه بي ثلاثة فسمه وبهم

في ذلك تفاصيل يصور شرحها ، ومحل بسطها أصول العقيدة ، والله الشافي (هـ)
لقد قرأ عنه ابن عبد الهادي في « نزياع الأمانة » .

(كان مُحِبًّا لشيخه تقي الدين بن تيمية مُعَظِّمًا به ، حَارِيًّا فِي أَصُولِ دِينِ عَلِي
قَاعِدَةً لِلْمُحَدِّثِينَ ، وَلِهَذَا بَعَثَهُ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ يَتَقَضَّ حَقَّهُ ، وَلَا يَبْلُغُ بِهِ فِي
التَّعْهِيمِ مِرَالَتَهُ ، كَقَوْلِهِمْ ذَلِكَ مَعَ بِنِ مَاصِرٍ لَدَيْنِ) . اهـ

كما يخالفهم الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في كثير من المسائل ، وعلى رأسها مسألة
الإيمان ، فالإيمان عند الأشاعرة هو التصديق فقط .

قال البيهقوري في « تحفة الشريد » :

وَقُسِّرَ الْإِيمَانُ بِالتَّصْديقِ وَالتَّطَبُّقِ فِيهِ الْخُفُّ بِالتَّحْقِيقِ

فأخرجوا العمل بالكنية من الإيمان فلم يعتبروا عمل القلب ولا عمل لجورح
فيه ، وقد دفع شيخ الإسلام بن تيمية اعتقادهم هذا أَيْدًا دَفَعَ قَدْرَ فِي كِتَابِ
الإيمان ص ١٨٣ :

(وأخرجنا الدين قائلوا : الإيمان تصديق القلب وقول اللسان ، والأعمال
يست منه ، وكان منهم عدالة من فقهاء الكوفة وعندها ولم يكن قلوبهم مثل قلوب
جهنم ، فعرفوا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْإِيمَانِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ ،
وَعَرَفُوا أَنَّ بَلِيسَ وَفِرْعَوْنَ وَغَيْرَهُمَا كُفَرُوا مَعَ تَصْديقِ قُلُوبِهِمْ - أَيَّ بِخِلَافِ قَوْلِ
لِأَشْعَرَةٍ فِي هَاتَيْنِ الْقَصِيدَتَيْنِ - (٣٩) ، لَكِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يُدْخِلُوا أَعْمَالَ قُلُوبِهِمْ فِي
الْإِيمَانِ رَمَوْهُمْ قُلُوبَ جَهَنَّمَ ، وَإِنْ أَدْخَلُوها فِي الْإِيمَانِ رَمَوْهُمْ دُخُولَ أَعْمَالِ الْجُورِحِ
أَيْضًا) . اهـ

وقال د سمر بن عبد الرحمن جوي في « طهارة لإبراهيم في الفكر
إسلامي » ٤٧٣ ٢ وما بعده :

(يُطلق الترجمة اسم الإيمان على كُلِّ من هؤلاء .

أ - جبريل ومُحمَّد ﷺ « بدلالة الإجماع » .

ب - من أقرَّ بالإيمان ولم يعمل شيئاً « بدلالة حديث الجارية برعهم » . (٤٠)

ج - من صدَّق بقلبه ولم يُقرِّ بلسانه « بدلالة البعة ، ولأنَّ لكلام عندهم هو الكلام انْفِسي » .

وصيحي أنَّ بين هذه الدرجات في لإيمان درجات كإيمان أواسط الصُّحابة وإيمان لفاسق من أهل الصُّلاة ، ولكنَّ هذه المراتب الثلاث هي كالأركان نظرياً .

٢- فلما أرادوا استخراج القدر الكُلي المُشترك بين هذه الدرجات ليتصوَّروا ماهية الإيمان وحقيقته مع حذف صفاتها العرضية ، كان صبيحاً ألاَّ يُدخلوا الأعمال في الإيمان ؛ لأنَّها مفقودة بكاملها عند أصحاب الدرجة (ج) ، واحتفوا في إحداها لتُطلق باللسان الذي هو موجود عند أصحاب الدرجة (ب) بكُنه مفقود عند أصحاب الدرجة (ح) : أهو ذاتي داخل في الماهية أم لارم عرضي ؟ (٤١)

٣- ومن هنا جاءت حدودهم - أو تعريفاتهم - للإيمان بخالية من ذكر عمل اجوارح ، بل محصورة في عمل قلبي واحد هو التصديق أو الاعتقاد كقولهم : الاعتقاد الجازم المطابق لواقع بدليل ، أو : التصديق بما جاء به النبي ﷺ ، وكان معلوماً بالضرورة ، أو : اعتقاد صدق النبي ﷺ فيما أخبر به ، وما أشبه ذلك ممَّا تحيَّى عند ذكر مصوصهم في اشتراط اسطق أو عدمه .

ولمهم أنَّ قاعدة : « تساوى أفراد النوع في حقيقته وماهيته » التي استعصروها من المنطق وصنَّفوها هنا أفسدت عندهم تصورهم ، وجعلتهم يُعرضون عن كُلِّ

(٤٠) * التي قال النبي ﷺ لمولاه : « تعبدوا بي الحكم الشيعي » "أنتعها بأنَّه مؤمَّه" بعد إقراره

(٤١) * انظر الخلاف بينهم في معنى بالشهادتين أهو شطر أم شطرون ؟ في محث حكم برك بعمل

ص ٤٩١ حتى بهيه الباب - يعني من كتاب : ظاهره الإرجاء :

التخصص الواردة في زيادة لإيمان وتقصصه وتفاصيل أهله فيه ودحوول الأعداء فيه ويتعشقون في تأويلها حتى تسم بهم هذه لقاعدة

ومن أخطر أشائج التي رتبوها على ذلك قسومهم بتساوي إيمان الملائكة والأنبياء كجبريل ومحمد ﷺ، مع إيمان الفساق والمُشركين في نفسهم، بن وإيمان من لم يثقل إلا به بسننه، وإنما صدق بقلبه بزعمهم.

وهذه الشيعة مع مُدعاتها لبديهيّات ثابتة عند عموم المُسلمين سطروها وقرروها بإصداق وإسهاب، فنشأ صدمهم، عترض المُسلمين التمسوا تقييدات وإهية تُفَضُّ من مقام الشبهة أكثر مما ترفعه عن مُستوى الانهماك في نفس.

ونكتفي من كلامهم بضيق عن رجلين من كبار أئمتهم اشتقديين:

أبو بكر بن فورك: أحد كبار الأشاعرة لفتوًى سنة ٤٠٣ هـ أو بعده.

وقد شرح كتب العالم والمُتعلّم المنسوب للإمام أبي حنيفة، وأصدر في تقرير هذه القاعدة حتى استعرت منه أكثر من عشر لوحات^(٤٢) بكلام فلسفي مُجرد، نذكر منه ما نقله عن المتن المنسوب للإمام وهو:

(قال المُتعلّم: أخبرني من أبي بن يفي ب أن يقول: إيمانك مثل إيمان الملائكة والرسل وقد نعم أنهم كانوا أطوع له م؟ !

قال النعام: وقد نعم أنهم كانوا أطوع له م، وقد حدث أن الإيمان غير العمل، فإيماننا مثل إيمانهم؛ لأننا صدقنا بوحدة الرُّب وروبيته وقدرته بما جاء من عنده بمثل ما قُرئت به الملائكة وصدقنا به الأنبياء والرسل بصوت الله عليهم فمن هاهنا زعمنا أن إيماننا مثل إيمان الملائكة؛ لأننا آمنا بكل شيء آمنست به الملائكة ممّا عاينته الملائكة من عجايب الله تعالى ولم نُعاينه)^(٤٣)

(٤٢) * النودات من ٦١-٧١ من شرح (محفوظ)

(٤٣) * راجع ٦١ ٦٢

ثُمَّ شرحه مُبَيِّنًا أَنَّ التَّصَدِيقَ جَسَ واحد لا يفضل بعضه بعضًا ، وَعَلَّلَ ذلك بقوله :

« لَأَنَّ تَصَدِيقَ الْقَلْبِ هُوَ الْإِيمَانُ ، فَإِذَا اعْتَقَدَ النَّبِيُّ صِدْقَ اللَّهِ فِي أَحِبَارِهِ ، وَاعْتَقَدْنَا صِدْقَهُ فِي أَحِبَارِهِ تَعَالَى ، كَانَ جَنَسَ اعْتِقَادِنَا بِصِدْقِهِ جَنَسَ اعْتِقَادِهِ بِصِدْقِهِ بِهَذَا تَفَاوُتٍ . (٤٤) »

ثُمَّ أَسْهَبَ فِي بَيَانِ أَنَّ فَضْلَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْإِيمَانِ عَلَى سَائِرِ الْحَقِّ إِنَّمَا هُوَ بِالشَّرْطِ لِلْعَاقِبَةِ وَالثَّبَاتِ ، فَإِيمَانُ الْأَنْبِيَاءِ مَعْصُومٌ عَنِ الزُّدَةِ وَالْكُفْرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ فَاحْتِمَالُ طَرُوءِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ قَائِمٌ .

وَأَخِيرًا أَحْبَابَ عَنِ إِشْكَالٍ وَارِدٍ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ إِيمَانُ سَائِرِ الْبَشَرِ كإِيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَلِمَ ذَا فَضَّلَ اللَّهُ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمْ فِي الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ ؟ .
وَنَقَلَ مَا فِي الْمَتْنِ ثُمَّ شَرَحَهُ ، وَهُوَ :

« قَالَ الْمُتَعَتِّمُ : لِحَسَنِّ مَا فَشَرْتُ ، وَلَكِنْ أَحْبَبْتُني : إِنَّ كَانَ إِيمَانُنَا مِثْلَ إِيمَانِ الرُّسُلِ ، أَيْسَ ثَوَابُ إِيمَانِنَا مِثْلَ ثَوَابِ إِيمَانِهِمْ ؟ فَلِمَ فَضَّلَهُمْ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَوَيْنَا فِي الْإِيمَانِ فِي الدُّنْيَا وَاسْتَوَيْنَا فِي ثَوَابِ الْإِيمَانِ فِي الْآخِرَةِ ؟ .
وَأَنَّ كَانَ ثَوَابُ إِيمَانِنَا فِي الدُّنْيَا دُونَ ثَوَابِ إِيمَانِهِمْ ، أَيْسَ هَذَا طَمَعًا إِذَا كَانَ إِيمَانُنَا مِثْلَ إِيمَانِهِمْ ، وَلِمَ يَجْعَلُ لَنَا مِنَ الثَّوَابِ مَا حَمَلَ لَهُمْ ؟ .

قَالَ الْعَالِمُ : قَدْ أَعْظَمْتَ الْمَسْأَلَةَ وَلَكِنْ نَشَتْ فِي الْفَنَاءِ ؛ أَلَسْتَ نَعْلَمُ أَنَّ إِيمَانَنَا مِثْلَ إِيمَانِهِمْ لَأَنَّ آمَنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ آمَنَتْ بِهِ الرُّسُلُ ، وَلَهُمْ بَعْدَ عَلَيْنَا الْفَضْلُ فِي الثَّوَابِ عَلَى الْإِيمَانِ وَجَمِيعِ الْعِبَادَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَمَا فَضَّلَهُمْ بِالشُّوْءِ عَلَى النَّاسِ كَذَلِكَ مَضَّلَ صَلَوَاتِهِمْ وَبِرَّتِهِمْ وَمَسَاكِنَهُمْ وَجَمِيعَ أُمُورِهِمْ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ .

ولم يطمئنا ربنا إذ لم يجعل لنا مثل ثوابهم ؛ ولكنه كان إنما يكون أنصم إذا نقصنا حقاً فأسخطنا ، فأما إذا زاد أولئك ولم يُنقصنا حقاً وأعطانا حتى أُرصنا فإن ذلك ليس بعلم . (٤٥)

٢- أبو المعالي الخويني : كبير الأشعرية في عصره وشيخ أبي حامد العراقي . (٤٦)
يقول : « فإن قيل : فما قولكم في زيادة الإيمان ونقصانه ؟ قُتِبَ : إذا حمينا على التصديق فلا يفصل تصديق تصديقاً كما لا يفصل علم علماً » (٤٧) ، ومن حميه عسى لصدقة سر ، وعلناً - وقد مال إليه القلانيسي (٤٨) - فلا يبعد على ذلك إطلاق القول بأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وهذا مما لا نؤثره .

فإن قيل : أصلكم يلزمكم أن يكون إيمان مُهمك في فسقه كإيمان النبي ﷺ ؟ قُتِبَ : النبي عليه الصلاة والسلام يفضل من عداه باستمرار تصديقه وعصمة الله ﷻ من مخمرة الشكوك واحتلاح الريب .

والتصديق عرض (٤٩) لا يفي ، وهو مُتوالٍ للنبي عليه الصلاة والسلام ثابت بغيره في بعض الأوقات ، رائل عنه في أوقات الفترات (٥٠) ، فيثبت للنبي ﷺ أعداد

(٤٥) * لوحة ٦٩ .

(٤٦) * توفي سنة ٤٨٧ هـ ، وقد دهم آخر عصره على الاشتغال بعلم الكلام ، وألف الصلاة التي صرح بها باعتقاد أهل السنة والجماعة ، ولكنه لم يُترق من تفويض المعنى وتبويض الكيفية في الصفات ، نظراً أن مذهبهم هو الأول .

(٤٧) * أي في الصاحبة المتجردة ، أمّا في الآحاد والأعيان فالخويني وغيره مُعترفون بأن دهم مدعاهم "الشمعي" أعلم منهم ولأن الناس أعلم من بعض .

(٤٨) * أبو النعمان العلانسي أحد المُتكلِّمين المُسيّس للأشعرى ، لكنه موافق لأهل السنة في الإيمان ، انظر : الإيمان لابن نجية ص ١١٤ .

(٤٩) * وهذا أثر آخر من آثار الفلسفة اليونانية .

(٥٠) * ويُعْتَبَرُ لذلك بأوقات النوم والإغماء والعملة حيث يرول العرض برغمهم

من التصديق لا يثبت لغيره إلا بعضها، فيكون إيمانه بذلك أكثر
 فهو وصف الإيمان بالزيادة والتقصان وأريد بذلك ما ذكرناه لكان مستقيماً
 واعلموه (٥١).

وهذه النصوص تُغني عتاً عداها، ومجرد الاطلاع عليها كافٍ في تصور
 فسادها والحكم بمخالفتها لصحيح المنقول وصريح المعقول !
 وعلى مثل هذه الشبه الواهية اعتمد أتباعهم في الحكم على من يُدخل العمل
 في الإيمان بأنه موافق لمذهب الحوارج (٥٢)، ناسين أن هؤلاء موافقون موافقة تامة
 برأي الفلاسفة !

هذا وقد سبقَت الإشارة إلى أن المنطق في ذاته لا يقتضي بالضرورة إخراج
 العمل من الإيمان أو القول بأنه لا يريد ولا ينقص، ونزيد هذا إيضاحاً فنقول : إن
 المرحلة لو تركوا مبحث التعريف بالمرّة، واكتفوا بما يذكره المناهقة في مبحث
 الأسماء - نسبة الاسم للمعنى - وهو قولهم : (إن الكلّي ينقسم إلى قسمين :
 القسم الأول : المتواطئ ؛ وهو الذي تستوي جميع أفرادهِ في صدق الكلّي
 عليها واشتراكها فيه ، مثل إنسان ومثلث وشجرة ...

والقسم الثاني : المشكك ، وهو الذي لم تساوِ أفرادهِ في صدق الكلّي عليها ،
 وذلك بأن يكون المعنى المقصود من الكلّي أولى في بعضها من البعض الآخر ، أو
 أقدم منه ، أو أشد ، أو أقوى ، وذلك مثل الضوء فإنّه في الشمس أقوى منه في
 المصباح ...) اهـ

(٥١) * الإرشاد، ص ٣٩٩ - ١٠٠.

(٥٢) * كما ذكر ابن الهمام في الشامرة، حين قال : " إن ضم القطعة إلى التصديق هو قول
 الحوارج، وبما كفروا بالذنب لانتفاء جزء للمادة ". انظر : الشامرة شرح لشامرة، ص ١٤،
 وتبعه الزبيدي.

أقول : لو فعلوا ذلك واعتبروا الإيمان من انقسام الأخير لأراحوا واستراحوا ، لكن لئدي حصل هو العكس ، فإنه لما فُصل مُتَأَخَّرُوهم إلى ههنا ، أخذوا يتعشعشعون في تحريجه كي يوافق المذهب ، وحاصوا في « ماهية المشكك » ، فعاد الأمر إلى قضية الماهية التي لم يستطيعوا التحلي عنها !! .

يقول صاحب « المسامرة بشرح المسامرة » :

(والحنفية ، ومعهم إمام الحرمين وغيره) وهم بعض الأشعرية (لا يسمعون الزيادة والتقصان باعتبار جهات هي) أي تلك الجهات (غير نفس الذات) أي ذات التصديق (بل بتفاوته) أي بسبب تفاوت الإيمان باعتبار تلك الجهات (بتفاوت المؤمنين) عند الحنفية ومن وفقهم ، لا بسبب تفاوت ذات التصديق . (وروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال : إيماني كإيمان جبريل ، ولا أقول مثل إيمان جبريل ؛ لأن المثلثة تقتضي المساواة في كُنُ الصِّفات ، والتثنية لا يقتضيه) ؛ أي : لا يقتضي ما ذكر من المساواة في كُنُ الصِّفات ، بل يكفي لإطلاقه المساواة في بعضها !! .

فلا أحد يُسَوِّي بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء من كُنُ وجه (بل بتفاوت) إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء ، غير أن ذلك التفاوت (هل هو بزيادة ونقص في نفس الذات) أي ذات التصديق والإذعان القائل بالقلب ^(٥٣) ، (أو) هو تفاوت لا بزيادة ونقص في نفس الذات ، بل (بأمور زائدة عليها ؟ فمنعوا) يعني المستثناة وموافقيهم (الأول) ؛ وهو التفاوت في نفس الذات . ^(٥٤)

أقول . هنا أحسن المؤلف بأن لا اعتراض سيرد على كلامه عن مدى ضرورة التفريق ، ولم لا يعتبر من قبل المشكك ويلقي موضوع « النوع » ؟

(٥٣) * حتى لإدعاء عددهم محبة القلب ، ولا يعود به الامتنان والعمل

(٥٤) * ما نقضه من كلام ابن مورك أوضح من هذا التفسير في الدلالة على مدعهم

فقال (فحسن معشر حسمية ومن وافق) سمع ثبوت ماهية لمشكك
وسقور إن أوقع على أشياء متعددة فيه يكون لتفاوت عارضاتها خارجها عنها ، لا
ماهية لها ولا جزء ماهية لامتناع اختلاف لماهية واختلاف حركتها ١١

(ولو سلمنا ثبوت ماهية لمشكك) ، فلا يلزم كون التفاوت في أفراد
بشيء ؛ فقد يكون بالأولوية والتقدم والتأخر ١٢ (و لو سلمنا) أن ما به لتفاوت
في أفراد المشكك (شدة كثرة البياض الكائن في الثلج بالنسبة إلى) البياض
(الكائن في العج) ... (مأخوذ في ماهية البياض بالنسبة إلى خصوص محل)
كاشح ، (لا نسلم أن ماهية اليقين مه) أي من المشكك .

(ولو سلمنا أن ماهية اليقين تتفاوت لا تسلم أنه) يتفاوت (بمقومات
لماهية) أي أجزائها ، (بل بعيرها) من الأمور الخارجة عنها المعارضة لها كالإلف
لثكرار وبحوه ...) اهـ (٥٥)

وانظر معي إلى كلامهم ندي يخرج العمل من الإيمان ، وينفي لزيادة
والنقصان في الإيمان وإلى ما حرره احافظ في « فتح الباري » ١ : ٦١ :

(فأن القول بالفراد به ، يُطلق بالشهادتين ، وأما العمل بالفراد به ما هو أعم من
عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات . ومرد من أدخل ذلك في
تعريف الإيمان ، ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالتسلف قالوا : هو
اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان . وأردوا بذلك أن الأعمال شرط
في كماله . ومن هنا بشأتم لقول بالزيادة ونقص كما سيأتي . والمرجعة قالوا : هو
اعتقاد ونطق فقط . والكريمة قالوا : هو نطق فقط . واستعربة قالوا : هو العمل

(٥٥) * سر ١٨ - ١٩ ، ونلاحظ أن الجملة الأخيرة متعقبة بقول يمين هي رد على من قال : إن

الإيمان هو التصديق فقط ، ثم من مع ذلك : إن يمين يعاد ، كما سيأتي في شرح قسم (١)

١٤٦ ١٤٨ . وقد نشد ذلك الشحشي لآخر " قسم " ص ٢١٩

و سُنُّوا ولا اعتقاد والفرار بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحتها
ولسلف جعلوها شرطاً في كماله . وهذا كله قلنا بالنظر إلى ما عُدَّ به تعالى
نُماً بالنظر إلى ما عُدنا بالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقرَّ أُحرِبَ عليه الأحكام في
الدُّنيا ولم يُحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كُفره كالتشهود بالنفس ،
وإن كان العمل لا يدل على الكُفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان بالنظر إلى
إقراره ، ومن نفي عنه الإيمان بالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكُفر بالنظر إلى
أنه فعل فعل لكافر ، ومن نفاه عنه بالنظر إلى حقيقته . وأثبت المعتزلة بواسطة
فقالوا : الفسق لا مؤمن ولا كافر . وأمّا المقام الثاني فذهب السلف إلى أنَّ الإيمان
يريد وينقص . وأبكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا : متى قيل ذلك كان شك . قال
الشيخ محيي الدين : والأظهر المختار أنَّ التصديق يريد وينقص بكثرة سطر
ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتره
الشبهة . ويُؤيده أنَّ كُلَّ أحد يعلم أنَّ ما في قلبه يتفاضل ، حتَّى إنه يكون في بعض
أحيان الإيمان أعظم يقيناً وإحلاصاً وتوكلاً منه في بعضها ، وكذلك في التصديق
ولمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . وقد نقل مُحمَّد بن نصر الخزوري في
كتابه « تعظيم قدر الصلاة » عن جماعة من الأئمة نحو ذلك ، وما نُقِلَ عن السلف
صرَّح به عبد الرزاق في مُصنَّفه عن شفيان الثوري ومالك بن أنس والأوراعي وابن
جريج ومعر وغيرهم ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم . وكذا نفى أبو القاسم
اللالكائي في « كتاب السنة » عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه
وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة ، وروى بسند الصحيح عن الثوري قال : ثبت
أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أنَّ
الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص .

وأطبَّح بن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من
صُحبه والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصُحابة والتابعين وحكاه

فصلى بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة ، وقال الحاكم في مآب الشافعي : حدثنا أبو العباس الأصم ، أخبرنا الربيع ، قال : سمعت الشافعي يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحنية من وجه آخر عن الربيع وراى : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية (٥٦) .

ونما وقع للأشاعرة وغيرهم ما وقع من إخراج العمل من الإيمان ؛ لأنهم فصلوا كل واحد من مكوناته عن الآخر ، وهذا خلاف ما كان عليه اعتقاد سلف هذه الأمة ، فالإيمان عندهم حقيقة مركبة لا يفتك شيء منها عن الآخر .

فالمرجئة قصروه على التصديق فقط ، بينما الكرامية قصروه على نطق اللسان ، وقصره الخوارج على الأعمال ، فضلوا جميعا ؛ لأن الإيمان هو مركب من مجموع هذه الأشياء الثلاثة مجتمعة .

ومما مرّ يتبين لنا أن الناس اختلفوا في حقيقة الإيمان هل هو بسيط أم مركب على أقوال .

قال أحمد بن حجر آل بوطامي في « العقائد الشافعية » ص ٣١٥ :
(والخلاصة أن الخلاف في كون الإيمان مركبا أو بسيطا يرجع إلى خمسة أقوال :
١ - مبني على كونه بسيطا ، كالتصديق وحده بالقلب ، وهذا مذهب جهم بن صفوان ومن وافقه من الأشاعرة وغيرهم ، وعلى هذا يكون اليهود الذين عرفوا بقسوتهم رسالته مؤمنين ، وكفى بذلك قبيحا ، قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا صَعَقُوا بِرَبِّهِمْ فَلَمَضَتْ أَلْفَهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ [سورة البقرة ٨٩] .

٢ - وهو القول فقط ، وهذا قول الكرامية ، وعلى قولهم فالصافقون مؤمنون ،

(٥٦) * وكلام المحافظ كقولنا - وإن كان مخالفا لقول الأشاعرة في مسألة الإيمان إلا أن فيه مؤاحداث ومعالجات واضحات لمهجع أهل السنة في مبحث الإيمان تأتي عليها برمتها عند ذكر معالجات المحافظ في مبحث الإيمان من الفصل القادم - إن شاء الله

والله قد نهي عنهم الإيمان بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ يَعُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ
الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة ٨]

٣ - العمل وحده . وقد نُسب بعض معتزلة ، وهو واضح البطلان
٤ مهني على كونه مُركباً ، والقول والاعتقاد فقط ، وترد عليهم الآيات
المتقدمة ، وهذا مذهب الحنفية .

٥ - قول واعتقاد وعمل ، وهذا مذهب لسلف والخوارج والمعتزلة ،
والخلاف بين وبينهم ، هل العمل شرط كمال ، أم شرط صحة ، أم لا ؟ اهـ .
ومع ذلك قال د . سفر بن عبد الرحمن لحواني - حفظه الله - في : مهج
الأشاعرة في العقيدة ، ص ١٥ :

(الحافظ في الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم لطريح وخالفهم فيما هو من
خصائص مذهبهم ، فمثلاً خالفهم في الإيمان ، وإن كان تقريره لمذهب السلف
فيه يحتاج لتحرير) اهـ .

نُت : وسأتي ذكرها في الفصل القادم إن شاء الله ، والذي نذكر فيه
مخالفات الحافظ - رحمه الله - لأهل السنة .

ومن المسائل التي خالفهم فيها أول واجب على العبد ، فالأشاعرة يقولون :
إن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان ، واختلفوا في من
مات قبل النظر أو في أثنائه ، أيحكم له بالإسلام أم بالكفر ؟ !

وأبكر الأشاعرة المعرفة لمطردة ، ويقولون : إن من آمن بالله بغير طريق النظر
فإنما هو مُقَدَّد ، وانقسموا فيه بين مُكفِّر ومُكتفٍ بتعصيته .

قال عبد القاهر العدي في : أصول الدين ، ص ٢٥٤ -
(قال أصحابنا : كل من اعتقد أركان الدين تقليداً من غير معرفة بأدلتها سطر
فيه ، فإن اعتقد مع ذلك حوار ورود شبهة عليه ، وقال : لا آمن من أن يرد عليها من

نُشبه ما يفسدها بهذا غير مؤمن بالله ولا مُطيع له بل هو كافر وإن اعتقد الحقّ
وسم يعرف دينه ، واعتقد مع ذلك أنّه ليس في النّسب ما يفسد اعتقاده فهو اندي
اختلف فيه أصحاب . فمهم من قد هو مؤمن وحكم الإسلام له لازم وهو مُطيع لله
تعالى باعتقاده وسائر صغاته ، وإنّ كان عاصياً بتركه النّصر والاستدلال المؤدّي إلى
معرفة أدلة قواعد الدّين .

وإن مات على ذلك رجونا له الشّفاة وعُفْوان معصيته برحمة الله ، وإنّ عوقب
على معصيته لم يكن عذاباً مؤبّداً وصارت عاقبة أمره الجنة بحمد الله ومنه (١٠هـ)
قال الحافظ دافعا كلامهم كما في « فتح الباري » ١٣ / ٣٦١ :

(وقد تمثّل به - يعني : حديث بعثة مُعَد إلى أهل اليمن - من قال : أوّل
واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدلّ بأنّه لا يتأتّى لإثنين بشيء من المأمورات
على قصد الامتنان ، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلّا
بعد معرفة الأمر والثّاهي ، وعترض عليه بأنّ لمعرفة لا تتأتّى إلّا بالنّظر والاستدلال ،
وهو مُقدّمة لو حب ، فيجب فيكون أوّل واجب للنّظر ، وذهب إلى هذه صائفة كتاب
فورك ، وثمّن بأنّ النّظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض ، فيكون أوّل واجب
جزء من النّظر ، وهو محكي عن القاضي أبي بكر بن الطّيب ، وعن الأستاذ أبي
إسحاق الإسفراييني : أوّل واجب القصد إلى النّظر ، وجمع بعضهم بين هذه
الأقوال بأنّ من قال : أوّل واجب المعرفة ، أراد طلباً وتكليفاً ، ومن قال : النّظر أو
القصد ، أراد امتثالاً ؛ لأنّه يسلم أنّه وسيلة إلى تحصيل لمعرفة ، فيدل ذلك على
سبق وجوب المعرفة ، وقد ذكرت في « كتاب الإيمان » من أعرّض عن هذه من
أصحه وتمثّل بقوله تعالى ﴿ وَذَقِمْ وَحَنُوكَ لِلدِّينِ حَافِظاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ
نَاسَ عَلَیْهَا ﴾ [سورة الزّوم ٣٠] . وحديث . « كُلُّ مُؤْمِدٍ يُؤَدُّ عَنِّي نَفْصَةً » (١٠٧هـ) .

فإن ظاهر الآية ولحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، وأن الحُروح عن دلت
يعبراً على الشَّخص، لقوله ﷺ « قَاتِلُوا يُهْودِيَهُ أَوْ يُضَرِّهِ » . وقد وفق أبو جعفر
السَّمَّانِي وهو من رءوس الأشاعرة على هذا، وقال إن هذه المسألة بقيت في
مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرَّع عليها أن اوجب عبي كل أحد معرفة
الله بالأدلة الدالة عليه، وأنه لا يكفي التَّقليد في ذلك . انتهى (١٠١)

كما خالفهم في أصل قوتهم في « القدر » ألا، وهي : « نظرية الكسب » التي
تعرضنا لها في نقد أصول الأشاعرة التي حانوا فيها أصل أهل السنة، والتي هي من
طوائفهم حيث إنهم اختلفوا في تفسيرها وتضاربوا فيها، كما مر بنا آنفاً .

فان ابحافظ في « فتح اباري » فتح ١ / ١٤٥ :

(والقدر مصدر، تقول : قَدَرْتُ الشَّيْءَ - بتحفيف الدال وفتحها - أَقْدِرُهُ -
بالكسر والفتح - قَدَرًا، وَقَدَرًا، دَ . أَحَطْتُ بمقداره . والمُرَادُ أَنَّ الله تعالى عدم
مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثُمَّ أوجد ما سبق في علمه أَنَّهُ يوحد، فَكُلُّ
مُحَدَّثٍ صادر عن علمه وفطرته وزدته، هذ هو المعلوم من لدن بسرائرهم
القطعية، وعليه كان السبب من الصَّحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة
القدر هي أواخر زمن الصَّحابة) . ١٠٢



= أخرجه البخاري في صحيحه كذاب المعائن باب إذا أسسم نفسي فمات من يُصْنِي عليه،
وهو مُعرَّض عن النبي الإسلام ح ١٣٥٨)

(كذاب المعائن / باب . ما قيل في أولاد نفيشركين ح ١٣٨٥) .

ومسند في صحيحه (كذاب قدر باب . معنى " كُلُّ مُؤْمِدٍ يُؤَدُّ عَنِ الفطرة " . وحكم موت
أطبل لكُفَرٍ وأحد النسيب ح ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥)

الفصل الثّاني

المسائل الّتي خالف فيها الحافظ ابن حجر

أهل الشّنة

حالف الحافظ أهل الشّنة في بعض مسائل الاعتقاد ، كما حالف الأشاعرة في كثير منها . وها أنا ذا أسرد إليك أغلبها بحسب الاستطاعة من باب الثّيبين لا التّقيص ، فقدر الحافظ معلوم ومكانته في القلوب والألباب لا تفنقر إلى بيان ، وأخطاؤه نزول بجانب صوابه ، فالناس عيال على كُتب الحافظ ، ولا يطاق في مثله عالم مُتفق في دين ربّ العالمين . فضلاً عن طويّلب علم مثلي .

مسائل الإيمان

* المسألة الأولى :

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٣٣٦ ح ٤٦٧٠ : (كتاب التّفسير / سورة براءة / باب : ١٢) ، لما تكلم على قوله تعالى : ﴿ اَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة : ٨٠] ، نقل كلاماً لابن بطّال ، ثم قال : (وتعقبه ابن المنير بأنّ الإيمان لا يتبطل) . اهـ . قال الحافظ بعده : وهو كما قال .

وهذا الكلام مُتعمّق ، وعلى خلاف منهج السلف ، بل هو الأصل الّذي تشبّثت منه أقوال أهل البدع في مبحث الإيمان .

قال شيخ الإسلام في « مجموع الفتاوى » ٧ / ٢٢٣ :

(وأما قول النّقائل : إنّ الإيمان إذا ذهب بعضه ذهب كله ، فهذا ممنوع ، وهذا هو الأصل الّذي تفرّعت عنه البدع في الإيمان فإنّهم ظنّوا أنّه متى ذهب بعضه ذهب كله لم يبق منه شيء ، ثمّ قالت الخوارج والمعتزلة : هو مجموع ما أمر الله به ورسوله ، وهو الإيمان المطلق كما قاله أهل الحديث ؛ قالوا : فإذا ذهب شيء منه لم يبق مع صاحبه من الإيمان شيء فيخُلد في النار ، وقالت المرحّنة على اختلاف

مرفهم : لا تُذهب الكبائر وترك الواحبات الظاهرة شيئاً من الإيمان إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء فيكون شيئاً واحداً يستوي فيه النور والعاشر ، وتُصوص الرسول وأصحابه تدل على ذهاب بعضه وبقاء بعضه ؛ كقوله . « يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان » .

ولهذا كان « أهل السنة » وبحديث « على أنه يتفاضل ، وجمهورهم يقولون : يزيد وينقص ، ومنهم من يقول : يزيد ولا ينقص ، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين ، ومنهم من يقول : يتفاضل ، كعبد الله بن المبارك ، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ، ولم يُعرف فيه مُخالف من الصحابة » .

المسألة الثانية :

قال الحافظ - رحمه الله - « فتح الباري » ١ / ٦١ :

(فأما القول بالفراد به انطلق بالشهادتين ، وأما العمل بالفراد به ما هو أعم من عمل القسب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد والعبادات . وفرد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفيه إنَّما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالشيف قالوا : هو اعتقاد بانقلب ، ونُطق باللسان ، وعمل بالأركان ، وأرادوا بذلك أنَّ الأعمال شرط في كماله . ومن هنا نشأ ثم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي . والخرجة قالوا : هو اعتقاد ونُطق فقط . والكراهية قالوا : هو نُطق فقط . والمعتزلة قالوا : هو العمل والنُطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف أنَّهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته وانسلف جمعوها شرطاً في كماله . وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى . أمَّا بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقرَّ أُجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يُحكم عليه بكُفر إلاَّ إن اقرن به فعل يدل على كُفره كالشجود لمُصم ، فإن كان الفعل لا يدل على الكُفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان بالنظر إلى إقراره ، ومن عي الإيمان بالنظر إلى كماله ، ومن أطلق عليه الكُفر بالنظر إلى

أنه فعل فعل الكافر، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته . وأثبتت المعتزلة بواسطة فقالوا : العاسق لا مؤمن ولا كافر (١٠هـ)

قال د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي في « ظاهرة الإرجاء » ١ / ٢٢٩ :
(فقارئ كلامه يفهم منه التناقض بين تعريفى الشلف في موضوع عمل ، فإنه في التعريف الأول . « قول وعمل » يُعتبر رُكنًا ، في حين أنه حسب لتعريف الأخير : « اعتقاد وقول وعمل » ليس إلا شرط كمال فقط .

ويُفهم منه - كذلك - أن الفرق بين المُرَجَّة والشلف أن الشلف زادوا على تعريف المُرَجَّة « العمل » وجعلوه شرط كمال ، وعليه فمن ترك العمل بالكُليَّة فهو عند المُرَجَّة مؤمن كامل الإيمان ، وعند الشلف مؤمن تارك لشروط الكمال بحسب .

ويمكن أن نفهم منه أيضًا أن تعريف المُرَجَّة والمُعْتزلة أوجه من تعريف شلف ؛ لأنَّ المُرَجَّة عرّفوه بركنين و المُعْتزلة بثلاثة والشلف عرّفوه - حسب فهمه - بركنين وشرط كمال ، والتعريفات إنما تذكر الأركان لا لشروط ، فضلًا عن شروط الكمال .

والأهم من هذا ما سبقت الإشارة إليه من توهم انفصال هذه الأجزاء الثلاثة . بحيث يتحقّق الرُكنان : القول و الاعتقاد مع انتفاء العمل بالكُليَّة ولا يزيد صاحبه عن كونه ناقص الإيمان ، مع أن الشلف نصّوا على أن تارك العمل بالكُليَّة تارك رُكن الإيمان ؛ لأنَّ انتفاء عمل الجوارح بالكُليَّة لا يكون إلا مع انتفاء عمل القلب أيضًا ، فلا يصح أن نقول : إنه حقّق اعتقاد القلب وترك عمل الجوارح (١١هـ)

* المسألة الثالثة :

قال الحافظ في الفتح ١ / ١٦٤ :

«وَمَا الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال لقُبُول من

حشية الله وعظمته ومحشته والتقرب إليه لأنها مُتَمَيِّزة لله تعالى فلا نحسب شئ تُمَيِّزها ..) . اهـ .

هذا القول مُتَعَقَّب ؛ إذ هو قول الأشاعرة ، لأنَّ الإيمان في اللغة ليس مُحَرَّد التصديق ؛ بل هو التصديق وريادة الإقرار ، فهو لغة مُشْتَق من الأمر . وقد شكَّ عني هذا أبو عباس ابنُ نيمية في كتابه « الإيمان الكبير » ٢٨٩ / ٧ ٢٩٣ ص من مجموع الفتاوى « أمَّا في الشرع فالإيمان ؛ الاعتقاد بالقلب والإقرار بالانساب والعمل بالجوارح والأركان .

مسائل القرآن

قال لحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٣٨٣ . (كتاب تفسير القرآن سورة الحجر)

لَمَّا ذَكَرَ الْكَلَامَ عَلَى «لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [سورة القيامة ١] . فقيل : [إنها رائدة . (وتعقب بأنها لا تُزَاد في أثناء الكلام . وأُجِيبُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْكَلَامِ (الواحد) . اهـ .

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في فتوى صادرة عن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، مكتب الرئيس ؛ بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٤١٠ ، برقم : ٩٥٢ / خ ، تعليقاً على هذا :

(لا أعني بأشأ في مثل هذا الكلام من جهة أنَّ الْقُرْآنَ كله كلام الله . وكنه مُحَرَّرٌ وَمُعَصَّمٌ ، وكله يُفَسَّرُ بعصه بعضاً ، ويدل بعضه على بعض ، ولكن ليس هذا الحواب بتسديد ، والنصواب أنَّها تُرِيدُ المعنى ، ولو كان ذلك في أوَّل كلام ، كما في قوله في آخر سورة الحديد : «إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ» [سورة الحديد ٢٩] الآية ، وقوله تعالى : «قُلْ قَالُوا أَتُؤْمِنُ بِمَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُفَرِّقُوا بَيْنَ شَيْئَيْنِ» [سورة النعام ١٥١] . وهكذا قوله : «لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ» [سورة القيامة]

و. ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [شوره البلد ١]. المُراد بذلك في هاتين الآيتين، وأمثالهما، نبي ما يقوله المُشركون من التعلُّق على غير الله، والتقرُّب إلى لهتهم بأنواع العبادة، ليشفعوا لهم عند الله، وإبكارهم المعاد، ثُمَّ أثبت بعد ذلك إقسامه سبحانه بما أقسم به من يوم القيامة، والنَّقص اللوامة، في الشورة الأولى، وبالبلد الأمين، وما بعده، في الشورة الثانية؛ على ما ذكره سبحانه بعد ذلك في الشورتين. ويجوز أن يُقال: إنَّ هذا الحرف جيء به للافتتاح - لا لفي شيء - كما في الحروف المُقطَّعة في أوَّل السور، نحو: الم، و: الر، و: حم، وأشبه ذلك. وهذا هو معنى ما ذكره الإمام ابن جرير الطُّبري والحافظ بن كثير (اهـ).



مسائل التَّوْحِيد

مسائل توحيد الألوهية

٩ - التَّوْحِيد :

يرى انحامظ - رَحِمَهُ اللهُ - جواز التَّوْحِيد بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ .

* قال في فتح الباري ١/ ٢٢٢ (كتاب الصَّلَاة / باب ٤٦ / ح ٤٢٥) :
(وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ دُعِيَ مِنَ الصَّالِحِينَ لِتَشْرِكَ بِهِ أَنَّهُ مُجِيبٌ وَفِيهِ
اجْتِمَاعُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ الْعَالِمِ إِذَا وَرَدَ مَنَرٌ بَعْضُهُمْ بِسْتِفْدَائِهِ مِنْهُ
وَيَتَبَرَّكُوا بِهِ) . اهـ

قال لعلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في تعليقه على هذا لموضع من فتح
الباري :

(هَذَا فِيهِ نَظَرٌ . وَالصُّوَابُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ؛ يَتِمُّ جَعْلُ اللَّهِ فِيهِ
مِنْ أَمْرِكَ ، وَغَيْرِهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ الْعَظِيمِ . وَلِأَنَّ فَتْحَ هَذَا أَبَابٍ
قَدْ يُفْضِي إِلَى الْغُلُوِّ وَالشُّرْكِ ، كَمَا قَدْ وَقَعَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ) . اهـ
* وقال في فتح الباري ٣ / ١١٥ (كتاب الجَنَائِزِ / أَبَابُ الثَّالِثِ) :
(وَفِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَوَازُ تَقْبِيلِ الْمَيِّتِ تَعْظِيمًا وَتَبَرُّكًا) . اهـ

* وقال في فتح الباري ٣ / ١٢٩ - ١٣٠ : (كتاب الجَنَائِزِ / باب ٨ :
ح ١٢٣٥) :

(وَهُوَ أَصْلُ فِي التَّوْحِيدِ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ) . اهـ

* وقد في فتح الباري ٣ / ١٣٩ : (كتاب الجَنَائِزِ / ب ٢٢)

* وقال أيضًا في ٣ / ١٤٤ : (كتاب الجَنَائِزِ / باب ٢١ : ح ١٢٧٧)

(وَفِيهِ التَّوْحِيدُ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ) . اهـ

* وقال في « فتح الباري » ٦ : ٦٠٠ (كتاب المصافح باب ٢٥ علامات النبوة / ج ٣٠٠٥) .

(وفيه اشترك بطعام الأولياء وخصحاء ، وفيه عرس بطعام الذي تطهر فيه ببركة علي اكبر وقبيلهم ذلك) . اهـ .

فوائد حول مبحث التبرك :

- معنى التبرك :

تبرك : تفعل ، من البركة ، وبركة : ازدياد والثناء .

وفي حديث أم سليم : فحكه وبرك عليه .

وقال ابن عباس : معنى البركة لكثرة في كل خير .

- طلب البركة لا يخلو من أمرين :

أ - أن يكون التبرك بشيء شرعي معلوم .

مثل : القرآن .

قال تعالى : ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ بِإِذْنِكَ مُبَرَّكٌ ﴾ [سورة ص ٢٩] .

ومن بركته : أن من أخذه حصل له لفتح ، فأنفذ الله به ذلك أمما كثيرة من الشكر .

ومن بركته : أن الحرف الواحد بعشر حسنات ، وهذا يوفّر للإنسان الوقت

والجهد .

ومن بركته أنه شفاء للناس ، ولهدى ورحمة ، ويكون شفيقا للناس يوم القيامة .

ب - أن يكون بأمر حسي :

مثل : الدعاء ، وصلاة الجماعة ، والصدقة ، والصوم ، والحج وسحو

ذلك .

قال الله تعالى : ﴿ سَرَّعَ اللَّهُ لِيَوْمِ الْيَوْمِ مَوَاسِكَكُمْ وَأَلَدِينَ أَوْتُوا نِعْمَةً دَرَجَتٍ ﴾

سورة المجادلة ٢ .

وقال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في الجماعة تُصَغِّفُ عَنْهُ صَلَاتَهُ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَغْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَخْسَنَ التَّوَضُّعَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، ثُمَّ يَخْطُ حَطْوَةً إِلَّا رُوِعَتْ لَهُ بِهَا ذَرْعَةٌ وَخُطَّ عَنْهُ بِهَا حَصِيَّةٌ، فَإِذَا صَلَّى لَمْ تَزَلْ لَمَلَايِكَةُ تُصَلِّي عَنْهُ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاةٍ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ وَلَا يَزَلْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَهَرَ الصَّلَاةَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٨)

وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِغَدِي تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِبَيْمِهِ، ثُمَّ يُرِيهَا بِضَاجِيهِ كَمَا يُرَى أَحَدُكُمْ قُلُوبَهُ عَنَى تَكُونُ مِثْلَ الْحَبِّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥٩)

- وقد تكون الهبات سبب البركة :

قال رسول الله ﷺ: «اجْتَنِبُوا عَنْ طَلْفَمِكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ يُبَارِكْ لَكُمْ فِيهِ». أخرجه أبو دود وأحمد. (٦٠)

(٥٨) * أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الصلاة / باب الصلاة في مسجد الشوق / ح ٤٧٧).
 رمي: (كتاب الأذان / باب: فصل صلاة الجماعة / ح ٦٤٧).
 ويُسمى في صحيحه: (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب: فصل صلاة الجمعة، وبيان التشديد في الخُفِّ صها ح ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩).
 (٥٩) * من حديث أبي هريرة.

أخرجه البخاري في صحيحه: (كتاب الزكاة / باب: الصدقة من كسب يده ينفقه: ﴿وَيُرَى لَقَدْ قَدِّرُوا وَاللَّهُ لَا يُؤْتِي كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا بِحِسَابٍ﴾ * ١٠٠ أَلَيْسَ ءَانَتْ وَأَقْبَلُوا الصَّلَاةَ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَيَدْنُوا الرَّكْعَةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ وَلَا سَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة ٢٧٦ - ٢٧٧ / ح ١٤١٠].

وفي (كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى ﴿مَنْ جَاءَكَ مِنَ الظَّالِمِينَ وَلَوْ أَخْبَرَكَ﴾ [سورة سعاد ٤] ومونه حل ذكره ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [سورة هود ١] ح ٧٤٣٠

وُيُسمى في صحيحه (كتاب الزكاة / باب: فروع الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها ح ٦٤، ٦٣

(٦٠) * حسن، من حديث وخشي بن حرب

- وقد تكون بعض الأمكنة أترك من بعض :

قال رسول الله ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْبِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . (٦١)

- وقد تكون بعض الأزمنة أترك من بعض :

عَنْ أَبِي عَثَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَيَّ إِلَهِي مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ لَمْ يَزِجْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ . (٦٢)

وقد يكون بعض الأشخاص أترك من بعض .

قال أسيد بن حضير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « مَا هَذِهِ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ .

وهذا آداب من أعظم الأبواب التي وقع فيها الثبوك الممنوع ، فإن له قد يُجْزَى على أيدي بعض الناس من أمور الخير مالا يُجْزَى على يد الآخرين ، إلا أن هُناك بركات موهومة باطلة مثل ما يرمعه الدُّخَالُون : أَنْ فَلَانِ اسْمُهُ - الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ وَلِي - أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِهِ ، وَمَا أَشَبَّ ذَلِكَ ، فَهَذِهِ أَبْرَكَاتٌ بَاطِلَةٌ ،

= أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي شَيْءٍ (كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ / بَابُ فِي الْإِسْتِغْنَاءِ عَلَى الطَّعْمِ ح ٣٧٦٥)

وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ : (٥٠٦ / ٣)

رَحْمَةُ الْإِلَهَانِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي : " صَحِيحُ الْجَامِعِ " بِرَقْمٍ ١٤٢

(٦١) * مِنْ حَدِيثِ أَبِي قُرَيْبٍ

أَخْرَجَهُ شُعْبَرِيُّ فِي صَحِيحِهِ - (كِتَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ح ١١٤٠)

وَمُسْنَدُ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْحَجِّ / بَابُ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ بِمَسْجِدِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ح ٥٥٥)

(٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦)

(٦٢) * فِي صَحِيحِهِ - (كِتَابُ الْعِيدِ / بَابُ فِي فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ الشَّيْءِ ح ٩٦٩)

لا أثر لها ، وقد يكون للشيطان أثر في هذا الأمر بحيث يخدم الشيطان هذا الشبح
فيكون في ذلك فتنة .

ثمًا كهيئة معرفة هل هذه البركات مشروعة أو ممنوعة ، فيعرف بحال الشخص
صاحب الكرامة ، فإن كان من أولياء الله المؤمنين المؤمنين لكتاب وسنة ،
انضمته عن أمور الشعوذة والبدع ، فإن الله قد يجعل على يديه الحير والبركة ملا
يحصل لغيره .

وأما إن كان هديه وسنته مخالفاً للكتاب والسنة ، أو كان داعية ضلال من
بركته قد تضمنها الشياطين ، مساعداً له على باطله ، وفتنة لضعاف الإيمان .

- وقد تكون بعض الأطعمة أبرك من بعض :

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُوا الزَّيْتُ ، وَادَّهِنُوا بِهِ ، فَإِنَّهُ
مِنْ شَجَرَةِ ثَبَارِكَةٍ » .

أخرجه الترمذي . (٦٣)

- يعني : زيت الزيتون .

وتخلاصة ما فات أنه يجوز أن يُتبرك بشيء نفس الشارع على حور التبرك به ،
بشرط أن يكون حسناً ، وعلى الوصف الذي نفس الشارع عليه ، فإذا خالف الشيء
المُتبرك به شيئاً من ذلك عُذَّ من باب التبرك البدعي .

ومن صور التبرك البدعي تخصيص غار جزاء بالصلاة ، وكذلك الذهاب إلى
طور سيناء حيث كلم موسى ربه للصلاة أو الدعاء .

فهذه الأماكن على الرغم من تشریفها بنزل الوحي فيها إلا أنها لم يُخص على

(٦٣) • صحيح

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب الأطعمة / باب : ما جاء في أكل الزيت ح ١٨٥١)

ومصححه العلامة الألباني - رَوَاهُ فِي " صحيح الجامع " برقم : ١٤٩٨

١ - عبادة منها تعوق غيرها بل هي كغيرها من الأماكن .

ومن شرك البدعي تخصيص أيام بالتعظيم ؛ كالاتفال بالمويد لسوي ، ويلة
إسراء و معراج ، وهي كغيرها من الأيام لم يُنص على كونها أعظم من غيرها .
وبه يُنص على أن العبادة فيها تعوق غيرها من الأيام .

ومن شرك البدعي . الشُّرك بذوات الصالحين وأثارهم ، فلم يُؤثر عن أحد من
صُحابة أنه تبرَّك بعد عصر النبي بأي بكر ، ولا بغير ، ولا بثمان ، ولا بعبي ، ولا
بأحد من العشرة المُبشرين بالجنة . وإنما كانوا يتبرَّكون بوصوه النبي ﷺ ،
وبخدمته ، وعرقه ، وشعره ، وريقه ، وملايسه ، وهذا خاص بالنبي ﷺ بمرور الزمن
بدن .

ولا يجوز أن يُقاس غير النبي عليه في هذا الباب ولو كان من الخلفاء
نُراشدين ، أو من العشرة المُبشرين بالجنة ، فصلاً عن غيرهم من الصالحين . وإنما
شُرك لسُرع في هذه الجرئة ألا وهي المُنعمة بالأشخاص يُشترط فيها شرصن :
أ - أن يكون بدعاء الصالح لا بداته ولا بمُتعلقاته .

ب - أن يكون بحي ، ولا يصلح أن يكون بميت أبداً .

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه - في « تحفة الإحوا » ص ٣٤ س ٥ :
(لا يجوز لشرك بأحد غير النبي ﷺ لا بوضوئه ، ولا بشعره ، ولا بعرقه ، ولا
بشيء من حسنه ، بل هذا كله خاص بالنبي ﷺ ، إنما جعل الله في حسنه وما
منه من الخير والبركة .

ولهذا لم يتبرَّك الصُحابة رضي الله عنهم بأحد منهم ، لا في حياته ولا بعد
موتهم ﷺ ، لا مع الخلفاء الراشدين ولا مع غيرهم ، فدل ذلك على أنهم قد عرفوا
أن ذلك حص بالنبي ﷺ ، دون غيره ؛ ولأن ذلك وميلة إلى الشُّرك وعبادة غير
الله سبحانه .) اهـ

٢ - التوسل :

وقد في « فتح الباري » ٢ / ٤٩٥ (الاستسقاء / باب ٢)

(وجاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتيتك وما سا عير يعط ولا صبي يعط ، ثم أشدته شعرا يقول فيه :

وليس لنا إلا إليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى لرؤس

ودكر بعد ذلك بأسطر :

(... أصاب الناس قحط في زم عمر ، فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ ، فقال :

يا رسول الله ، استسقى لأمتك وإنهم قد هلكوا) اهـ .

قل للعلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - في التعليق على هذا الموضوع من

« فتح الباري » :

(هـ . الأثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بالحجة على جواز

الاستسقاء بالنبي ﷺ بعد وفاته ؛ لأن الشائل مجهول ؛ ولأن عمل الصحابة رضي

لله عنهم على خلافه ، وهم أعلم الناس بالشرع ، ولم يأت أحد منهم بمسألة قبره يسأله

لشفا ، ولا غيرها ؛ بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الامتسقاء بالعباس ، ولم

يُكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فليُلم أن ذلك هو الحق ، وأن ما فعله هذا الرجل

مُنكر ووسيلة إلى الشرك ؛ بل قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك . وأما

تسمية الشائل في رواية سيف المذكورة : « بلال بن الحارث » ، ففي صحة ذلك

مضر ، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك ، وعلى صحته عنه لا حجة فيه ، لأن

عمل كذا لصحابة يُخالفه ، وهم أعلم بالرسول ﷺ وشرعيته من غيرهم .

وبه أعلم) اهـ .

قلت وقد حذر العلامة الألباني رحمه الله بما لا يدع محالا بثبت ضعف

هذا لأثر سدا ومتنا حيث قال في « التوسل » ص ١٢٠ :

(وبعد أن فرغنا من إيراد الأحاديث الضعيفة في التوسل وتحقيق القول فيها يحسب بما أن نورد أثراً كثيراً ما يورده المٌجيزون لهذا التوسل المُبتدع لئلا حاله من صحة أو ضعف وهل له علاقة بما نحن فيه أم لا ؟ ، فأقول : قال الحافظ في «الفتح» ٢ / ٣٩٧ ما نصّه : (وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح الشَّمان عن مالك الدَّار - وكان خازن عمر - قال : أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ فقال : يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأتني الرجل في المسام قليل له : الت عمر ... الحديث . وقد روى شَيْف في «الفتوح» أن الأدي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث الخزني أحد الصُّحابة .
قُلْتُ : والجواب من وجوه :

الأول : عدم التسليم بصحة هذه القصة لأن مالك الدَّار غير معروف العدالة والضبط وهذان شرطان أساسيان في كُلِّ سند صحيح كما تقرّر في علم المُصطلح ، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٤ / ١ - ٢١٣ ولم يذكر رواية عنه غير أبي صالح هذا ، ففيه إشعار بأنه مجهول ويؤيده أن ابن أبي حاتم نفسه - مع سعة حفظه وإطلاعه - لم يحك فيه توثيقاً فبقى على الجهاة^(٦٤)

(٦٤) قال أبو الحسن مُصطفي بن إسماعيل في «إتحاف الخليل» ص ١٥٥ م ١٣٦ .

(وقد ذكر - يعني ابن أبي حاتم - الرُّيّل وذكر تلامذته وشيوخه ولم يذكر فيه حرج ولا تعديلاً فهو قد يرضى له عسى أن يقف على كلام فيه ميلهفه به ، كما مضى على ذلك في المُقدِّمة ، وقد بهم بعض المشايخ للعاصرين أن سكوت ابن أبي حاتم عليه يكون توثيقاً . ولكن رد عليه عدداً محمود حمش في رسالته - «الزَّوْء السكوت عنهم» ونسب أن السكوت عليه عند ابن أبي حاتم أو في كتاب «الجرح والتعديل» ليس معناه أنه ثقة عنده .

والضُّواب أن يقول : أورده ابن أبي حاتم في كتاب «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ثم سطر إلى عدد الزَّوْء عنه ؛ فإن كانوا عدداً يرتفع بهم الجهاة وصاحبه الجهاة العس إلى جهالة النحل ، ولأبقي على جهالة اللعين ، وإن ارتفع عن جهالة العيس فلا يلزم منه توثيق ، ويعنى عسى =

ولا يُأْمِي هذا قول الحافظ (... بإسناد صحيح من رواية أبي صالح الشَّعْب ...)
 لأننا نقول . إنه ليس نصًّا في تصحيح جميع السُّد بل إلى أبي صالح فقط وبولا
 ذلك لما اتُّدَّ هو الإسناد من عند أبي صالح ولقال رأْمًا : (عن مالك النُّدْر
 وإساده صحيح) ولكئْتْ تعمُّد ذلك ليلفت النَّظْر إلى أنَّ هاهنا شيئًا يبغي النَّظْر فيه
 والغناء إنما يفعلون ذلك لأسباب منها : أنَّهم قد لا يحصرهم ترجمة بعض الرواة
 فلا يستحيرون لأنفسهم حذف السُّد كله لما فيه من إيهام صحَّته لا سيما عند
 الاستدلال به بل يوردون منه ما فيه موضع للنَّظْر فيه وهذا هو الذي صممه لحافظ -
 رَحْمَةُ اللهِ - هُنا وكأنَّه يُشير إلى ترمذ أبي صالح الشَّعْبَان عن مالك النُّدْر كما سبق نقله
 عن ابن أبي حاتم وهو يُحيل بذلك إلى وجوب التَّحْقِيق من حال مالك هذا أو يشير
 إلى جهالة . والله أعلم

وهذا علم دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصَّنْاعة ويؤيِّد ما ذهب إليه أنَّ
 لحافظ المُنْدَرِي أورد في « التَّرْعِيب » ٣ / ٤١ - ٤٢ قصَّة أُخرى من رواية
 مالك النُّدْر عن عُمر ثُمَّ قال . « رَوَاهُ الطُّبْرَانِي فِي الْكَبِير وَرواه إلى مالك النُّدْر
 ثقات مشهورون ومالك النُّدْر لا أعرفه . وكذا قال الهَيْثَمِي فِي « مَجْمَع
 الزَّوَائِد » ٣ / ١٢٥ .

وقد غفل عن هذا التَّحْقِيق صاحب كتاب « التَّوَصُّل » ص ٢٤١ فاعتز بظاهر
 كلام الحافظ وصرَّح بأنَّ الحديث صحيح وتخلَّص منه بقوله : « فليس فيه سوى :
 جاء رجل .. واعتمد على أنَّ الرواية التي فيها تسمية الرَّجُل بـ : بلال بن الحارث
 فيها سَبَب وقد عرفت حاله .

وهذا لا فائدة كبرى فيه بل الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك النُّدْر
 كما بيَّنه .

ثاني : أنها مخالفة لما ثبت في الشرع من استحباب إقامة صلاة الاستسقاء لاستئصال العيث من السماء كما ورد ذلك في أحاديث كثيرة وأحد به جماهير لأئمة بل هي مخالفة لما أفادته الآية من الدعاء والاستغفار وهي قوله تعالى في سورة نوح : ﴿بَعَثْتُ أَنْتَعِمُوا رَحْمَةً مِنِّي أَنْتُمْ كَانُوا عَاقِرًا ۝﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿سورة نوح ١٠ - ١١﴾ . وهذا ما فعله عمر بن الخطاب حين استسقى وتوسل بدعاء العباس كما سبق بيانه ، وهكذا كانت عادة السلف لضبح كُنُما أصابهم القحط أَنْ يُصَلُّوا ويدعوا ولم يُنقل عن أحد منهم مُطلقاً أَنَّهُ استجأ إلى قبر النبي ﷺ وطلب منه الدعاء للشفيا ولو كان ذلك مشروعاً لفعلوه ولو مرة واحدة إذا لم يفعلوه دُلَّ ذلك على عدم مشروعية ما جاء في القصة .

الثالث : هب أَنَّ القصة صحيحة فلا حجة فيها لأن مدارها على رجل لم يُسم فهو مجهول أيضاً وتسميته بـلألاً في رواية سنن لا يُساوي شيئاً لأن شيئاً هذا - وهو ابن عمر الشامي - مُتفق على ضعفه عند المُحدثين بل قال ابن حبان فيه : « يروي الموضوعات عن الأثبات وقالوا : إِنَّه كان يضع الحديث » . (٦٥)

فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامة لا سيّما عند المخالفة .

لنفرق بين التوسل بذات النبي ﷺ وبين طلب الدعاء منه :

الوجه الرابع : أَنَّ هذا الأثر ليس فيه التوسل بالنبي ﷺ بل فيه طلب الدعاء منه بأن يسقي الله تعالى أئنته وهذه مسألة أخرى ، لا تشملها الأحاديث المُتقدمة ولم يقل بحوارها أحد من علماء السلف الصالح رضي الله عنهم أعنى الصُلب منه ﷺ بعد وفاته قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (القاعدة الجليلة) :

(لم يكن النبي ﷺ بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أَنْ يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين ، ويستشفعوا بهم لا بعد مماتهم ولا في معيهم ، فلا

يقول أحد : يا ملائكة الله ، شفعوا لي عند الله سلوا الله ، لا أن يصبرنا أو يرقنا أو يهدينا ، وكذلك لا يقول لمن مات من الأنبياء والصالحين : يا بني الله ، يا ولي الله (الأصل رسول الله) ادع الله لي سل الله أن يعبر بي . . ولا يقول : أشكو إليك ديوبي ، أو نقص رزقي ، أو تسلط العدو عني ، أو أشكو إليك فلانا ، لندي صلمي ، ولا يقول : أنا نزيلك ، أنا ضيعك ، أنا جدرك ، أو أنت تحير من يستجيرك . ولا يكتب أحد ورقة ويُعفئها عند القبور ، ولا يكتب أحد محضر الله ، استجار بفلان ويذهب بالمحضر إلى من يعمل بذلك المحضر ونحو ذلك مما يفعله أهل البدع من أهل الكتاب والمسلمين ، كما يفعله النصارى في كنائسهم ، وكما يفعله المبتدعون من المسلمين عند قبور الأنبياء والصالحين ، أو في مغيبيهم ، فهذا مما حليم بالاضطرار من دين الإسلام ، وبالثقل المتواتر ، وإجماع المسلمين ، أن النبي ﷺ لم يُشرع هذا لأئمة ، وكذلك الأنبياء قبله لم يُشرعوا شيئا من ذلك ، ولا فعل هذا أحد من أصحابه ﷺ والتابعين لهم بإحسان ، ولا استحجب ذلك أحد من أئمة المسلمين لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم ، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحجب لأحد أن يسأل النبي ﷺ عند قبره أن يشفع به أو يدعوا لأئمة أو يشكو إليه ما نزل بأئمة من مصائب الدنيا ولذنين ، وكان أصحابه يُعتنون بأنواع البلاء بعد موته ، فتارة بانجذب ، ونارة بنقص الرزق ، وتارة بالحوف وقوة العدو ، وتارة بالذنوب والمعاصي ، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ، ولا قبر الخليل ، ولا قبر أحد من الأنبياء فيقول : يشكو إليك جندب الزمان ، أو قوة العدو ، أو كثرة الذنوب ، ولا يقول : سل الله لما أو لأئمتك أن يرفقهم ، أو يصبرهم ، أو يعبر لهم ، بل وهذا وما يشبهه من البدع المحدثه التي لم يستحجبها أحد من أئمة المسلمين ، فليست واجبة ولا مستحبة بتفاق أئمة المسلمين ، وكل بدعة ليست واجبة ولا مستحبة فهي بدعة سيئة وصلاته بتفاق المسلمين .

ومن قال في بعض البدع : إنها بدعة حسنة ؛ فإنما ذلك إذا قدم دليل شرعي

على أنها مُستَحَبَّة فأما ما ليس بمُستَحَب ولا واجب فلا يقول أحد من المسلمين
 إنها من الحسَنَات التي يُتَقَرَّبُ بها إلى الله ، ومن تَقَرَّبَ بما ليس من احسَنَات
 اأُمُور بها أمر يُحَاب ولا استِحَاب فهو ضال مُتَّع للشَّيْطَان ، وسيله من سبيل
 اأَشْيَاط كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : خَطُّ لِمَا رَسُوْلُ اللهِ ﷺ حَطٌّ وَحَصُّ
 حُصُوصٍ عَنْ بَيْتِهِ وَشِمَالِهِ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا سَبِيلُ اللهِ ، وَهَذِهِ سُلٌّ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا
 شَيْعَانٌ يَدْعُو بَيْنَهُ ثُمَّ قَرَأَ : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ
 فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأمل . ١٥٣] . اهـ .

قست : وإنما وقع بعض المتأخرين في هذا الخطأ الميسر بسبب قياسهم حياة
 الأنبياء والأولياء في البرزخ على حياتهم في الدنيا ، وهذا قياس باطل مُحَالِف
 بكتب والسنة والواقع . وحسبنا الآن مثالا على ذلك أن أحدا من المسلمين لا
 يُجِيز الصلاة وراء قبورهم ، ولا يستطيع أحد مكالمتهم ولا التحدث إليهم وغير
 ذلك من العوارق التي لا تحفى على عاقل .
 الاستعاذة بعمر الله تعالى :

وتشع من هذا القياس الفاسد والزأي الكاسد تلك الضلالة الكبرى ، والمضنية
 بغضمي التي وقع فيها كثير من عامة المسلمين وبعض حاصنهم ألا وهي الاستغاثة
 بالأنبياء والمُصَاحِبِينَ مِنْ دُونِ اللهِ تَعَالَى فِي الشَّدَائِدِ وَالْمَصَائِبِ ، حَتَّى إِنْ تَشْمَعُ
 جَمَاعَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْقُورِ يَسْتَعِيْثُونَ بِأَصْحَابِهَا فِي أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ كَأَنَّ هَؤُلَاءِ
 الْأُمُورَ بِمَسْمُورٍ مَا يُقَالُ لَهُمْ وَيُطْلَبُ مِنْهُمْ مِنَ الْحَاجَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ بَعْدَ مُتَبَايَةِ ،
 فَمِنْ عَدَدِ الْمُسْتَعِيْثِينَ بِهِمْ يَعْلَمُونَ مُخْتَلِفَ لُغَاتِ الدُّنْيَا ، وَيُمَيِّزُونَ كُلَّ لُغَةٍ عَنْ
 الْأُخْرَى ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ بِهَا فِي آتٍ وَاحِدٍ وَهَذَا هُوَ الشُّرْكُ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى
 لَدَى حِفْظِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَوَقَعُوا سَبِيْهَ فِي هَذِهِ الضَّلَالَةِ الْكُبْرَى

ويُصِلُ هَذَا وَيُرَدُّ عَلَيْهِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قُلْ أَدْعُوا إِلَهِيَ رَعْمَتُهُ

من دُويده فلا يملكوت كُتِفَ الْفَرْ عَكُمْ وَلَا تَحْيَلًا ﴿[سورة الإسراء: ٥٦] والآيات في هذا لصدد كثيرة بل قد أُلِفَ في بيان ذلك كُتِبَ ورسائل عديدة فمن كان في شك من ذلك فليرجع إليها يظهر له الحق إن شاء الله (١٨٠هـ).

وكذا لا يجوز التوسل إلى الله سبحانه بجاء النبي ﷺ ، أو ذاته ، أو صفته ، أو بركته بعدم الدليل على ذلك ؛ ولأن ذلك من وسائل الشرك به واعتلو فيه عليه الصلاة والسلام ، ولأن ذلك أيضًا لم يفعله أصحابه رضي الله عنهم ولو كان يجوز لسبقونا إليه ؛ ولأن ذلك خلاف الأدلة الشرعية ، فقد قال الله ﷻ : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠] . ولم يأمر بدعائه سبحانه بجاء أحد ، أو حق أحد ، أو بركة أحد .

فوالله حول التوسل :

- معنى التوسل :

مصدر توسل يتوسل ، أي اتَّخَذَ وسيلة توصله إلى مقصوده ، فأصله طلب الوصول إلى العاية .

والتوسل ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : توسل مشروع .

القسم الثاني : توسل ممنوع .

أما النوع الأول فهو الذي يتوسل به إلى طلب الوسيلة بشكل صحيح

مشروع ، وينقسم إلى أنواع ، منها :

١ - التوسل بأسماء الله تعالى :

قال تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٨٠] .

عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا أَصَابَ أَحَدًا فَطْهُمٌ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ - اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ، وَابْنُ عَبْدِكَ ، وَابْنُ أَمْنِكَ ، نَاصِبَتِي بَيْنَكَ ،

وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأْتَمَّ يَخْطُبُ ، فَاسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأْتَمَّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ أَمْوَالِي وَانْقَطَعَتْ أَسْهُرُ قَدْ دُعِيتُ إِلَى يَوْمِئِذٍ ، قَالَ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ اشْفِنَا سَهْمَهُمْ اشْفِنَا سَهْمَهُمْ اشْفِنَا ، قَالَ أَسَى ، وَلَا وَلَدٌ مَا مَرَى فِي أَسْمَاءٍ مِنْ سَخَابٍ ، وَلَا قَرَعَةٍ ، وَلَا شَيْءٍ ، وَمَا بَيْنَا وَبَيْنَ سَبْعٍ مِنْ بَيْتٍ ، وَلَا دَارٍ ، قَالَ فَصَلَّاتٌ مِنْ وَرَائِهِ سَخَابَةٌ مِثْلُ شُرْسٍ ، فَمَا تَوَسَّطَتْ أَسْمَاءُ تَنْشُرَتْ ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ ، قَالَ : وَلَدٌ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ مِثًا ، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ لُبَابٍ فِي الْجُمُعَةِ الْخَمِينَةِ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدِيمٌ يَخْطُبُ ، فَاسْتَقْبَلَتْهُ قَدِيمٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ أَمْوَالِي ، وَانْقَطَعَتْ أَسْهُرُ ، قَدْ دُعِيتُ لَدُنِي بِمِثْلِكِهَا ، قَالَ : فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا غَلِيَتِ ، اللَّهُمَّ عَنِ الْأَكَامِ وَنَجَالِ الْأَجَامِ وَانْظُرَابِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ ، قَالَ : فَانْقَطَعَتْ وَخَرَجْنَا نَعْبِسِي فِي الشَّمْسِ . (٦٧)

عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ : « غُرِضْتُ عَلَيَّ الْأَمَةُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ وَلِثْيَانِ يَمْشُونَ مَعَهُمُ الرُّهْطُ ، وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ، حَتَّى رَفَعَ يَدَيْهِ سَوْدَ عَصِيْبٍ ، قُلْتُ : مَا هَذَا ، أَمْتِي هَذِهِ . قِيلَ : بَنِي هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ ، قِيلَ : انْظُرِي إِلَى الْأَفْقِ ، فَإِذَا سَوَادٌ يَمْلَأُ الْأَفْقَ ، ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرِي هَاهُنَا وَهَاهُنَا فِي آفَاقِ السَّمَاءِ ، فَإِذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ ، قِيلَ هَذِهِ أُمَّتُكَ وَتَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ ، ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ، فَأَقْدَمَ لِقَوْمِهِ وَقَالُوا : نَحْنُ أَلَدِيْنَا يَا رَبَّنَا وَالتَّيْمَنَةُ رَسُوْلُهُ فَتَخَرَّجُوا هُمْ أَوْ أَوْلَادُ الْيَدِيْنِ وَلَدُوا فِي الْإِسْلَامِ ، فَوَلَدْنَا وَلَدَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَخَرَجَ فَقَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَوْفُونَ ، وَلَا يَنْصَرِفُونَ ، وَلَا يَكْفُونَ ، وَغَلَى رُءُوسُهُمْ يَتَوَكَّمُونَ ،

(٦٧) * مَقْرَأَ عَلَيْهِ

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه منها (كتاب الاستسقاء باب الاستسقاء في الحامض ح ١٠١٣) .

ومسلم في صحيحه (كتاب صلاة الاستسقاء باب الدعاء في الاستسقاء ح ٨ ، ٩ ، ١٠ ،

فَقَالَ عُرْكَاشَةُ بْنُ مَخْصُصٍ : أَمِنْتُهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : أَمِنْتُهُمْ أَنَا ؟ قَالَ : سَبَقَكَ بِهَا عُرْكَاشَةُ . (٦٨)

مما انقسم الثاني من التوشل : وهو التوشل الممسوع ، فهو الذي يتوصل به إلى طلب الوسيلة بشكل غير صحيح وغير مشروع .

وهو على قسمين :

١ - أن يكون بوسيلة يضيق الشارع على إبطالها ، كتوشل المشركين بالهتيم .

٢ - أن يكون بوسيلة لم ينص الشرع على جوازها - سكت عنها - .

وهذا الأخير هو الذي وقع فيه المبتدعة المنسوبين للإسلام ، ومذاهب : التوشل بجاه النبي ﷺ ، أو بالموتى وسحر ذلك .

٣ - شد الرُحال :

• قال الحافظ في « فتح الباري » ٣ / ٦٦ ح ١١٨٩ :

« عند شرح حديث : « لَا تُشَدُّ الرُّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ لِرَسُولِ ﷺ ، وَمَسْجِدِ الْأَنْقَضَى » (٦٩) :

(٦٨) • مُثَقَّلٌ عَلَيْهِ .

أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الطب / باب ٠ من أكلوى أو كوى غيره ومضى من لم يكلو / ح ٥٧٠٥) .

وأخرجه مسلم في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب الإيمان / باب الدليل على دخول حيوات من استسقى الحقة غير حساب ولا عذاب / ح ٣٧٤)

(٦٩) • ورد هذا الحديث من عدة طرق عن عدد من الصحابة ، منها :

أولاً - عن أبي هريرة بلفظ : لَا تُشَدُّ الرُّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ - الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ ﷺ ، وَمَسْجِدِ الْأَنْقَضَى .

ومى روى به عنه بلفظ : إِنَّمَا يُنَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ بَدَاءِ أَرْضِ الْحَرَامِ في صحيحه : (كتاب فصل الصلاة في مسجد مكة والمدينة / باب =

(وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد لأسياء، ولأنَّ لأوَّل : قبلة النَّاس وإليه حجَّهم ، والثَّاني : كان قبلة الأُمم الشَّامية ، وثالث أُسس على التَّقوى . واحتلف في شدِّ الرُّحال إلى غيرها كالتَّذهب إلى ريادة الصُّلحيين أحياء وأمواتاً وإلى المواضع الفاصلة لقصد التَّشرك بها ، والصَّلاة فيها ، فقال الشَّيخ أبو مُحمَّد الخوئي : يُحرَّم شدُّ الرُّحال إلى غيرها عملاً بظاهر هذا الحديث ، وأشار القاضي حُسين إلى اختياره ، وبه قال عياض وطائفة ، وبذل عليه ما رواه أصحاب الشَّيخ من إنكار بُضرة العفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطُّور ، وقال له : « لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت » ، واستدل بهذا الحديث فدلَّ على أنَّه يرى حمل الحديث على عُمومه ، ووافقه أبو هريرة . والصَّحيح عند إمام التحريم وغيره من الشَّافعية أنَّه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها : أنَّ المُراد أنَّ الفضيلة الثَّامة ، إنَّما هي في شدِّ الرُّحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها ، وإنَّه حائز (٧٠) ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ : « لا يُنَّهَى

= فصل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدنية / ح ١١٨٩ ، وتسلم في صحيحه : (كتاب الحج باب لا تُشدُّ الرُّحال إلَّا إلى ثلاث مساجد / ح ٥١١) باللفظ الأوَّل . وأخرجه تسم في صحيحه . (كتاب الحج / باب لا تُشدُّ الرُّحال إلَّا إلى المساجد الثلاثة / ح ٥١٢) بلفظ الآخر من طريق ثان عنه .

لأبي . عن أبي سعيد الخدري رَوَى قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا تُشَدُّ ، وفي لفظ : لَا تُشَدُّوا الرُّحَالَ إلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ . مشجدي هَذَا وَالتَّشْجِيدُ الْحَرَامُ وَالْمُسْتَعِدُّ لَأَقْصَى أَمْرِهِ التَّشْجِيرُ ، أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها : (كتاب فصل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدنية / باب . فصل الصَّلاة في مسجد مَكَّة والمدنية / ح ١١٩٦ ، وأخرجه تسم في صحيحه . (كتاب الحج / باب سِرُّ الْمَرْأَةِ مَعَ الْمُحْرَمِ إِلَى الْحَجِّ وَغَيْرِهِ / ح ٤١٥) ونسقط الأخير لتسلم

(٧٠) * أخرجه تسم في صحيحه . (كتاب الحج / باب سِرُّ الْمَرْأَةِ مَعَ الْمُحْرَمِ إِلَى الْحَجِّ وَغَيْرِهِ / ح ٤١٥) .

بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة^(٧٣)، ومنها: أَنَّ المراد حُكْمُ المساجد فقط، وأَنَّهُ لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ فِيهِ غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ وَأَمَّا قَصْدُ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ لِمَزِيَارَةِ صَالِحٍ أَوْ قَرِيبٍ أَوْ صَاحِبٍ أَوْ طَلَبِ عِلْمٍ أَوْ تِجَارَةٍ أَوْ بُرْهَةٍ فَلَا يَدْخُلُ فِي الشَّيْءِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ وَذَكَرَتْ عِنْدَهُ الصَّلَاةُ فِي الطُّورِ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَنْهَى لِمُصَلِّيٍّ أَنْ يَشُدَّ رِحَالَهُ إِلَى مَسْجِدٍ تُبْتَعَى فِيهِ الصَّلَاةُ غَيْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَنْصِيِّ، وَمَسْجِدِي. وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض لضعف^(٧٤)، ومنها: أَنَّ المراد: قصدها بالاعتكاف فيما حكاه الحطَّابي من

هـ - " لَا يَنْهَى لِمُصَلِّيٍّ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى ". رواه البخاري

ثالث: هب أنه ظاهر في غير التحريم، فهو يدل على الكرامة، وهم لا يقولون بها، ففي "شرح
مسم" للثوري: "الضحيح عند أصحابها أنه لا يحرم ولا يكره".

فالحديث حجة عليهم على كل حال (هـ).

(٧٣) * قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - في "أحكام الجائز" ص ٢٣٠:

(إن هذا جواب كالذي قبله ساقط الاعتبار، لأنه لا دليل على التخصيص، فالوجوب ابتداء على
الحرم لا سيما وقد تأكد بفهم الصحابة الذين رووا حديث أبي بصرة، وأبي هريرة، وابن عمر،
وأبي سعيد إن صححوه - فقد امتدوا جميعاً به على السمع من الشفر إلى الطور، وهم أدركوا بالمراد
منه من غيرهم، ولذلك قال الشنماني في "سبل السلام" ٢ / ٢٥١.

(وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير محرم، وامتنعوا بها لا ينهض، وتأولوا أحاديث الباب بتأويل

بعبدة، ولا يصح التأويل إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل (هـ).

(٧٤) * قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ - في "أحكام الجائز" ص ٢٦٨:

(فتش نقد نساheen الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ - في قوله في شهر أنه حسن الحديث. مع أنه قد فيه في

(التعريب) - "كثير الأوهام" كما سبق، ومن المعلوم أن من كان كذلك فحديثه ضعيف لا

يحتج به. كما فززه الحافظ نفسه في (شرح التلحة) ثم هب أنه حسن الحديث، وإنما يكره

كذلك عند عدم المخالفة، لما وهو قد عتلف جميع الرواة الذين رووا الحديث عن أبي سعيد،

والآخرين تدبر روه عن غيره من الصحابة كما نقلت بيانه، فكيف يكون حسن الحديث مع =

بعض اسلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها ، وهو أحص من الذي قلته ، ولم أر عليه دليلاً (٧٥) . . .) .

إلى أن قال :

(قال لكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد لشامية مناصرات كثيرة وصُفّ فيها رسائل من الطرفين .

فت : يُشير إلى ما ردّ به الشيخ تقي الدين الشبكي وغيره على شُيخ تقي الدين ابن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرجل إلى زهرة قبر سيد رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من المطرفين طول ، وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدل به على

- هذه بخلافه ؟ بل هو مُكر الحديث في مثل هذه الحالة ، دون أي شك أو ريب أضف إلى ذلك أن قوله في الحديث " إلى مسجد " مثلاً لم يثبت عن شهر نفسه فقد ذكرها عنه عبد الحميد ولم يذكرها عنه لهث بن أبي سليم ، وهذه الرواية عنه أرجح لموافقتها برويات الثقات كما عرفت .

وأيضاً فإن اشتأمن في حديثه بجده فيه دليلاً آخر على بطلان ذكر هذه الزيادة فيه ، وهو قوله : أن أب سعيد البخاري احتج بالحديث على شهر لنهايه إلى الطور . فلو كان فيه هذه الزيادة التي تحصر حكمه بالمسجد دون سائر المواضع الماصلة ، لما جاز لأبي سعيد رضي الله عنه أن يحتج به عليه ، لأن الطور ليس مسجداً . وإنما هو الجبل المُقدَّس الذي كُلِّم الله تعالى موسى عليه ، فلا يشملُه الحديث لو كانت الزيادة ثابتة فيه . ولكن استدلال أبي سعيد به والحالة هذه وهذا ، لا يُعقل أن يسكت عنه شهر ومن كان معه . فكل هذا يؤكد بطلان هذه الزيادة . وأنها لا أصل لها عن رسول الله ﷺ

كتب من تقدم أنه لا دليل يُخصّص الحديث بالمسجد ، فالواجب البقاء على عمومته الذي ذهب إليه أبو محمد الجويني ومن ذكر معه ، وهو الحق (١٠٦)

(٧٥) * وقد ردّ الحافظ نفسه هذا الوجه ، فلا حاجة للتعرض له .

دفع ما ادّعاه غيره من الإجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نُقِصَ عن مالئ
 "كراهه أن يقول: زُرت قبر النبي ﷺ"، وقد أحاب عنه المُحقّقون من أصحابه بأنّه
 كراهه اللفظ أدب لا أصل الزيارة، فإنّها من أفضل الأعمال، وأجل القُرْبَت الموصّنة

(٦٦) قال علامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في التعليق على هذا الموضع من "فتح السري"
 (هذا الكلام لا بأس به، وقد التزمه الشَّيْخ، وليس في ذلك إشاعة بحمد الله عند من عرف الثبوت
 وموردها ومصدرها، والأحاديث المروية في فضل زيارة قبر النبي ﷺ كلها ضعيفة، بل
 موضوعة). كما حقّق ذلك أبو المناس في مسكه وغيره ولو صحت لم يكن فيها حُجّة على
 حواش شد الزّحال إلى زيارة قبره عليه الصّلاة والسلام من دون قصد المسجد، بل تكون عامة
 مُعَصِّفة، وأحاديث النّهي عن شدّ الزّحال إلى غير المساجد الثلاثة تخصّها وتُفْهِدُها، والشَّيْخ م
 يُنكر زيارة قبر النبي ﷺ من دون شدّ الزّحال، وإنّا لنكر شدّ الزّحال من أجلها مُجْرَدًا، عن قصد
 المسجد فتنبّه وافهم! والله أعلم). اهـ.

وقال العلامة لألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في "أحكام الحائض" ص ٦٣٠.

(قال في (فتح العلّام) ١ / ٣١٠) والأحاديث الواردة في الحديث على الزيارة الثبوتية وفصيلتها
 ليس فيها لأمر بشدّ الزّحال إليها، مع أنّها كلها ضعاف أو موضوعات، لا يصحّ شيء منها
 للاستدلال، ولم يقطع أكثر النّاس للمرفق بين مسألة الزيارة وبين مسألة الشّعْرَ بها، فصرّحوا
 حديث باب عن منطوقه الواضح بلا دليل يدعو إليه). اهـ.

نكت ولنفضله نشار إليها اتّهم الشَّيْخ الشُّكِّي - عفا الله عنّا وعنّه - شيخ لإسلام ابن تيمية بأنّه
 يُنكر زيارة القبر الثبوتية ولو بدون شدّ رحل، مع أنّه كان من الفاضلين بها، والداكرين بتقصيها
 وأدبها، وقد أورد ذلك في غير ما كتاب من كُتُب الطّيبة وقد تولّى بيان هذه "حقيقة"، وردّ تهمة
 الشُّكِّي علامة الحافظ محمد بن عبد الهادي في مؤلف كبير أسماه: (الضّارم الشُّكِّي في ردّ
 صبي الشُّكِّي) نقل فيه عن ابن تيمية الثبوتية الكثيرة في جواز الزيارة بدون شُعْرَ بها.

وأورد فيه لأحاديث الواردة في فضلها، وتكلّم عليها مُعَصِّلاً، ويصّح ما فيها من ضعف ووضوح،
 رحمه هوائل أُعْزِي كثيرة، قهقهة وحديثية وتاريخية، حري بكلّ طالب علم أن يسعى إلى
 الإحلال عليها.

ثمّ إنّ الشُّعْرَ الشُّكِّي يحكّم بصحة قول من ذهب إلى أنّ الحديث على عمومّه، لأنّه إذا كان بمنطوقه
 يسمع من الشّعْرَ إلى مسجد غير المساجد الثلاثة، مع العلم بأنّ العبادة في أي مسجد أفضل منها =

إني ذي انحلال ، وإن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع ، والله لهادي إلى الصواب^(٧٦) . قال بعض المحققين : قوله : إلّا إلى ثلاثة مساجد : المستثنى منه محدود ، فإنّ أن يُقْتَر عاتماً فيصير : لا تُشدّ الرّحال إلى مكان في أي أمر كان إلّا إلى الثلاثة ، أو أحصى من ذلك . لا سبيل إلى الأوّل لإفصائه إلى سدّ باب الشعر بتجارة وصلة الرّحم وطلب العلم وغيرها فتعيّن الثاني ، والأوّل أن يُقدّر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تُشدّ الرّحال إلى مسجد للصلاة فيه إلّا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شدّ الرّحال إلى ريادة القبر الشريف وغيره من قبور الصّالحين والله

في غير المسجد ، وقال عليه السلام : " أحبّ البقاع إلى الله المساجد " ، حتّى ولو كان ذلك المسجد هو المسجد الذي أُسّس على التّوىّأ وهو مسجد نّباء الذي قال فيه رسول الله عليه السلام : " صلاة في مسجد نّباء كفيرة " ، إذا كان الأمر كذلك فلاّ ينصح الحديث من الشعر في غيرها من المواضع أولى وأخرى ، لا سيّما إذا كان المقصود إنّما هو مسجد بُني على قبر سيّ أو صالح ، من أجل الصّلاة فيه والتّعبّد عنه .

وقد عرفت لمن من فعل ذلك ، فهل يُعفل أن يسمح الشارع الحكيم بالشعر إلى مثل ذلك ، وينتج من الشعر إلى مسجد نّباء ٢١ .

والخلاصة : إنّ ما ذهب إليه أبو محمد الجويني الشّامي وغيره من تحرّم الشعر في غير المسجد الثلاثة من المواضع الفاضلة ، هو الذي يجب المصير إليه ، فلا جرم اختاره كبار العلماء بمحقّقين المعروفين باستقلالهم في المهم ، وتمشّقه في الفقه عن الله ورسوله أمثال شيعي الإسلام ابن تيمية وابن بقيّ رحمهم الله تعالى ، فإنّ لهم البحوث الكثيرة القائمة في هذه المسألة الهامة ، ومن هؤلاء الأفاضل الشّيع ولي الله الدهلوي ، ومن كلامه في ذلك ما قال في " المتعجّبة بالعلم " ١ / ١٩٢ (كذا أمر الحديث بمصداق مواضع مُعظّمة برعمهم يرورونها ويتركون بها ، وفيه من الحرّيب والفساد ما لا يخفى ، هذا عليه السلام ، فلا يلحق غير الشّعائر بالشّعائر ، ونملا بصير درجة عبادة غير الله ، ونحن عدي أنّ القبر ، ومحل عبادة ولي من الأولياء والطّور كل ذلك سواء في الشّهي) ومنه يحسن التّسببه عليه في خاتمة هذا البحث أنّه لا يدخل في الشّهي الشعر للشّجرة وطيب النّسم ، فإنّ الشعر إنّما هو لطلب تلك الحاجة حيث كانت لا تُخصّص المكان ، وكذلك شعر ريادة الأخ في الله فإنّه هو المقصود كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في : (الفتاوى) ٢ / ١٨٦) اهـ

أعم . وقال الشبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تُشدّ الرِّحال إليها غير البلاد الثلاثة ، ومُرادي بالفضل ما شهد الشُّرع باعتباره ورثب عليه حُكمًا شرعيًا ، وأما غيرها من البلاد فلا تُشدّ إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المدويات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك عني بعضهم فرعم أن شدّ الرِّحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المسموع ، وهو خطأ لأن الاستثناء يُعدّ يكون من جنس المُستثنى منه ، فمعنى الحديث : لا تُشدّ الرِّحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلّا إلى الثلاثة المذكورة ، وشدّ الرِّحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم . اهـ

* قال الحافظ في « فتح الباري » ٣ / ٦٩ - ٧٠ : (ح ١١٩٠)

(وفيه انتهى عن شدّ الرِّحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التَّحريم لكون النبي ﷺ كان يأتي مسجد قُباء) . اهـ

قال العلامة عبد العزيز بن باز تعليقًا على هذا الموضع :

(هذا فيه نظر ، والصواب أنه للتَّحريم كما هو الأصل في نهيه ﷺ . والجواب عن حديث قُباء أن الشُّراد بشدّ الرِّحال هي أحاديث النبي الكناية عن السُّفر لا مُجرد شدّ الرِّحال . وعليه فلا إشكال في رُكوب النبي ﷺ إلى مسجد قُباء . وقد سبق لتُشّارح ما يُرشد إلى هذا في كلامه على أحاديث النبي عن شدّ الرِّحال إلى غير المساجد الثلاثة . فتنبّه ! والله الموفق) . اهـ

* وقال الحافظ في « فتح الباري » ٤ / ٩٣ (كتاب فضائل المدينة ب ٦)

(وكلُّ مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة ، لمحبيته في النبي ﷺ ، فشمّل ذلك جميع الأُرمة ، لأنه في زمن النبي ﷺ للتَّعلم منه) إلى أن قال (ومن بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ والصَّلَاة في مسجده) . اهـ

قُتْ : وقد أتى الدليل على جواز شدِّ الرِّحْلِ إلى مسجد النَّبي ، فأبى الدليل على جوازه للقبر ؟ .

راجع ما فات تعلم الحق في هذه المسألة .

• بناء المساجد على القبور :

قال الحافظ في « فتح الباري » ٥ / ٣٥١ : (كتاب الشروط / باب ١٥)
(وفي رواية موسى ابن عقيّة ، فكتب رسول الله ﷺ إلى أبي بصير ، فقدم كتابه وأبو بصير يموت ، وكتاب رسول الله ﷺ في يده ، فدفعه أبو جندل مكره وجعل عند قبره مسجدًا) اهـ .

قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - في « تحذير الشاжд » ص ٧٨ :

(أمّ بناء أبي جندل رَحِمَهُ اللهُ مسجدًا على قبر أبي بصير رَحِمَهُ اللهُ في عهد لُبيّ رَحِمَهُ اللهُ
فُشِبْهَ لا تُساوي حكايتها ولولا أنّ بعض ذري الأهواء من المُعاصرين اتَّكأَ عليها في ردِّ تلك الأحاديث المُحكّمة لما سمحت لنفسي أن أسود الصفحات في سبيل الجواب عنها ، ويثَّ بُطلانها والكلام عليها من وجهين :

الأوّل : ردِّ ثبوت البناء المزعوم من أصله لأنّه ليس له إسناد تقوم الحجّة به ولم يروه أصحاب « الصُّحاح » ، و « الثَّنِ » ، و « المسانيد » وغيرهم ؛ وأنما أورده ابن عبد البرّ في ترجمة أبي بصير من « الاستيعاب » (٤ / ٢١٢٣) مُرسلاً فدون : وله قصّة في اسفازي عجيب ذكرها ابن إسحاق وغيره وقد رواها معمر عن ابن شهاب . ذكر عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب في قصة عام الحُدَيْبِيَّة قال : ثُمَّ رجع رسول الله ﷺ فجاءه أبو بصير رجل من قريش وهو مُسلم فأرسلت قُريش في طلبه رُحْبِيسَ فقالا لرسول الله ﷺ : العهد الذي جعلت لنا أنْ تردَّ إلينا كل من جاءك مُسَلِّمًا . فدفعه النَّبي ﷺ إلى الرَّجُلَيْنِ فخرجا حتّى بلما ذا الحليفة فمروا بأُكُوفٍ من تمر بهم فقال أبو بصير لأحد الرَّجُلَيْنِ : والله إنني لأرى سيمتك ههنا جيد

يا فلان ، فاسته الآخر وقال أحل وله إنه لحيد لقد حرت به ، ثم حرت فقال له أبو بصير أربي نظراً إليه فأمكنه منه فصر به حتى برد ، وفر لأخر حتى أتى المدينة ودخل المسجد بعده فقال له النبي ﷺ حين رآه : لقد رأى هذا دعواً علينا انتهى إلى النبي ﷺ قال . قتل وله صاحبي ، وإني لمقتول فحاء أبو بصير فقال يا رسول الله ، قد والله ومي الله دمتك ، قد رددني إليهم ، فأنجدي الله منهم ، فقال النبي ﷺ : « ومن أمة مسعر حرب لو كان معه أحد » ، فلما سمع ذلك عدم الله سيرده إليهم ، فخرج حتى أتى سيف البحر قال : وبغلت منهم أبو جندل بن شهيل بن عمرو فندحق بأي بصير ... وذكر موسى بن عقبة هذا الخبر في أي بصير بأتم ألفاظه وأكمل سياقه قال : ... وكتب رسول الله ﷺ إلى أبي جندل وأي بصير ليقدما عليه ومن معهما من المسلمين فقدم كتاب رسول الله ﷺ على أي جندل وأبو بصير يموت فمات وكتاب رسول الله ﷺ بيده يقرؤه ، فدفنه أبو جندل مكانه وصلى عليه وبني على قبره مسجداً .

قلت : فأتت ترى أن هذه البقعة مدارها على الزهري فهي مؤسسة ، على اعتبار أنه تابعي صغير ، سمع من أنس بن مالك رضي الله عنه ، وكيف ما كان الأمر فلا تقوم بها حجة على أن موضع الشاهد منها وهو قوله : « وبني على قبره مسجداً » لا يظهر من سياق ابن عبد البر للبقعة أنه من مؤسس الزهري ولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عنه ، بل هو من رواية موسى بن عقبة كما صرح به ابن عبد البر ثم تجاوزه ، وابن عقبة لم يسمع أحداً من الصحابة ، فهذه الزيادة أعني قوله « وبني على قبره مسجداً » مغلطة ، بل هي عندى فائدة لأن البقعة رواية البخاري في « صحيحه » (٥ / ٣٥١ - ٣٧١) وأحمد في « مسنده » (٤ - ٣٢٨ - ٣٣١) موصولة من طريق عبد الرزاق عن معمر قال - أخبرني غروة بن الزبير عن لمسور بن محزمة ومروان بها دون هذه الزيادة وكذلك أوردها ابن إسحاق في « السيرة » عن الزهري مؤسلاً كما في « مختصر السيرة » لابن هشام (٣ - ٣٣١

٣٣٩) ووصله أحمد (٤ / ٢٢٣ - ٢٢٦) من طريق ابن إسحاق عن الزهري ، عن عروة به مثل رواية معمر وأتم وليس فيها هذه الزيادة وكذلك رواه ابن جرير في « تاريخه » (٣ / ٢٧١ - ٢٨٥) من طريق معمر وابن إسحاق وغيرهما ، عن الزهري به دون هذه الزيادة فدل ذلك كله على أنها زيادة منكورة لإعصائها ، وعدم رواية الثقات لها . والله الموفق

لوحة الثاني : أن ذلك لو صح لم يجز أن تُرد به الأحاديث الصريحة في تحريم بناء المساجد على القبور لأمرين :

أولاً : أنه ليس في القصة أن النبي ﷺ أطلع على ذلك وأقره .
ثاني : أنه لو فرضنا أن النبي ﷺ علم بذلك ، وأقره فيجب أن يُحمل ذلك على أنه قبل التحريم ؛ لأن الأحاديث صريحة في أن النبي ﷺ حرم ذلك في آخر حياته كما سبق ، فلا يجوز أن يترك النص المتأخر من أجل النص المتقدم على فرض صحته عند التعارض وهذا بين لا يحفى نسأل الله تعالى أن يحمينا من إتياع الهوى . اهـ

مسائل توحيد الأسماء والصفات

هذا المبحث من أطول وأشهر المباحث التي أخذت على الحافظ ، بل والتي تُنسب بسببها إلى مذهب الأشاعرة ، لذا يحسن بي أن أقدم له بمقدمات تفصيلية ، تُعين القارئ على معرفة القواعد التي وقع بسببها الحافظ في ما وقع فيه في هذا المبحث ، على الزعم من أنه من أعظم الناس احتياطاً للدليل ، ورعاً ، تنسأه لأهل الحديث .

القواعد التي أفسدت على الحافظ

مبحث الأسماء والصفات

١ - اعتباره آيات الصفات من المتشابهة :

قال الحافظ في « هدي الشاري » ص ١٤٣ : « استوى على العرش »

هو من المشابهة الذي يُفَوِّضُ علمه إلى الله تعالى ، ووقع تفسيره في الأصل « . اهـ .

قال العلامة ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - في « القواعد المثلى » ص ٣٥ :

(قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ : « العقل والنقل »

ص ١١٦ ح ١ المطبوع على هامش (منهاج السُّنة) :

(وأما التفويض فمن المعلوم أنَّ الله أمرنا بتدبر القرآن ، وحصصاً على عقده

وبهمه ، فكيف يجوز مع ذلك أن يُراد مِنَّا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله)

إلى أن قال ص ١١٨ : (وحيثُذَ يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مثلاً

وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء ، معناه بل يقولون كلاماً لا يعتقدون معناه ، فن :

ومعلوم أنَّ هذا قدح في القرآن والأنبياء ، إذ كان الله أنزل القرآن ، وأخبر أنَّه جمعه

هُدًى وبياناً للناس ، وأمر الرسول أن يُبلِّغَ البلاغ المبين ، وأن يُبين للناس ما نُزِّلَ

إليهم ، وأمر بتدبر القرآن وعقله ، ومع هذا فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن

صفاته لا يعلم أحد معناه ، فلا يُعقل ولا يُتدبر ، ولا يكون الرسول يبين للناس ما نُزِّلَ

إليهم ، ولا يبلِّغ البلاغ المبين ، وعلى هذا التقدير فيقول كل مُلحد ومُبتدع : لحق

في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي ، وليس في الخصوص ما يُناقض ذلك لأنَّ تلك

الخصوص مُشكَّلة مُتشابهة ، ولا يعلم أحد معناها ، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز

أن يُستدل به ، فيبقى هذا الكلام مدّاً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء ، وفتحاً

باب من يُعارضهم ويقول : إنَّ الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء لأنَّ

نحن نعلم ما نقول ونُبيِّنه بالأدلة العقلية ، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون فصلاً عن أن

يُبينوا مُرادهم ، فتبين أنَّ قول أهل التفويض الذين يزعمون أنَّهم مُشعرون للسُّنة

ولشلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد) . اهـ .

كلام الشيخ وهو كلام شديد ، من ذي رأي رشيد ، وما عليه مريد - رحمه

الله تعالى رحمة واسعة - وجمعنا به في جَنَّاتِ النعيم) . اهـ .

بد لنا مثل الإمام مالك - رحمته عن الاستواء قال : « الاستواء معلوم ، وكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » .

٢ - اعتباره المجاز في مبحث الصفات :

قال الحافظ في « فتح الباري » ١ / ٦٠٥ : (والمراد بالشأفة من قبل الله حقيقة السجوى ، ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازاً ، والمعنى يقوله عليه بالرحمة والرضوان) . اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ١ / ٦٥٠ : (قوله : « هو الله » إسناد لبياء إلى له مجاز) . اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٥ : (قوله الرحمن الرحيم اسمان من لرحمة ، أي مشتقان من الرحمة ، والرحمة لغة : الرقة والانعطاف وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز عن إنعامه على عباده ، وهي صفة فعل لا صفة ذات) . اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ٨ / ٥٧٣ : (.. وإسناد الاطمشان إلى الله من مجاز المشاكسة ، والمراد به لارمه من إيصال الخير ونحو ذلك) . اهـ

قلت : ليس في نصوص الصفات مجاز - على اصطلاح الثنكلمين - بل الرحمن الرحيم اسمان من الأسماء الحسنى متضمان صفة الرحمة على المعنى الملائق به سبحانه ، فلا حاجة إلى تأويلها بأثر من آثارها - وهو إنعامه على عباده - عند أهل السنة والجماعة ، وإذا ثبت الصفة فلا كلام عندئذ بالأدعاء بتأويلها على أنها مجاز أو تفويضها .

بين القول بالمجاز متنازع فيه أصلاً ، وتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز صلاح حدث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى المشهود لهم بالخيرية ، فلم يتكلم به أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان ، ولا أحد من المشهود لهم بالعلم من الأئمة الأعلام ، ومصاييح الهدى كتالك بن أنس ، وشعياك الشوري ،

والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وإسحاق بن زاهرته ، والثافعي ، وأحمد وغيرهم .
وم يتكلم به أحد من أئمة اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسبيويه ،
وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم .

وأما هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى ، وإنما أول من
تكلم به أبو عبيدة مقرر بن المشي ، في كتابه : « مجاز القرآن » ، وأبو عبيدة من
أهل الاعتزال كما هو معلوم ، ولم يكن مقصده فيه صرف اللفظ عن ظاهره ، وإنما
كان مقصده استخراج تفسير الآيات .

ولم يوجد هذا التقسيم في كلام أحد من أهل : الفقه ، أو الأصول ، أو
التفسير ، أو الحديث ، وغيرهم ، قبل كلام أبي عبيدة به .

فهذا الإمام الثافعي أول من جرد الكلام في أصول الفقه ، لم يقسم هذا
التقسيم ، ولا تكلم بلفظ المجاز ، وكذلك محمد بن الحسن له في المسائل المنية
على العريضة كلام معروف في « الجامع الكبير » وغيره ، ولم يتكلم بلفظ « المجاز » .
وكذلك سائر الأئمة الأول ، ولم يوجد لفظ المجاز في كلام الإمام أحمد إلا
وكان مقصده منه ما يجوز في اللغة ، كأن يقول الواحد العظيم لذي به أعوان :
نحن فعلنا كذا ، ونفعل كذا ، ونحو ذلك .

وم يرد عن أحمد - رحمه الله - مطلقاً أنه استخدم المجاز في ما شغل من
الألفاظ في غير ما وضع له .

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الصواب فيها مع القائلين برّد المجاز
مطلقاً ، ومثّر قال به شيخ الإسلام ابن تيمية الذي انتصر له في غير موضع من
محموع فتاواه ، بل وله رسالة مستقلة في ذلك اسمها : « الحقيقة والمجاز » تقع
ضمن « محموع الفتاوى » في ٢٠ / ٤٠٠ - ٤٩٧ .

وتبعه تلميذه ابن قيم الجوزية الذي استوفى هذه المسألة بحثاً في كتابه .

ويكفي أنه ردُّ لمجاز من أكثر من خمسين وجه في كتابه القِيم . « الصَّواعق
لرسلة » .

وقال بذلك غير واحد من علماء زماننا منهم :

١ - العلامة / الشَّيْطِي - كَلَفَة - .

ودلك في غير موضع من كتبه ، فله أبحاثٌ جيدة في :

- « المَذْكُورَة في أصول العقه » . ردُّ فيها على ابن قدامة الذي قال به في
كتابه : « روضة الناظر » .

- « أضواء البيان » .

وبه رسالة مُستقلة في هذا الموضوع ، سماها : « منع جواز المجاز في المنزَّل
للتَّعْبُد والإِعْجَاز » .

٢ - العلامة / مُحَمَّد بن صالح القُثَيْمِي .

الَّذِي ذَكَرَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كُتُبِهِ .

قال في « الأصول من علم الأصول » ص ٢٧ :

(تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز هو المشهور عند أكثر المتأخِّرين في القرآن
وغيره .

وقال بعض أهل العلم : لا مجاز في القرآن .

وقال آخرون : لا مجاز في القرآن ولا في غيره .

وبه قال أبو إسحاق الإسفَرَايِينِي ، ومن المتأخِّرين : مُحَمَّد الأمين
شَيْخِي ، وقد يش شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القِيم أنه اصطلاح حادث
بعد انقضاء القرون الثلاثة المُفضَّلة ، ونصره بأدلة قويَّة كثيرة تُبيِّن لمن أُصْلَحَ عليها
أنَّ هذا القول هو الضَّوَابِ . اهـ

ولأصحاب هذا القول ردود قويَّة على مخالفيهم ، سأذكر طرفاً منها بحسب

ما يتسع المقام، إن شاء الله .

ومن هذه الرموز :

١ - أنه اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة الأولى، فأثر يعوت على أمر الحيرية في العلم والعمل، ولا يتلفظ به أحد منهم كيف ينسب إلى الصنعة .
٢ - أن أول من لهج به وتبناه هم المعتزلة وأذبالهم الذين سلكوا كل مسلك تعطيل صفات لله ﷻ، ومما لا يخفى أن المجاز أصل في هذا التعطيل .
فإن من المتفق عليه عندهم أن المجاز يجوز نفيه، فلو قال قائل : رأيت أسداً يحارب في الميدان .

جاز أن نقل : لم ير أسداً وإنما رأي إنسان يحارب .

وبتطبيق هذا المثال على صفات الله عز وجل جاز تعطيلها من أولها إلى آخرها .

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول : من يدعوني فأستجيب له من يشفئني فأعطيته، من يستغفرني فأغفر له . متفق عليه . (٧٧)

فالنزول عندهم على المجاز، إذا جاز أن نمنه، إذا لا نزول على الحقيقة .
٣ - لازم انقول بالمجاز أن الكلام وضع أولاً ثم نقل بعد ذلك إلى معنى آخر، وهذا معناه أن اللمات اصطلاحية، وهنا الكلام لم ينقل به أحد قبل أبي هاشم الجبلي - من رؤوس المعتزلة - .

(٧٧) * أخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه، منها : (كتاب التهجد / باب الدعاء في صلاة من آخر الليل / ح ١١٤٥) .

وأخرجه مسلم في صحيحه - (كتاب صلاة المسافرين / باب : الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإحابة فيه / ١٦٨٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢ .

وقد دحض ذلك كله شيخ الإسلام ابن تيمية فقال في «مجموع الفتاوى»

٧ / ٩٠ : (بتصرف) :

(إن هذا لتقسيم يستلزم أن يكون اللفظ قد وُضِعَ أولاً لمعنى ، ثم بعد ذلك قد يُستعمل في موضوعه ، وقد لا يُستعمل في موضوعه ، وهذا كله إنما يصح لو ثبت أن الألفاظ العريضة وصفت أولاً لمعان ، ثم بعد ذلك استعملت فيها فيكون لها وضع مُتَقَدِّم على الاستعمال ، وهذا إنما يصح على القول بأن اللغات اصطلاحية ، وهذا القول لا نعرف أحداً من المسلمين قاله قبل أبي هاشم الخبائري .

فإنه لا يمكن لأحد النقل عن العرب أو أمة غيرهم أنه اجتمع جماعة منهم فوضعوا جميع الأسماء الموجودة في اللغة ، ثم استعمالوها بعد هذا الوضع إلا أن يقال : إن له يندهم الحيوانات من الأصوات ما يعرف به بعضهم ثرأد بعض ، وكذلك لآدميون فالمولود يسمع من ثرأيه يعلق باللفظ ، ويشير إلى المعنى فصار يعلم أن هذا اللفظ يُستعمل في ذلك المعنى ، وهكذا حتى يعرف لغة اقوم الدين نشأ فيهم دون أن يصطلحوا على وضع مُتَقَدِّم .

فقليل أن الله ألهم الثور الإنسان الثعير عما يُريده ، ويتصوره بلفظه ، وأن أوّل من علم ذلك آدم وأبناؤه علموا كما علم ، وإن اختلفت اللغات ، فهذا الإلهام كافٍ في لتطوق باللغات من غير مواضعة ، وهذا قد يُسمى : «توقيفاً» ، فمن ادّعى وضعاً مُتَقَدِّماً فقد قال ما لا علم له به ، وإنما المعلوم هو الاستعمال . هـ

٤ - اضطراب القائلون بالمجاز .

ويُرصد هنا من وجوه :

أ - اختلافهم في حد المجاز .

بعضهم يقول أن الأصل في الكلام المجاز .

قل العلماء / مُحَمَّد بن صالح القشيمين في «شرح نظم الورقات» ص ٥٢

(وهذا التقسيم قد نُوزع فيه ، ولم يكن معروفاً في عهد الصحابة ، ولا في عهد التابعين ، وإنما برز في عهد تابعي التابعين ، ثم انتشر وتوسّع ، وصار كل شيء محاراً ، حتّى دُعِيَ بعض علماء النُحو أنّ جميع اللغة مجاز ليس فيها حقيقة) . اهـ
قُلْتُ يقصد أبو مُحمَّد عبد الله بن مَتَوَيْه ، نقل ذلك عنه الرَّكَّاشِي أيضاً ، كما في : « البحر المُحيط » .

وهذا من أفسد الأقوال على الإطلاق ، لذا قال العلامة مُحمَّد بن صالح الغُثَيَيْن مُعَقِّباً على هذا القول في : « شرح نظم الوراقات » ص ٥٣ :
(والآن سي عقيدتنا على المجاز ، والأحكام كلها على المجاز ، وكل أفعان على المجاز ، لبست الثوب مجازاً ، أكلت الخبز مجازاً ، قرأت الكتاب مجازاً ، دخلت المسجد مجازاً ، صُمت اليوم مجازاً ، ولا شك أنّ هذا القول باطل) . اهـ
وبعضهم توسّع في المجاز حتّى أدخل فيه كل عامٍ شخص .
قال الأَمَدِي في « الإحكام في أصول الأحكام » : إنّ كُلَّ عامٍ شخصٌ وبو بالاستثناء فهو من باب المجاز .

ولارم الكلام أنّ قول : لا إله إلا الله ، يتحوّل إلى أصلٍ في الشُّرك بدلاً من أن يكون شعاراً للمُوحَّدين .
فإن قيل : كيف ذلك ؟ .

قُلْتُ : المجاز عند من يقول به نُقُلٌ ، إذن هناك معنى قبل النُّقل وهو : لا إله ، لما دخل عليه النُّقل - وهو الاستثناء - صار لها معنى آخر ، فلمْ أن يكون للمعنى قس النُّقل موافقاً لما كان عليه أهل الجاهليّة ، وكافة المُشركين الذين لا يقولون « لا إله إلا الله » بحال من الأحوال ، وإنما كان نزاعهم في « الألوهيّة » .

قال تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ حَلَفُهُنَّ لَعَنِيْنَهُنَّ الْعَالَمِيْنَ ﴾ [شُورَةُ الزُّمَرُف : ٩٠] .

وقال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْمَكُونَ﴾

[شورة الزحرف: ٨٧] -

وقال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنَ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [شورة المكوت: ٦٣] -

وهذا الكلام مُمتنع ، الأمدي نفسه لا يقول بذلك .

وقد بعضهم بجواره في اللغة دون القرآن ، وقد سبق الإشارة إلى أصحاب هذا القول نفاً وذكر حجتهم هناك ، وخلاصته أن المجاز أحر الكذب ، وأنه لا يُعدل عن الحقيقة بالمجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهذا مُحال على الله - تعالى - .

قُلْتُ : انقول به في اللغة يلزم منه القول به في القرآن ، من وجوه :

أ - أن الله ﷻ تحدى العرب بالقرآن وبلاغته ، فلو كان عندهم من الأساليب ما لم يشتمل عليه القرآن ما سكتوا .

ب - أن بعضها يُمكن حمله على الحقيقة .

كما في قوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَبْقُضَ﴾ (شورة الكهف: ٧٧) .

وكقوله تعالى - حكاية عن أخوة يوسف لأبيهم - : ﴿وَسَّيْلَ الْقَرْيَةِ الَّتِي

كُنَّا فِيهَا﴾ [شورة يوسف: ٨٢] .

عن جابر بن سئرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : إني لأعْرِفُ حَجَرًا

بِتَكَّةَ كَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أَتِيَتْ ؛ إني لأَعْرِفُهُ الْآنَ .

أخرجه مسلم . (٧٨)

قال العلامة الشنقيطي - رضى الله عنه - في «مُذَكِّرة في أصول الفقه» ص ٧١ :

(٧٨) * في صحيحه (كتاب المعامل / باب : فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه من

(وقوله ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَفْقَصَ﴾ [سورة الكهف ٧٧]، لا محار فيه، إذ لا مانع من حمل الإرادة في الآية على حقيقتها، لأنَّ للحمادات إرادات حقيقية يعلمها لله جلَّ وعلا، ونحن لا نعمها، ويوضح ذلك حين ائحدع لُدي كان يحطب عليه النبي ﷺ بما تحوَّن عنه إلى المنبر، وذلك الحين ناشئ عن إرادة لا نعمها إلا الله تعالى.

وقد ثبت في صحيح مسلم أنَّ النبي ﷺ قال: إني لأُعرف حَجَرَ بِمَكَّةَ كَانَ يُسْنَدُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُهَيَّئَ، إني لأُعرفه الآن. أخرجه مُسلم (٧٩).

وسلامه عليه، عن إرادة نعمها الله ونحن لا نعمها، كما صرح تعالى بذلك في قوله جلَّ وعلا: ﴿لَإِنْ يَرَوْا شَيْئًا فَلَا يُسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا يُنْفِقُونَ نَسِيحَتَهُمْ﴾ [سورة الإسراء ٤٤].

فصرح بأنَّ لا نفقهه، وأمثال ذلك كثيرة في الكتاب والسنة (١٠٠).

ولمزيد بيان في ردِّ المجاز مطلقاً، تمتع بقراءة:

- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة».

لابن قيم الجوزية.

أو «مختصره».

- «اجتماع الجيوش الإسلامية».

لابن قيم الجوزية.

- «كتاب الإيمان الكبير».

لشيخ الإسلام بن تيمية.

- رسالة الحقيقة وسمحة *

صمن * مجموع الفتاوى ٢٠ / ٤٠٠ .

شيخ الإسلام ابن تيمية .

- مبحث السحار في « مذكرة في أصول الفقه » .

لعلامة / محمد الأمين المختار لشقيطي .

- رسالة « منع جواز لمجاز في المنزلة لشعبد والإعجاز » .

لعلامة محمد الأمين المختار لشقيطي (٨٠) هـ .

٣- اعتباره التأويل مسلماً للتزويه :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ١٣ / ٤٦٦ :

(وقد ثبت ذكر لصور بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ، ثم :

إنما التفويض ، وإن التأويل ، وبانه التوفيق) . هـ

* مباحث متعلقة بالتأويل :

* معنى التأويل :

التأويل له ثلاثة معان : معيان عند الشك ، ومعنى ثالث عند المتكلمين من

الحلف .

أما معانيه عند الشك ، فامعنى الأول هو : الحقيقة التي يؤول إليها الأمر .

والمعنى الثاني هو : التفسير والبيان .

أما معناه عند المتكلمين من الحلف فهو : صرف اللفظ عن معناه الصاهر إلى

معنى مُحتمل بدليل يدل على ذلك .

وهذا الحرف لا يحتمل من ثلاث حالات :

الجماعة الأولى : أن يكون الصَّارف دليلاً سليماً ، كما في قوله تعالى . ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [سورة المائدة ٦] .
أي : إذا أردتم القيام .

وهذا ما يُسمَّى بـ : « التأويل الصحيح » أو « القريب » .
بحالة ثالثة : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لأمر يظنه الصَّارف دليلاً ، وهو ليس بدليل في نفس الأمر ، وهذا ما يُسمَّى بـ : « التأويل الفاسد » أو : « البعيد » .
كتأويل قوله ﷺ : « أَيُّهَا امْرَأَةٌ نِكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ » .^(٨١)
بأن المقصود بالمرأة : الصغيرة .

الحالة الثالثة : أن يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا للدليل أصلاً .
كقوله بعض الشيعة : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [سورة بقره ٦٧] .
يعني عائشة - رضي الله عنها - .^(٨٢)

• وحكم التأويل على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون صادراً عن اجتهاد وحسب ثقة بحيث إذا تبين له الحق رجع عن تأويله ، فهذا معفو عنه لأن هذا مُتَنَهَى وسعه وقد قال الله تعالى : ﴿ لَا يَكُفِّرُ سَنَةٌ نَدَسًا ، وَلَا وَتَمَهَا ﴾ [سورة البقرة ٢٨٦] .

الثاني : أن يكون صادراً عن هوى وتمصّب ، وله وجه في اللغة العربية فهو فسق وليس بكفر إلا أن يتضمّن نقضاً أو عينا في حق الله فيكون كُفُوراً .

(٨١) • صحيح .

أخرجه أبو داود في شتته - (كتاب النكاح / باب : في الولي / ح ٢٠٨٤)
وصححه العلامة الألباني - كَتَبَهُ في " صحيح الجامع " برقم ٢٧٠٩

(٨٢) • راجع . " معالم أصول الفقه " لمحمد بن حسين الجبراني ص ٣٩٤ .

قسم الثالث . أن يكون صدرًا عن هوى وتغصّب وليس له وجه في اللغة
عربية . فهذا كُمر لأن حقيقة التكذيب حيث لا وجه له (٨٣)

* شروط التأويل الصحيح .

للتأويل لصحيح أربعة شروط :

الشروط الأول . أن يكون اللفظ مُحتملاً لِمَعْنَى الذي تأوّلهُ للتأويل في لغة
العرب .

الشروط الثاني : إذ كان اللفظ مُحتملاً لِمَعْنَى الذي تأوّلهُ للتأويل فيجب عليه
إقامة دليل على تعيين ذلك لِمَعْنَى ، لأن اللفظ قد تكون له معانٍ ، فتعين المعنى
بحسب الحاجة إلى دليل .

الشروط الثالث : إثبات صحة الدليل الصّارف للفظ عن حقيقته وظاهره ، فإن
دليل مُدّعى الحقيقة والظاهر قائم ، لا يجوز للتداول عنه ، لا دليل صارف يكون
أقوى منه .

الشروط الرابع : أن يَشْهَدَ الدليل الصّارف للفظ عن حقيقته وظاهره عن
معارض (٨١) .

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشّعدي في « توضيح لكافية الشافية »
ص ١١٣ :

(لا يرتب عرف أن جميع مصائب التي جرت في صدر الإسلام وبعد ذلك
ووقوع الفس والافتتان والشعزبات كلها مُتَمَرِّعة عن التأويل الباصل الذي لا يتج
إلا شر .

فتأويل الباطل سبب وقوع فس لأقوال وسد الاعتقادية ، والفس المعقّدة .

(٨٣) * راجع " شرح لمعة لا اعتقاد " ص ٣٤ ، علامة مُحَمّد بن صالح النقيس

(٨٤) * راجع " معجم أصول الفقه " ص ٣٩٤ مُحَمّد بن حسين الحيراني .

فلم يرل التأويل يتوسع، وكلُّ بدعة متأخرة تُحدث من التأويلات الساطنة غير ما أحدثته التي قبلها، حتَّى وصلت الثوبة إلى ابن سينا وأتباعه فتأولوا جميع الشرائع العمميَّة والعمميَّة، وأبطل «الفراميطة» جميع الشرائع وفشروا شرائعه الكبار بتعاسير بعم لضياب بطلانها.

هذه ابداع أصلها الذي تأسست عليه التأويل الباطل المردود وأما التأويل الذي يُراد به تفسير مُراد الله ومُراد رسوله بالعُرق الموصَّنة إلى ذلك فهذه صريقة الصَّحابة والتَّابعين له بإحسان، وهي التي أمر الله ورسوله بها ومدح أهلها، وكذلك التأويل الذي هو بمعنى ما يؤل إليه الأمر من العمل بأمر الله، ومن فهم ما يؤل إليه الخبر.

فلفظ «التأويل» في الكتاب والسنة العالِب عليه هذان الأمران :

١ - مثا نفس وقروح ما أحبر الله به ورسوله.

٢ - وأما العمل بما أمر الله به ورسوله.

فالأوّل : راجع إلى التَّصديق.

والثَّاني : راجع إلى الطَّاعة والإيمان بالله ورسوله، وطاعة الله ورسوله هو الحبر كُلُّه وسبب السَّعادة والفلاح.

فتبيّن أنَّ التأويل الصَّحيح كُلُّه يعود إلى فهم مُراد الله ورسوله، وإلى العمل بالخبر، وأنَّ التأويل الباطل يُراد به صرفُ التَّصوُّص عن معاهِ الأُدي أرادَه الله ورسوله إلى بدعهم وضلالهم، وهو من أعظم ما يدخل في القول على الله بلا علم، وقول غير الحق.

ثمَّ قال بعد أن استعرض شروط صِحَّة التأويل :

(ومن المُستحيل أن يُعارض وحيه وتنزيله وقول رسوله وأصحابه والتَّابعين بحسب ما قول الثَّقة الذين بنوا أمرهم على المُحال -

تبيين أنَّ الْمُعْطَلِينَ الثَّانِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى إثبات قولهم أَيْتًا بوجه من لوجوه وهو المطلوب (اهـ)

٤ - أن ما وصف الله به نفسه قد يفهم منه التثني والتقص :

قال الحافظ رحمته الله في « فتح الباري » ٨ / ٥٩٦ ح ٤٨٤٨

(عند شرحه حديث . « لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَصْغَرَ رَبُّ الْمَرْءِ بِهَا قَدَمُهُ فَتَقُولُ قَطُّ وَعِزَّتِكَ وَزُورَى بَقُضَهَا إِلَيَّ بَقُضَ » (٨٥)) .

(وحتليل في المراد بالقدم فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة ، وهي أن تمر كما جاءت ، ولا يتمرص لتأويله ، بل تعتقد استحالة ما يورهم التقص على الله ، وحاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك) اهـ .

قال لحافظ في « فتح الباري » ١١ / ١٠٩ :

(قال بن العربي : كُلُّ صِفَةٍ تَقْنِضِي التَّثْنِيَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَصَفَ اللَّهُ بِحَقِيقَتِهَا ..) اهـ .

قل لعلامة محمد بن صالح المنجد في « القواعد المثلى » ص ٢١ :

(صفات لله تعالى تنقسم إلى قسمين ثبوتية وسلبية :

فالثبوتية : ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله ﷺ وكعبه

(٨٥) • مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أنس بن مالك .

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب تفسير القرآن / باب قوله : « وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ » [سورة ق : ٣٠] ،

ومى (كتاب الأيمان والتدوير / باب - الحلف بعبدة الله وصفاته وكلماته / ح ٦٦٦) .

ومى (كتاب التوحيد / باب : قول الله تعالى « وَهُوَ الْمَرِيضُ الْحَكِيمُ » [سورة إبراهيم : ٤])

« سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ » [سورة الصافات : ١٨٠] / ح ٧٢٨٤ .

ومسلم في صحيحه (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها / باب - الثار يدخلها الحيارون ، راجعه يدرجها الضعفاء / ح ٢٧ ، ٢٨) .

صفات كما لا نقص فيها بوجه من الوجوه، كالحياة والعلم، والقدرة، والاستواء على العرش، والوصول إلى السَّماء الدُّنيا، والوجه، واليد، وبحر دلت

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل استمع واعقل

أما الشَّعْءُ : فمما قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْحَكِيمِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [سورة النساء
٢١٣٦] . والإيمان بالله يتضمن : الإيمان بصفاته ، والإيمان بالكتب التي نزلت على
رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله ، وكوْن مُحَمَّد ﷺ رسوله
يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن رُسوله ، وهو الله ﷻ .

وأما لعقل : فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه ، وهو أعلم بها من غيره ،
وأصدق قبلاً ، وأحسن حديثاً من غيره ، فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير
تردد ، فإنَّ التردد في الخبر إنَّما يتأتى حين يكون الخبر صادراً ممن يجوز عليه
الجهل ، أو الكذب ، أو العي بحيث لا يفصح عما يُريد ، وكل هذه تعيوب الثلاثة
مُستنعة في حق الله ﷻ فوجب قبول خبره على ما أخبر به .

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى ، فإنَّ النبي ﷺ أعلم شأْن
ربه وأصدقهم خبراً وأصحهم إرادة ، وأفصحهم بياناً ، فوجب قبول ما أخبر به عن
ما هو عليه .

والصفات السلبية : ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتبه ، أو عن رسوله
ﷺ وكلها صفات نقص في حق كالموت ، والنوم ، والجهل ، والنسيان ،
والعجز ، والشَّعْب (اهـ)

٥ - إثبات الأسماء :

قد أحافظ في « فتح الباري » ١٠ / ٢١٧ : (قوله : « أنت أشأني » يؤخذ منه

حور تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين :

أحدهما : ألا يكون في ذلك ما يؤهم نقضاً .

والثاني أن يكون له أصل في القرآن . وهذا من ذاك ، فإن في القرآن : ﴿ وَإِذَا

مَرَضْتُ فَأَمُوتُ مَيْتَةً ﴾ [سورة الشعراء - ٨٠] . اهـ .

قلت . من يكفي أن يُنص على الاسم في الشئ ، من غير حاجة إلى وجود أصل

للاسم في الكتاب كما في المثال الذي ضرب به الحافظ آنفاً . فإن ما يقوله الرسول

ﷺ في منزلة ما يُلقى من القرآن .

قال تعالى : ﴿ وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ﴾

[سورة الأحزاب - ٣٤] .

قال الطبري عند تفسير هذه الآية :

(وَادْكُرْنَ مَا يقرأ في بيوتكن من آيات كتاب الله والحكمة ، ويعني بالحكمة :

ما أوحى إلى رسول الله ﷺ من أحكام دين الله ، ولم ينزل به قرآن ، وذلك لشئ .

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل) . اهـ .

قال الحافظ في « فتح الباري » ١١ / ٢٢٦ :

(وختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لأحد

أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء ، إلا إذا ورد نص إثبات في الكتاب أو

الشئ ، فقال النعمر : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت الشاذلية

والكرامية : يد دل الغفل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله حار إطلاقه على

له . وقال القاضي أبو بكر والقرظي : الأسماء توقيفية دون الصفات ، قال :

وهو المختار .) اهـ .

قال الحافظ في « فتح الباري » ١١ / ٥٣٥ :

(وفيه حوار تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي سبق به) اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٨٩ :

(وجوار اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثابتة) اهـ .

قال العلامة أحمد بن حجر آل بوطامي في منظومته المسماة « الدرر السنية في

عقد أهل السنة المرضية » :

شِفاء ربي المليك المعبود مَوْقُوفَةٌ أَيْضًا عَلَى اسْرُودِ

٦ - أن التوحيد قسم واحد :

قال الحافظ « فتح الباري » ١٣ / ٣٥٧ :

(وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل . قال الجيد فيما

حكاه أبو لقاسم القشيري : « والتوحيد إفراد القديم من المحدث » اهـ .

٧ - فيه حقيقة الصفات الفعلية :

قال الحافظ « فتح الباري » ١٣ / ٣٩٤ :

(والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل ، أن صفات الذات قائمة به ،

وصفات الفعل ثابتة له بالقدرة ، ووجود المفعول لإرادته جل وعلا) اهـ .

٨ - قوله بهلاك صفات الأفعال :

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٤٠٠ :

(وليس بجارحة ولا كالوجوه التي نشاهدها من المخلوقين ، ولو كانت صفة

من صفات الفعل لشمليها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات ، وهو محال) اهـ .

٩ - قوله بال لزوم في مبحث والصفات :

قال الحافظ في ١٣ / ٤٧٦ :

(فكما قيل النور لا يتحول التأويل لا يمنع قبول الصعود التأويل ، والتسليم أسم كما

تقدم ، والله أعلم) اهـ .

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين في « القواعد المثلى » ص ١١

(واعلم أنَّ اللارم من قول الله تعالى ، وقول رسوله ﷺ إذا صبح ن يكون لارما فهو حق ، وذلك لأنَّ كلام الله ورسوله حق ، ولازم الحق حق ، ولأنَّ به معاني عانم بما يكون لارما من كلامه وكلام رسوله فيكون مرادا وأما اللارم من قول أحد شوى قول الله ورسوله ، فله ثلاث حالات لأولى : أن يذكر للقاتل ويلترم به مثل أن يقول من ينفي الصفات المعنوية بمن يثبتها . يترم من إثباتك الصفات الفعلية لله ﷻ أن يكون من أفعاله ما هو حادث ، فيقول لمثبت : نعم ، وأنا أترم بذلك فإنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلا لما يريد ، ولا نفاذ لأقواله وأفعاله كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ يَدَاكَ لِكَلِمَتٍ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفَذَ كَلِمَتُ رَبِّي وَلَوْ جِئَا بِبَيْتِلَهِ مَدَدًا ﴾ [سورة الفجر ١٠٩] . وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِيهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذَتْ كَلِمَتُ أَمْرِ إِنَّ أَمْرَهُ عَوِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [سورة النمل ٢٧] . وتحدث آحاد معه تعالى لا يستلزم نقصا في حقه .

احال ثانية : أن يذكر له ويسمع اللارم به وبين قوله ، مثل أن يقول الشفي لصفات لمن يثبتها : يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مُشابهًا لمخلق في صفاته ، فيقول لمثبت : لا يلزم ذلك ، لأنَّ صفات الخالق مُضافة إليه لم تذكر مُطلقة حتى يمكن ما أُرمت به ، وعلى هذا فتكون مُختصة به لائقة به ، كما أنك أيها الثاني لصفات تُثبت لله تعالى دائما وتسمع أن يكون مُشابهًا للمخلق في ذاته ، فأبي فرق بين الذات والصفات ؟ .

ولحكم اللازم في هاتين الحالين ظاهر .

بحال الثالثة : أن يكون اللازم مسكوتا عنه ، فلا يذكر بالترم ولا منع ، فحكمه في هذه الحال أن لا يُنسب إلى القائل ، لأنَّه يحتمل لو ذكر له أن يترم به أو يسمع للارم ، ويحتمل لو ذكر له فبيِّن له لزومه ويُطلانه أن يرجع عن قوله لأنَّ

فساد اللارم يدل على فساد المزوم .

وسرود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لارم القول قول
 فإن قيل : إذا كان هذا اللازم لارماً من قوله ، لزم أن يكون قولاً له ، لأن ذلك
 هو الأصل لا سيما مع قرب اللارم .

قلت : هذا مدفوع بأن الإنسان بشر ، وله حالات نفسية وحارجية توجب
 الدُّخُول عن اللارم ، فقد يفعل ، أو يسهو ، أو يتعلق فكره ، أو يقول القول في
 مصابيح المضطربات من غير تفكير في لوازمه ، ونحو ذلك (اهـ)

١٠ - قوله بالتفويض البدعي :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ٨ / ٥٩٦ ح ٤٨٤٨ :
 (عند شرحه حديث : لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ : هَلْ مِنْ مَرْبٍ ، حَتَّى يَنْضَعَ رَبُّ
 الْبِعُزَةِ فِيهَا قَدَمَهُ ، فَتَقُولُ : قَطُّ قَطُّ وَبِعْرَتِكَ ، وَتَزَوِي بِغَضَبِهَا إِلَى بَعْضِ^(٨٦)) .

(واعتُيِف في الثراد بالقدم فطريق الشلف في هذا وغيره مشهورة ، وهي أن
 تُمر كما جاءت ، ولا يُتمرض لتأويله ، بل نعتقد استحالة ما يوهم انتقص على الله ،
 وحاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك) اهـ

قال الحافظ في « فتح الباري » ١٣ / ٣٩٥ :

(وانضروب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض إلى الله في جميعها ،
 والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان بيه إثباته أو تنزيهه
 عنه على الإجمال ، وبالله التوفيق) اهـ

١١ - اضطرابه في تحديد أهل السنة والجماعة :

قال لحافظ في « هدي الشاري » ص ٢١٩ :

(قوله : « أطولهم يدًا » أي أسمحهم ، ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث

(٨٦) * سبق تخريجه في الحاشية السابقة .

مُصافاً إلى الله تعالى ، وأتفق أهل السنة والجماعة على أنه ليس الشراء بأيدي الحرحة
أُتِي هي من صفات المحدثات .

وأُستو ما جاء من ذلك وآمنوا به ؛ فمنهم من وقف ولم يتأوّر ، ومنهم من
حمل كل لفظ منها على المعنى الذي ظهر له ، وهكذا عملوا في جميع ما جاء من
أمثال ذلك (. اهـ

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ١٣ / ٣٥٧ :

(وأما أهل السنة ففهموا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل .

قال ابن الجنيّد فيما حكاه أبو القاسم القشيري : « والتوحيد أفراد القديم من
المحدث (. اهـ

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ٣٠ / ١١٤٥ :

(قوله : « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى » ^(٨٧) استدلل به من أثبت الجهة ، وقار : هي
جهة الغزو ، وأنكر ذلك الجمهور ؛ لأن القول بذلك يُفْضِي إلى التَّحْيِيز - تعالى الله
عن ذلك -) . اهـ

وقار - رحمه الله - في « فتح الباري » ٧ / ١٢٤ ح ٣٨٠٣ :

(فمعتقد سلف الأمة ، وعلماء السنة من الخلف أن الله مُنَزَّهٌ عن الحركة
ولتحوّل ...) . اهـ



(٨٧) * سبق بحريجه في الحاشية رقم ٧٧ .

مُخَالَفَاتُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي

فِي تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

وقد قُمتُ بترتيبها على حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لِيَسْهَلَ الْوُصُولُ إِلَيْهَا مُعْرَدَةً

١ - اسْتَطَابَةُ الرُّوَائِحِ :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في فتح الباري ٤ / ١٠٥ ح ١٨٩٤ .

- عبد شرحه لقوله تعالى في الحديث القدسي : « لَخُلُوفُ عَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ

عند الله من ريح البسك » (٨٨) .

(اخْتِيفَ فِي كَوْنِ الْخُلُوفِ أَطْيَبُ مَعَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَعٌ عَنْ اسْتَطَابَةِ
الرُّوَائِحِ ، إِذْ ذَاكَ مِنْ صِفَاتِ الْحَيَوَانَ ، وَقِيلَ : عِندَ الْمَلَائِكَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّ اللَّهَ يَجْزِيهِ
فِي الْآخِرَةِ فَتَكُونُ نَكْهَةً أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْبِسْكَ ، وَقِيلَ : إِنَّ صَاحِبَهُ يَنَالُ مِنَ الثُّوبِ
مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ رِيحِ الْبِسْكَ ، وَقِيلَ : رِضَاهُ بِهِ وَثَنًاؤُهُ عَلَيْهِ) . اهـ

قُلْتُ : وَقَدْ ذَهَبَ الْحَافِظُ فِي هَذَا مَذْهَبَ التَّنْزِيهِ - هِيَ اعْتِقَادُهُ - فَاضْطَرَّ إِلَى
التَّأْوِيلِ ، وَتُجَابَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَوَّلُهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ التَّأْوِيلَ لَا يَبْذُلُهُ مِنْ صَارْفٍ ، وَهَذَا الصَّارِفُ عِنْدَ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ
لَا يَحْلُو مِنْ ثَلَاثِ حَالَاتٍ :

أَحَدُهُ الْأَوَّلَى : أَنَّ يَكُونُ الصَّارِفُ دَلِيلًا مُلِيْمًا .

وهذا ما يُسَمَّى بـ : « التَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ » أَوْ « الْقَرِيبُ » .

أَحَدُهُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِأَمْرِ يَطْنُهُ الصَّارِفُ دَلِيلًا ، وَهُوَ

(٨٨) * شرحه شحاردي في مواضع عديدة من صحيحه ، وبعضها بِالْعَاقِلِ أَصُولُ مِنْ بَعْضِ ، وَمِنْ

المواضع تُنْبِئُ دَكْرَهَا عَلَى التَّحْوِ الَّذِي يَحْسُ بِصَدَدِهِ . (كِتَابُ التَّوْحِيدِ / ب - عَمَّا هُوَ لَهُ

تَعَالَى « يُرِيدُونَ أَنْ يُسْخِطُوا كَلِمَةَ اللَّهِ » [سورة الفتح : ١٥] / ح ٧٤٩٢ ،

ليس بدليل في نفس الأمر ، وهذا ما يُسمَّى بـ : « التأويل القاسد » أو « السعيد » .

احسانة الثالثة : أنَّ يكون صرف اللفظ عن ظاهره لا للدليل أصلاً

وكلام الحافظ = كَلْفَه = ممَّا لا دليل عليه ، وإنَّ سلَّمنا بأنَّ هذا الذي ذهب

إليه الحافظ = كَلْفَه = قابل للتأويل لزمنا أنَّ نُحقِّق فيه بعض الشروط حتى نقبل

ويصح .

وللتأويل الصحيح أربعة شروط :

لشُرْط لأوَّل : أنَّ يكون اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوَّله المتأوِّل في

نُسخة العرب .

الشُرْط ثنائي : إذا كان اللفظ مُحتملاً للمعنى الذي تأوَّله المتأوِّل فيجب عليه

إقامة الدليل على تعيين ذلك المعنى ، لأنَّ اللفظ قد يكون له معاني ، فتعين المعنى

يحتاج إلى دليل .

الشُرْط الثالث : إثبات صُحَّة الدليل الصَّارف للفظ عن حقيقة وجاهه ، فإنَّ

دليل مُدَّعي الحقيقة والظاهر قائم ، لا يجوز التدول عنه إلَّا بدليل صرف يكون

أقوى منه .

الشُرْط الرابع : أنَّ يسلَّم الدليل الصَّارف للفظ عن حقيقة وجاهه عن

معارض .

قُدَّتْ : وبعرض تأويل الحافظ على ما مرَّ نجده غير مُعتبر من وجوه :

- أنَّه ممَّا لا دليل عليه .

- وإنَّ كان المعنى مُحتمل ، فإجراء الظاهر أولى لأنَّ دليل مُدَّعي الظاهر قائم .

- أنَّ إجراء الظاهر على حقيقة غير مُمتنع ، وإنَّما المُمتنع هو مُشابهة الله ﷻ

لمحبوب فيها ، فهو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١١٦]

قال العلامة ابن قيم الجوزية كَلْفَه في « الوابل الصَّيْب » ص ٣٠

(وتأويلهم إياه بالتشاء على الصائم والرضا بفعله ، على عادة كثير منهم بالتأويل من غير ضرورة ، وأي ضرورة تدعو إلى تأويل كونه أطيب عند الله من ريح المسك بشاء على فاعله والرضا بفعله ، وإخراج اللفظ عن حقيقته ؟ ، وكثير من هؤلاء يُشَيِّئ لفظ معنى ثُمَّ يدَّعي إرادة ذلك المعنى بلفظ النص من غير نظر منه إلى استعمال ذلك اللفظ في المعنى الذي عيّنه أو احتمال اللغة له ، ومعلوم أن هذا يتضمن الشهادة على الله تعالى ورسوله ﷺ بأن مراده من الكلام كَيْت وكَيْت ، فإن لم يكن معلوماً بوضع اللفظ لذلك المعنى أو عُرف الشرع ﷺ وعاداته المُطَرَّدة أو الغالبة باستعمال ذلك اللفظ في هذا المعنى أو تفسيره به ، وإلا كانت شهادة باطلة ، وأدى أحوالها أن تكون شهادة بلا علم . ومن المعلوم أن أطيب ما عند الناس من لذة رائحة المسك ، فمثل النبي ﷺ هذا الحلو عند الله بطيب رائحة المسك عندنا وأعظم ، ونسبة استطابة ذلك إليه سبحانه وتعالى كنسبة سائر صفاته وأفعاله إليه فإنها استطابة لا تماثل استطابة المخلوقين ، كما أن رضاه وغضبه وفرحه وكراهته وحبه وبغضه لا تماثل ما للمخلوق من ذلك ، كما أن ذاته سبحانه وتعالى لا تُشبه ذوات خلقه وصفاته لا تُشبه صفاتهم وأفعاله لا تُشبه أفعالهم . وهو سبحانه وتعالى يستطيب الكلم الطيب فيصعد إليه ، ويعمل الصالح فيرفعه ، وليست هذه الاستطابة كاستطابتنا .

ثُمَّ تأويله لا يرفع الإشكال ، إذا ما استشكله هؤلاء من الاستطابة يزم منه في الرضا ، فإن قل رضا ليس كرضا المخلوقين ، فقولوا استطابة ليست كاستطابة المخلوقين ، وعلى هذا جميع ما يجيء في الباب (١٠هـ)

٢ - الاستواء :

قل المحفوظ - كَلَّمَ - في هدي الشاري ، ص ١٣٦ .

(قوله « استوى على العرش » هو من المُتَشَابِه الذي يُعْوَض عنه إلى الله تعالى ، ووقع تفسيره في الأصل) ١٠هـ

كُنْتُ وقد سبق الرد على جعل آيات الصفات من المُنشأه في محث
« اقواعد التي أفسدت على الحافظ مبحث الأسماء والصفات » القاعدة الأولى
اعتباره آيات الصفات من المُنشأه .

قال الحافظ رحمته في « فتح الباري » ١ / ٦٠٥ ح ٤٠٥ .
عبد شرحه حديث : (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي لُقَيْلَةٍ ،
فَشَقَّ ذَبِكَ عَلَيْهِ حَتَّى رَمَى فِي وَجْهِهِ ، فَقَامَ فَحَكَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ : إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي
صَلَاتِهِ ، فَإِنَّهُ يَسْجِي رُؤْيَا أَوْ إِنْ رُؤْيَا يَنْتَه وَتَيَّنَ الْقَبْلَةَ ، فَلَا يَنْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ فَيَسَّ فَيَنْبِيهِ ،
وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ أَحَدَ طَرَفَ رِذَائِهِ فَيَنْصَقُ فِيهِ ، ثُمَّ رُدَّ بِلَفْظِهِ عَلَى
بَعْضٍ ، فَقَالَ : أَوْ يَقُولُ هَكَذَا) . (٨٩)

(وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته) . اهـ

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رحمته - في الرد على الحافظ في الموضع
مُشار إليه آنفاً :

(ليس في الحديث المذكور رد على من أثبت استواء الرب سبحانه على
العرش بذاته ، لأنَّ الخصوص من الآيات والأحاديث في إثبات استواء الرب سبحانه
على العرش بذاته مُحْكَمَةٌ قطعية واضحة لا تحتمل أدنى تأويل ، وقد أجمع أهل
السنة على لأخذ بها ، والإيمان بما دلت على الوجه الذي يليق بالله سبحانه من
غير أن يُشابه خلقه في شيء من صفاته . وأما قوله في الحديث : « فَإِنَّ اللَّهَ قَبِلَ

(٨٩) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ من حديث أنس بن مالك رحمته .

أُخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة / باب حَكَّ الْبِرَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ ح ٢٠٥)
ومى ، كتاب الصلاة / باب لِيَزُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ح ٤١٢)
وشبه في صحيحه (كتاب المساجد ومواضع الصلاة / باب : التَّهَيُّعُ عَنِ الْبَصَاقِ مِنَ الْمَسْجِدِ ،
في الصلاة وغيرها / ح ٥٠) .

وَجْهه إِذَا صَلَّى « وفي لفظ : « فَإِنَّ رَبَّهُ يَبْهَتْهُ وَيَكِينُ الْقِبْلَةِ » فهذا مُحْتَمَلٌ يجب أَنْ يُفسَّرَ بما يوافق الثُّبُوتَ المُحْكَمَ . كما أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك ، ولا يحوز حمل هذا اللفظ وأشابهه على ما يُناقض ثُبُوتَ الاستواء الَّذِي أثبتته الثُّبُوتُ القطعية لمُحْكَمَةِ الصُّرِيحَةِ . والله أعلم (١٠٠هـ)

قال أبو نصر الوائلي الشَّجَرِي في كتاب « الإبانة » له :
(وَأُثْمِنَا : كاشُورِي ، وَمَالِكُ ، وَالْحَمَّادِيْنَ ، وَابْنُ عُيَيْسٍ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالْعَصِيْبُ ، وَأَحْمَدُ وَسَحَابُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ بِذَاتِهِ ، وَأَنَّ عِلْمَهُ بِكُلِّ مَكَانٍ) . ١٠٠هـ
وقال أبو الحسن الكرخي الشَّافِعِي :
عَقَالَتُهُمْ أَنَّ الْإِلَهَ بِذَاتِهِ عَلَى الْعَرْشِ مَعَ عِلْمِهِ بِالْغَوَائِبِ (٩١)
٣ - الْأَصَابِعُ :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في « فتح الباري » ٨ / ٥٥١ ح ٤٨١١ :
عند شرحه حديث : (قَالَ جَاءَ خَبِيرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ السَّمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالْأَرْضَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالْجِبَالِ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالشَّجَرِ وَالْأَنْهَارِ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ ، ثُمَّ يَقُولُ يَدِيهِ : أَنَا الْمَلِكُ ، فَضَجَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) . (٩١)

(٩٠) * رجع : مُختَصَرُ الْعُلُوِّ ص ٢٥٥ .

(٩١) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أُخرجه البخاري في صحيحه : (كتاب تفسير القرآن / باب : باب قوله « وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ » [سورة الزمر : ٦٧] / ح ٤٨١١)
وفي (كتاب التوحيد / باب : « لَيْلَا خَلَقْتَ بِمَنْكَ » [سورة ص : ٧٥] / ح ٧٤١٤ ، ٧٤١٥) .
وفي : (كتاب التوحيد / باب قول الله تعالى « إِنَّ اللَّهَ يَمْلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا » [سورة طه : ٤١] / ح ٧٤٥١) .

ومسلم في صحيحه . (كتاب صفة الشافقين / باب صفة القيامة والجنة والنار / ح ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢)

(قل من هورك : يُحتمل أن يكون المراد بالإصبع إصبع بعض المخلوقات ، وما ورد في بعض طرقه : « أَصَابِعُ الرُّخْمَيْنِ » يدل على القُدرة والعلو) .
قال لشعاري في « لوامع الأنوار » ١ / ٢٢٧ :

(قال بعض المحققين : هذا الحديث من جملة ما تنزه الشف عن تأويله كأحاديث السمع والبصر واليد فإن ذلك يُحمل على ظاهره ، ويجري بلفظه الذي جاء به من غير أن يُشبهه بشبهات الحس ، أو يُحمل على معنى المجاز في الأنساع ، بل يعتقد أنها صفات لله تعالى لا كيفية لها ، قال : وإنما تنزهوا عن تأويل هذا لقسم لأنه لا يلتزم معه ولا يُحمل ذلك على وجه يرتضيه العقل إلا ويُسمع منه اكتاب والسنة من وجه آخر .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رُوح الله روحه - في رسالته « القدوة » :
(إذا قال قائل : ظاهر النصوص مُراد أو ليس بمُراد ؟ ، فإنه يُقال له : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفت المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مُراد ، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يُسكنون هذا ظاهرها ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كُفُورًا وباطلاً والله أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كُفر وإضلال إلى أن قال : قوله ﷺ : « إِنَّ الْقُبُوتَ نَيْنَ إِبْطِغَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرُّخْمَيْنِ »^(٩٢) ، فقالوا قد عُلِمَ أن ليس في قلوبنا أصابع لحق ، فيُقال لهم : لو أُعْصِيتُمْ لِنُصُوصِ حَقِّهَا مِنَ الدَّلَالَةِ لَعَلِمْتُمْ أَنَّهَا لَمْ تَدُلْ إِلَّا عَلَى حَقِّ ، أما لو حد فقله ﷺ : « الْحَجَرُ الْأَشْوَدُ يَبِينُ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ ، فَمَنْ ضَافَحَهُ وَقَتْنَهُ

(٩٢) * أخرجه مُسلم في صحيحه - (كتاب القدر / باب - تصريف الله تعالى القُدوب كيف شاء

ح ١٧) . من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

فَكَانَتْ صَافِحَ اللَّهِ وَقِيلَ يَمِينُهُ ^(٩٣) . صريح في أَنَّ الحجر الأسود ليس هو صفة الله ، وقيل يمينه فالمشبه ليس هو المشبه به ليس هو المشبه به إلى أن قال . قوله ^(٩٤) : إِنْ لَقُوتَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ . فإنه ليس هي ظاهرة أنَّ القلب مُتَّصِلٌ بالإصبع ولا مُعَاسٍ لها ولا أَنَّها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مُباشرة يديه ، وإذا قيل : السحاب المُسَخَّر بين السموات والأرض سم يقتض أن يكون مُعَامِنًا للسماء والأرض ، ونظائر هذا كثيرة ، فمذهب السلف في هذا ونظائره من الأخبار المُتشابهة الواردة في صفات الله عزَّ وجلَّ ما بلغنا وما سمَّ يُلَفِّنا من صَحِّح عنه ^(٩٥) اعتقاداً فيه وفي الآي المُتشابهة في القرآن أن نقسبها ولا نردُّها ولا نتأوَّنها بتأويل المُخالفين ، ولا نحملها على تشبيه المُشبهين ولا نزيد عليها ولا نُنقص منها ولا نُفسِّرُها ولا نُكَيِّفُها فنُطلق ما أطلقه الله ، ونُفسِّر ما فسَّره رسول الله ^(٩٦) وأصحابه والتابعون والأئمة المرحومون من السلف المعروفين بأدبهم وأمانة رضوان الله عليهم أجمعين ، فهذا مذهب سلف الأئمة وسائر الأئمة ، والعدول عنه وصمة ، والالتفات إلى سواءه نقمة وبالله التوفيق) . اهـ

(٩٣) * مُتَّكَر .

أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٧) ، والمحطوب في "تاريخ بغداد" : (٦ / ٣٢٨) .
وهو بن الجوري في "المعلل الواهي" (٢ / ٨٤ / ٩٤٤) من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي ،
حدث أبو نعيم الفضل بن عيسى عن محمد بن السكندر عن جابر مرفوعاً .

الكاهلي هذا قال في المحطوب : روي عن مالك وغيره من الزعماء أحاديث مُتَّكَرَة ، ثُمَّ ساق له هذا
حديث ثم روى تكديمه عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وقد كذَّبه أيضاً موسى بن هارون ، وأبو رُعة ،
وقال بن عدي عقب الحديث : هو في عداد من يضع الحديث

وجه أيضاً أبو نعيم الفضل بن عيسى ، قال فيه ابن الجوري : لا يصح ، وأبو معشر صحيح .

قال ابن الجوري . حديث لا يصح ، وقال ابن العربي : هذا حديث باطل فلا يلتزم إليه

بتصرف من "سلسلة الأحاديث الضعيفة" للعلامة الألباني كِتَابُكَ ، رقم ٢٢٣

(٩٤) * سبق تحريجه في الحاشية رقم ٩٢ .

٤ - الحياء :

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ١ / ٣٨٩ ح ٢٨٢

(قوله : « فاشْتَحْيَا اللَّهَ مِنْهُ »^(٩٥) ، أي : رحمه ولم يُعَاقِبْهُ) اهـ

وقال في « فتح الباري » ١ / ٢٧٦ :

(قوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَحِي مِنَ الْحَقِّ »^(٩٦) ، أي : لا يأمر بالحياء

من الحق) . اهـ

قال الحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ١ / ٣٨٩ ح ٢٨٢ :

(قوله : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَشْتَحِي مِنَ الْحَقِّ » ، المراد من الحياء هنا معناه التوقير ،

وإنكاره الشرعي غير كله ، وقد تقدّم في كتاب الإيمان أَنَّ لحياء نعمة : تغفّر

وإنكاره ، وهو مُستحيل في حق الله تعالى فيحمل على أَنَّ المراد أَنَّ الله لا يأمر

بالحياء في الحق ، أو : لا يمنع من ذكر الحق ، وقد يُقال : إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ

فِي الْإِثْبَاتِ) . اهـ

(٩٥) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أبي وليد الليثي .

أُخْرِجَ النَّحَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ . (كتاب العلم / باب : من قعد حيث ينتهي به المجلس ، ومن رأى
فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا / ح ٦٦) .

وفي . (كتاب الصلاة / باب . الجلق والجلوس في المسجد / ح ٤٧٤) .

وَأُسْلِمَ فِي صَحِيحِهِ (كتاب السلام / باب : من أتى مجلساً فوجد فرجة فجلس فيها أولاً ورواهم
/ ح ٦٦) .

(٩٦) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث ثُمٍّ سلمة .

أُخْرِجَ النَّحَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ ، مِنْهَا (كتاب العلم / باب الحياء في
نعم / ح ١٣٠) .

وَأُسْلِمَ فِي صَحِيحِهِ . (كتاب الحيض / باب : وجوب الغسل على المرأة بحروج نسي منها
/ ح ٣٢)

٥ - الخُلَّة :

قال الحافظ رحمته الله - في ٦ / ٣٨٩ : كتاب الأنبياء ج ٨ .

عند قوله تعالى : ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [سورة البقرة ١٢٥]

(والخليل فعيل بمعنى فاعل ، وهو من الخُلَّة ، بالضم ، وهي الصداقة والمحنة التي تحللت القلب فصارت حلاله ، وهذا صحيح بالنسبة إلى ما في قسب إبراهيم من حب الله تعالى ، وأما إطلاقه في حق الله تعالى فعلى سبيل المقابلة ، وقيل : لخدمة أصلها الاستصحاء ، وسُمِّي بذلك لأنه يوالي ويُعادي في الله تعالى ، وخُلَّة الله نصره وجعله إمامًا) اهـ .

وقال أيضًا في : فتح الباري ، ٧ / ٢٣ ح ٣٦٥٧ :

(أمد خُلَّة الله للعبد فيمعنى نصره له ومعاونته) اهـ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته الله - في «مجموع الفتاوى» ١٠ / ٢٠٣ :

(و « خُلَّة » هي كمال المحبة المستلزمة من العبد كمال العبودية لله ، ومن ادّعى شبحه كمال الربوبية لعباده الذين يُحبهم ويُحِبُّونه ، ونفد « العبودية » يتضمن كمال العدل ، وكمال الحب ، فإنهم يقولون : قلب مُتَّيَّم إذا كان مُتَّعِبًا لمحَبوب ، وانُتَّيَّم المُتَّعِد ، وتيم الله عبده ، وهذا على الكمال حصل لإبراهيم ومُحمَّد صلى الله عليهما وسلَّم ؛ ولهذا لم يكن له من أهل الأرض خليل ، إذ الخُلَّة لا تحتل الشُّركة فإنه كما قيل في المسمى .

فد تَحَلَّلَت مسالك الرُّوح مِنِّي وبدا سُمِّي الخليل خليلًا) اهـ .

وقد قدّمنا مرارًا وتكرارًا أنَّ الحقَّ في مسألة الأسماء والصفات هو إثبات ما أُنشئ الله نفسه من غير تشبيه ، ولا تعطيل ، ولا تجسيم ، ولا تأويل ، ولا تكييف فإن قيل في صفة « الخُلَّة » ما قاله الحافظ أو نحوه قلنا للقاتل : أله ذات ، سيقول : نعم ، فنقول : ألك ذات ، سيقول : نعم ، فنقول : ذاتك ، تُشبه ذات الله ؟ ،

سيقول . لا ، قل : هكنا لله خُلَّة ، وللمخلوق خُلَّة ، ولكن خُلَّة الله لا تُشبه خُلَّة
المخلوق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى : ١١] .

وإنكار انحصار ، وإثبات البعض يُعدُّ من باب التناقض ، أمّا إنكار الكل فمن
باب الإلحاد في أسماء الله وصفاته .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» ٥ / ١٢٧ :

(كثير من الناس يتوهم في بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ،
أنها تُماثل صفات المخلوقين ، ثم يُريد أن ينفي ذلك الذي فهمه ، فيقع في أربعة
أنواع من المحاذير :

- أحدها : كونه مثل ما فهمه من الخصوص بصفات المخلوقين ، وظنُّ أنَّ
مدلول النص هو التمثيل .

- الثاني : أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطَّله بقيت الخصوص ، وظلَّه لشيء
الذي ظلَّه بالله ورسوله - حيثُ ظنُّ أنَّ الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل
- قد عطَّل ما أودع الله ورسوله في كلامهما مكن إثبات الصفات به واسماني
الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى .

- الثالث : أنه ينفي تلك الصفات عن الله تعالى بغير علم : فيكون مُعطِّلاً بما
يستحقُّه الرب .

- رابع : أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات
والحمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطَّل به صفات اكمال التي
يستحقُّها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطَّل الخصوص عما دلَّت عليه
من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات ، فيجمع في كلام الله وفي
الله بين التعصيص والتمثيل ، فيكونُ مُلحدًا في أسماء الله وآياته) اهـ

قال الحافظ - رحمه الله - في «فتح الباري» ١ / ١٤٧ ح ٤١٥٥ .

(در سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة، وأما رؤية نبي ﷺ فذاك لدليل آخر) اهـ .

وهذا الذي ذهب إليه الحافظ من جواز رؤية النبي ﷺ لله بعيني رأسه في الدنيا ﷺ مردود من وجوه :

لوجه الأول : أن أدلة المثبتين للرؤية محل نزاع إما من ناحية الثبوت أو من ناحية الإدالة، فأقصى ما يستدل به في هذا الباب :

- حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : زَأَبْتُ رَبِّي ﷻ .

أخرجه أحمد في المسند : (١ / ٢٨٥ ، ٢٩٠) .

- حديث معاذ بن جبل : اخْتَبَسَ عَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلَاةِ

الصُّبْحِ ، حَتَّى يَكُونَا نَتَرَايَ عَنِ الشَّمْسِ ، فَمَخْرَجَ سَرِيحًا فَتَوَبَّ بِالصَّلَاةِ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ دَعَا بِصُورِهِ ، فَقَالَ لَنَا : «عَنِ مَصَافِكُمْ كَمَا أَنْتُمْ» ، ثُمَّ انْقَلَبَ إِلَيْنَا ، ثُمَّ قَالَ : «أَنَا إِنِّي سَأَعُدُّكُمْ مَا حَسَنِي عَنْكُمْ الْغَدَاةَ ، أَنِّي قُتِلْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي ، فَتَنَسَّكْتُ فِي صَلَاتِي فَاسْتَقَلْتُ ، فَبَدَأَ أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَبِ صُورَةٍ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ . قُلْتُ : لَيْبِكَ رَبِّ . قَالَ : فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى ؟ قُلْتُ : لَا أَذْرِي رَبِّ . قَالَتْ ثَلَاثًا . قَالَ : فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيْ ، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَابِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ وَغَرَفْتُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، قُلْتُ : لَيْبِكَ رَبِّ . قَالَ : فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى ؟ قُلْتُ : فِي الْكَفَّازَاتِ . قَالَ : مَا هُنَّ ؟ قُلْتُ : مَشْيُ الْأَقْدَامِ إِلَى الْخَمَاعَاتِ ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ ، وَاسْتِبَاحُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ ، قَالَ . ثُمَّ يَمُّ ؟ قُلْتُ . إِيْطَاعُ الطَّعَامِ ، وَلَيْسَ الْكَلَامِ ، وَالصَّلَاةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ يَنَامُ ، قَالَ . مَلْ . قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ ، وَحُبَّ الْمَسْكِينِ ، وَأَنْ

تُعَيِّرُ لِي وَتَرْحَمُنِي ، وَإِذَا أَرَدْتَ مِنِّي قَوْمٌ فَتَوَفِّي غَيْرَ مَفْتُونٍ ، أَسْأَلُكَ حُبَّكَ ، وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى حُبِّكَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهَا حَقٌّ فَأَدْرُسُهَا ثُمَّ تَعَلَّمُوهَا .

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب تفسير القرآن / ح ٣٢٣٥) .

- حديث ابن عباس - الموقوف عليه - :

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ : ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ﴾ [سورة النجم ١٣ - ١٤] ، ﴿ فَأَتَيْنَا إِنْ شَاءَ رَبُّنَا ﴾ [سورة النجم ١٠] ، ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [سورة النجم ٩] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ .

أخرجه الترمذي في سننه : (كتاب : تفسير القرآن / ح ٣٢٧٩) .

- وكذا ما جاء عن ابن عباس : أتعجبون أن تكون الخلعة لإبراهيم عليه السلام ، والكلام لموسى عليه السلام ، والرؤية لـ محمد ﷺ .

أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب : السنة : (١٩٢/١ ح ٤٤٢) .

وصححه العلامة الألباني - رحمه الله - في : ظلال الجنة في تخريج السنة .

- واستدلوا بقول الإمام أحمد - رحمه الله - في رسالة عبدوس بن مالك لعصاة عنه في : أصول السنة :

(والإيمان بالرؤية يوم القيامة ، كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصَّحاح ، وأنَّ النبي ﷺ قد رأى ربه ، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ صحيح ، رواه قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه المحكم بن أبيان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، ورواه علي بن الزيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس ، والحدِيث عندما على صاهره كما جاء عن النبي ﷺ ، والكلام فيه بدعة ، ولكن يؤمن به كما جاء على ظاهره ، ولا تُنَاطَرُ فِيهِ أَحَدًا) . اهـ .

قُتْ . وهذا الذي مر من الاستدلالات مدفوع :

- أم حديث ابن عباس فقد وردت رواية أخرى عن ابن عباس جاء فيها تقييد

الرؤية بالقلب .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ﴿ مَا كَذَبَ الْفَوَاحِشُ مَا رَأَى ﴾ [سورة الشع ١١] قَالَ : رَأَى بِقَلْبِهِ .

أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : معنى قول الله ﷻ :

وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رُبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ / ح ٢٨٤) .

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : ﴿ مَا كَذَبَ الْفَوَاحِشُ مَا رَأَى ﴾ [سورة الشع ١١] ، ﴿ وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ﴾ [سورة الشع ١٢] . قَالَ : رَأَى بِفَوَاحِشِهِ مَرَّتَيْنِ .

أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الإيمان / باب : معنى قول الله ﷻ :

وَلَقَدْ رَأَى نَزْلَةَ أُخْرَى ، وَهَلْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رُبَّهُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ / ح ٢٨٥) .

فلا بد أن يُقَيَّدَ مُطْلَقُ الرُّؤْيَا فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ بِهَذَا الْقَيْدِ الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي ، وَالثَّالِثُ بِأَنَّهَا كَانَتْ بِالْقَلْبِ لَا بِعَيْنِي الرَّأْسِ .

وعسى هذا تُحْمَلُ أقوال ابن عباس المطلقة في الباب والتي أوردناها آنفاً .

- وأم حديث مُعَاذٍ فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِي أَنَّهُ رَوَّاهُ فِي الْمَنَامِ فَهِيَ بِالْقَلْبِ لَا بِعَيْنِي

الرَّأْسِ فَانْتَبَه .

- ويُجَابُ عَنِ الاستدلالات الماضية أيضاً بالأثر .

- عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَأَنشَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ

أَهْلُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ الدُّجَالَ ، فَقَالَ : « إِنِّي لَأُنَبِّئُكُمْ هُوَ ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أُنْذِرَ قَوْمَهُ ،

وَلَقَدْ أُنْذِرَ نُوحٌ قَوْمَهُ ، وَلِكَيْتِي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ قَوْمَهُ ، تَعْلَمُونَ أَنَّهُ

غَوْرٌ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيَسِّرُ بِأَعْوَرَ » .

قال لُزْهَرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ قَابَتِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِغَضِّ أَصْحَابِ

السِّيِّئُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ السِّيِّئَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَوْمَئِذٍ لِلنَّاسِ وَهُوَ يُحَذِّرُهُمْ فِتْنَتَهُ : « تَغْتَمُونَ أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ ؛ وَإِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ : « ك ف ر » ، يَفْرُؤُهُ مِنْ كَرِهَةٍ عَمَلُهُ »

أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْفَتْرِ / بَابُ : ذِكْرُ ابْنِ الصَّبَّادِ / ح ١٦٩)
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ لَوْ أَذْرَحْتُ السِّيِّئَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : عَمَّا كُنْتَ تَسْأَلُهُ ؟ قُلْتُ : أَسْأَلُهُ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رُبَّهُ ؟ ، فَقَالَ : قَدْ سَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ ثَوْرًا .

أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كِتَابُ الْإِيمَانِ / بَابُ : فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ رَأَى أَنَّى أَرَاهُ ، وَقَوْلُهُ : رَأَيْتُ ثَوْرًا / ح ٢٩٢) .

- عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنْتُ مَثَكِنًا عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : يَا أَبَا عَائِشَةَ ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَئِذٍ مِنْهُمْ فَقَدْ أُعْظِمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةُ ، قُلْتُ مَا هُنَّ ؟ قَالَتْ : مَنْ رَغِمَ أَنْ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى رُبَّهُ فَقَدْ أُعْظِمَ عَلَى اللَّهِ الْفِرْيَةُ ، قَالَ : وَكُنْتُ مَثَكِنًا فَحَسَنْتُ فَقُلْتُ : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنْطَرِيصِي وَلَا تَمَحَلِيصِي أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْأَيْمَنِ » [سُورَةُ الْكُوفَةِ : ٢٣] ، « وَلَقَدْ رَآهُ رُبَّةً أُخْرَى » [سُورَةُ الْحَجِّ : ١٣] ، فَقَالَتْ أَنَا أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ لَمْ أَرَهُ عَسَى صُورَتُهُ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ، وَأَيُّهُمَا مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا جِصْمَ خَلْقِهِ مَا تَهَيَّأَ السَّمَاءُ إِلَى الْأَرْضِ ، فَقَالَتْ : أَوْ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : « لَا تُدْرِكُكَ الْأَنْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » [سُورَةُ الْأَنْعَامِ : ١١٣] .

أَوْ لَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ : « وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَى حِجَابٍ أَوْ بِرُسُلٍ رَسُولًا فَيُوحِي بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَى حَكِيمٍ » [سُورَةُ الشُّرَى : ٥١] .

قَالَتْ : وَمَنْ رَغِمَ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُنْهَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَقَدْ أُعْظِمَ

عَلَى اللَّهِ تَعَزُّبٌ، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْفَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنَّكَ لَفِي عَمَلٍ مَّا بَنَيْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة: ٦٧]. قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ مِمَّا يَكُونُ فِي عِبَادَةٍ فَقَدْ أُعْطِيَ عَلَى اللَّهِ الْعِزَّةَ وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سورة الشورى: ٦٥].

- أمّا ما أورده من كلام الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله - فيجب عنه من وحيه:

- بأن روايتي حنبل والأثر من الإمام أحمد - رحمته الله - في هذه المسألة فيها أنه أثبت الرؤية بالقلب، فعلى هذا ينبغي أن تُحمل الرؤية المُصدقة على الرؤية المُقيدة، كما كان الحال في روايات ابن عباس.

وقد أجمل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته الله - ما مرّ وراد فأفاد وأجاد فقال في «مجموع الفتاوى» ٦ / ٥٠٩:

(وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح أنه قال: رأى مُحَمَّدٌ ربه بفؤاده مرتين، وعائشة انكرت الرؤية، فمن الناس من جمع بينهما فقال: عائشة انكرت رؤية العين وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد.

والألفاظ الثابتة عن «ابن عباس» هي مُطلقة، أو مُقيدة بالفؤاد، تارة يقول: رأى مُحَمَّدٌ ربه، وتارة يقول: رآه مُحَمَّدٌ، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه.

وكذلك «الإمام أحمد» تارة يُطلق الرؤية، وتارة يقول: رآه بفؤاده؛ ولم يقل أحد أنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه؛ لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه لمُصطلق، فهمموا منه رؤية العين؛ كما سمع بعض الناس مُصطلق كلام ابن عباس فهمموا منه رؤية العين.

وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة،

ولا في كتاب والسنة ما يدل على ذلك ؛ بل التصوص الصحيحة على فيه أد ،
كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ ،
فقال : نور أتى أراه .

وقد قال تعالى : ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَوْا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنَ الْمَذِينِ﴾ [سورة الإسراء :]
ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذكر ذلك أولى .
وكذلك قوله : ﴿أَفْتَمَرْتُمْ عَلَى مَا يُرَى﴾ [سورة النجم ١٢] . ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ
رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [سورة النجم : ١٨] .

وبو كان رآه بعينه لكان ذكر ذلك أولى .

وفي لصحيحين عن ابن عباس في قوله : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا
فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [سورة الإسراء : ٦٠] . قال : هي رؤيا عيسى
أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به ، وهذه رؤيا الآيات ؛ لأنه أخبر الناس بما رآه
بعينه بيمة المعراج ، فكان ذلك فتنة لهم ، حيث صدقه قوم وكذبه قوم ، ولم يخبرهم
بأنه رأى ربه بعينه وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك ، ولو كان
قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه .

وقد ثبت بالتصوص الصحيحة واتفاق سلف الأئمة أنه لا يرى الله أحد في
الدنيا بعينه ، إلا ما نزع فيه بعضهم من رؤية نبي محمد ﷺ خاصة ، واتفقوا على
أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة عياناً ، كما يرون الشمس والقمر) . اهـ

٧ - الرحمة :

قال الحافظ - رحمه الله - في فتح الباري ٨ / ١٥٥ في أول كتاب التفسير
(والرحمة لمة الرأفة والانعطاف ، وعلى هذا فوصفه به تعالى محار على : نعمه
على عباده) . اهـ

فُتِّ وحمل اللفظ على المجاز عند من يقولون به - لا يكون إلا بعد
 استحالة حمله على الحقيقة، وإثبات صفة « الرحمة » لله ﷻ ممكن من وجهين .
 - الوجه الأول : أن الله وصف بها نفسه في كتابه .

قال تعالى : ﴿ يَسْمِىَ النَّاسَ أَكْثَرَ الْأَسْمَاءِ ﴾ [سورة العنكبوت ١٠] .
 وقال تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [سورة عامر ٧] .
 وقال تعالى : ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب ٤٣] .
 وقال تعالى : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأمر ١٥٦] .
 وقال تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ [سورة الأنعام ٥٤] .
 وقال تعالى : ﴿ فَالْقَلْبُ خَيْرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [سورة يوسف ٦٤] .
 - الوجه الثاني : أن إثبات هذه الصفة لله لا بُدَّ أن يفهم في نفاذ تنزيه الله عن
 مشابهته لمخلقه فـ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى
 ٢١١] . فلا اتفاق في الاسم لا يقتضي الاتفاق في المسمى .

قال العلامة صالح بن فوزان الفوزان - حفظه الله - في « شرح العقيدة
 الواسطية » ص ١٢٤ :

(اشهد من الآيات الكريمة : أن فيها وصف الله سبحانه وتعالى بالرحمة
 والمغفرة ، فإذا من التشبيه برعهم ، قالوا : لأن المخلوق يوصف بالرحمة .
 وتأوّلوا هذه الآيات على المجاز ، وهذا باطل ، لأن الله سبحانه أثبت لنفسه
 هذه الصفة ، ورحمته سبحانه ليست كرحمة المخلوق حتى يلزم تشبيهه ، كما
 يرعمون ؛ فإِنَّ الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة
 الشورى ٢١١] . والاتفاق في الاسم لا يقتضي الاتفاق في المسمى ، فمدحائق صفات
 سبق به ، وتحتص به ، وللمخلوق صفات تليق به ، وتختص به ، والله أعلم) اهـ
 وطُرِ الصُّبْحُ أَنَّ وَصَفَ اللَّهِ ﷻ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَشْبِيهِهِ بِهِ ﷻ

بحلقه من فسد الأقوال ، بل تعطيله إما ورد به النص ، تلزم منه عدّة أمور لا يمكن
تَقْصُرُ بها لو علمها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في « مجموع الفتاوى » ٥ / ٢٠٩
(وهؤلاء الجهال يُعْثَلُونَ في ابتداء فهمهم صفات الحائق بصفت
لمحقوق ، ثُمَّ يَمُورُونَ ذَلِكَ وَيُعْطِلُونَهُ ، فلا يفهمون من ذلك إلّا ما يحتص
بمحلوق ، وينفون مصمّون ذلك ، ويكفون قد جحدوا ما يستحقّه الرّب من
خصائصه وصفاته ، وألحدوا في أسماء الله وآياته ، وخرجوا عن القياس العقلي
والنص لشرعي ، فلا يبقى ؛ لديهم لا معقول صريح ولا مقول صحيح ، ثُمَّ لا بُدَّ
لهم من إثبات بعض ما يُثبت أهل الإثبات من الأسماء والصفات ، فإذا أثبتوا البعض
ونفوا البعض قيل لهم : ما الفرق بين ما أثبتوه ونفيتوه ؟ ، ولم كان هذا حقيقة
وهم يَكُنْ وهذا حقيقة ؟ ، لم يَكُنْ لهم جوات أصلاً ، وظهر بذلك جهلهم
وضلالهم شرعاً وقدرًا) اهـ .

٨ - الشاق :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في « فتح الباري » ٨ / ٦٦٤ ح ٤٩١٩ :
عند شرحه حديث : (أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ :
« يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَائِقِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ ، فَيَقْضَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ
فِي الدُّنْيَا بِرَأْيِهِ وَسُعْقَةً ، فَيَنْهَضُ لِيَسْجُدَ فَيَقُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا ») . (٩٧)

(٩٧) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

من حديث أبي سعيد الخدري - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - في الترويا .

أخرجه شاذلي في صحيحه . (كتاب التوحيد / باب . قول الله تعالى ﴿ وَنَحْنُ بِذُنُوبِكُمْ كَافِرُونَ ﴾)

إِلَى رَبِّهَا كَبِيرَةٌ ﴿ [سورة القيامة ٢٢ - ٢٣] (ح ٧٤٣٩) .

وأخرجه مسلم في صحيحه . (كتاب الإيمان / باب : معرفة طريق الرؤية / ح ٣٠٢ ، ٣٠٣)

(وأخرجہ الإسماعيلي - من طريق حفص بن غيث عن زيد بن أسلم
 بعض : « يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ شَيْءٍ » قال الإسماعيلي هذا أصح لموافقتها لفظ القرآن
 في الجملة لا يُظَلُّ أَنَّ الله ذو أعضاء وجوارح لما في ذلك مُشابهة المخلوقين) . هـ
 ويُجاب عن هذا بأن النبي ﷺ قد أضاف الشاق إلى رب العزة ، والمضاف
 إلى الله يكون على ثلاثة أقسام ، وإضافة الوصف المحض إلى الله يكون فيه
 المضاف صفة لله لا تحمل التأويل .

قال العلامة عبد الرحمن بن ناصر الشعدي رحمه الله في « توضيح الكافية الشافية »

ص ٦٧ :

(الذي يُصِفُه الله إلى نفسه :

- إما أعيان يخصها بهذه الإضافة المُقتضية للاختصاص والتشريف ، مثل :
 عبد الله ، وناق الله ، وبيت الله ، ومثله ﴿ وَبِعِصَا الرِّجَالِ ﴾ [سورة الفرقان ٦٣] .
 فهذه أعيان قائمة بأنفسها وهي جملة من المخلوقات ، ولكنها أضافها إلى
 نفسه تفضيلاً لها على غيرها وتعظيماً .

- وإما إضافة أوصاف كد : « علم الله » ، و « قدرته » ، و « إرادته » .
 وكذلك كلامه ، وحياته ، فهذه الإضافة تقتضي قيامها بالله ، وأنه موصوف
 بها ، وكذلك ما أخبر الله منه ، فإن كان أعياناً كروح منه : ﴿ وَسَمِعَ لَكُم مَّا وِ
 السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُمَا مِتُّهُ ﴾ [سورة الجاثية ١٣] .

فهذه منه خلقاً وتقديراً .

وإن كان ذلك أوصافاً كقوله : ﴿ تَرْيِلُ الْكِتَابِ مِنْ أَفْرِ ﴾ [سورة الزمر ١] ، دل
 على أن ذلك من صفاته لامتناع قيام الصفة بنفسها .

الأقوان الباطلة . والله أعلم) . اهـ

جاء في رواية البحاري ، ومسلم - رحمهما الله - :

« فَيَأْتِيهِمْ انْخِيارٌ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا ، فَلَا يَكْلُمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ ، فَيَقُولُ : هَلْ تَسْكُمُونَ نَبِيَّةَ ابْنَةِ ثَعْلَبَةَ ، فَيَقُولُونَ : الشَّاقُ ، فَيَكْثِفُ عَنْ سَأَلِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ » (٩٨)

وقد تكلم بعض الفضلاء في أَنَّ الضمير في لفظة : « ساقه » لم يرد في بعض الروايات لذا ينبغي حمل اللفظ على ما ورد في القرآن الكريم : ﴿ يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ [سورة النجم ٤٢] ، وخاصة أَنَّ بعض الروايات قد أتت به .

قال العلامة الألباني - رحمه الله - في « السلسلة الصحيحة » ٢ / ١٢٤ :

(قال الإسماعيلي : هذا أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، فلا يُظن أَنَّ الله ذو أعضاء وحواجز لما في ذلك من مُشابهة المخلوقين تعالى الله عن ذلك ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [سورة الشورى ١١] .

قلت : نعم ليس كمثله شيء ، ولكن لا يلزم من إثبات ما أثبتته الله نفسه من الصفات شيء من التشبيه أصلاً ، كما لا يلزم من إثبات ذاته تعالى التشبيه ، فكما أَنَّ ذاته تعالى لا تُشبه الذوات وهي حق ثابت ، فكذلك صفاته تعالى لا تُشبه الصفات ، وهي أيضاً حقائق ثابتة تناسب مع جلال الله وعظمته وتربيته ، فلا محذور من نسبة الشاق إلى الله إذا ثبت ذلك في الشرع ، وإن كُنْتُ أرى من حيث الرواية أَنَّ لفظ : « ساق » أصح من لفظ : « ساقه » ، فإنه لا فرق عندي من حيث اندرابة بينهما ؛ لأنَّ سياق الحديث يدل على أَنَّ المعنى هو « ساق الله » تبارك وتعالى ، وأُصرح الروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ « هل يمسكم

وبين له من آية تعرفوها ؟ ، فيقولون : نعم الشاق ، فيكشف عن ساق « .
هذا صريح أو كالصريح في أنَّ المعنى إنما هو ساق ذي انجلاية تبارك
وتعالى ، فظاهر أنَّ سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حيث كان يقول
ولا بأس من ذلك ما دام أنَّه أصاب الحق) . اهـ

قلت : وهذا كلام جيد في إلزام الخصم برواية : « فَيَكْشِفُ عَنْ شَاقٍ » ،
ونكثُرُ الرواية الأولى : « عن ساقه » صحيحة .

فقول العلامة الألباني « أصح » لم ينف الصُّحَّة عن الرواية الأولى ، صِفَ إلى
ذلك أنَّ اتفاق البخاري ومسلم على إخراجها دليل قوَّتها وصحَّتها وتقدُّمها على
لرواية الأخرى .

٩ - الصورة :

قال المحافظ - رحمه الله - في « فتح الباري » ٥ / ١٨٣ ح ٢٥٥٩ :
عند شرحه حديث : (أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : « خُلِقَ لَهُ
أَدَمٌ عَلَى صُورَتِهِ طَوَّلُهُ يَبْشُورُ دِزَانًا » (٩٩)
(ورغم بعضهم أنَّ الضمير يعود على آدم على صفته ، أي خلقه موصوفاً
بما علم ...) . (١٠٠)

(٩٩) * ثَمَّقَ عَلَيْهِ .

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أحاديث الأنبياء / باب : خلق آدم صورته الله عليه وفُرضته
/ ح ٢٣٢٦) .

وفي « كتاب الاستئذان » / باب : بدء السلام / ح ٦٢٢٧ .

ومسلم في صحيحه : (كتاب الجنة وصفة نعيمها / باب : يدخل الجنة أقوام آحادهم مثل نعمة
الطير / ح ٢٨)

(١٠٠) * قال عبد الله بن محمد بن أحمد الدُّوَيْش في رسالته عن أخطاء ابن حجر في الاعتقاد وهي
غير موسومة ص ١٧ ص ١٧ ورسالته هي : أخطاء فتح الباري في العقيدة ط ١٧ ص ١٧ =

ثُمَّ قَالَ

(وقد قال المازري : غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره ، وقال صورة لا كائنصور) . (١٠١)

ثُمَّ قَالَ عبد كلامه على حديث : (وَلَا تَقُلْ فَتَحَ اللَّهُ وَجْهَكَ ، وَوَجْهَ مَنْ أَشْنَتْهُ وَجْهَكَ فَإِنَّ لَهُ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ) . (١٠٢)

(وهو ظاهر في عود الصمير على المقول له ذلك) . اهـ

وقال اصحاف - تَكَلَّمَ - في فتح الباري ٦ / ٢٦٦ ح ٣٣٢٦ :

عند شرحه حديث : (أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طَوْلُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا) . (١٠٣)

(وهذه الرواية تؤيد قول من قال أَنَّ الصمير لآدم ، والمعنى أَنَّ لله تعالى

- القاهرة " (هذا قول النجدة ، كما ذكر في الدرر السنية ٢ / ٣١٤ - ٣١٥ أن أحمد لم يروى أي صاحب . " من قال إِنَّ الله خلق آدم على صورة آدم فهو جهلي ، وأي صورة لآدم ليس أن يخلق) . اهـ

(١٠١) * قال عبد الله بن محمد بن أحمد الدؤيش في رسالته عن أخطاء ابن حجر في الاعتقاد ص ١٧ - وهي غير موسومة - ضمن رسالته في . أخطاء فتح الباري في العقيدة " ص . مكتبة أسد السنة - القاهرة "

(ليس قوله غلط بل هو الصحيح في هذا الباب لأن أهل السنة والجماعة يؤمنون بجميع ما صح من أسماء الله وصفاته حقيقة ، على ما يلي بجلاله وعظمته . وقد ثبت في الصحيحين الحديث " عَابَتْهُمْ بِهِ فِي صُورَتِهِ " ، وإنما الغلط قول من نفي ما أطلقه الله على نفسه ، في كذبه ، وعلى سائر رسوله ﷺ) . اهـ

(١٠٢) * صحيح . من حديث أبي هريرة

شرح أحمد في المسند (٢ / ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٤٣٤)

صحيح العلامة لألماني تَكَلَّمَ في " السلسلة الصحيحة " رقم : ٨٦٢

وَجَدَهُ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي خَلَقَهُ عَلَيْهَا ، وَلَمْ يَتَّقِلْ فِي الشَّأْنِ أَحْوَالًا ، وَلَا تَرَدَّدَ فِي الْأَرْحَامِ أَطْوَرًا كَثُرَتْهُ ، بَلْ خَلَقَهُ اللَّهُ رَجُلًا سَوِيًّا مِنْ أَوَّلِ مَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ (هـ)
يحب علما أولا أن تُثبت أنَّ لله صورة قبل أن نحوض في نسبة صورته تعالى لأدم من عدمه .

جاء في حديث الزُّوَيَّا الطُّوَيْلِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ : « فَيَأْتِيهِمُ الْجَنَّاظُ فِي صُورَةِ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ » . (١٠٤)

وَبُذِّتَ لَفْظُ الصُّورَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ ، حَيْثُ وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ، وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ فِي حَدِيثِ خَلْقِ آدَمَ هَلْ هُوَ عَائِدٌ إِلَى آدَمَ أَمْ إِلَى اللَّهِ ؟ ، وَالصُّورُوبِ أَيْ لَا مَرَّةٍ فِيهِ ، وَالْحَقُّ الَّذِي لَا غَمَضَ فِيهِ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى اللَّهِ ، وَكَانَ أَهَمُّ أَنَّهُ لَا يَلِرُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَقْتَضِي التَّمَاثُلَ .

قال العلامة مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « فِتَاوَى الْعَقِيدَةِ »

ص ٨٨ :

(هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحِ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ ظَاهِرُهُ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُقَلَاءِ ، لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كُنْهُمَا بِالنِّسْبَةِ لِكُرْسِيِّ - مَوْضِعِ الْقَدَمَيْنِ - كَحَلْقَةِ أَلْفَيْتٍ فِي فَلَائِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَفَضْلُ لِعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَصْلِ الْفَلَائِ عَلَى هَذِهِ الْحَلْقَةِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ؟ ، لَا أَحَدٌ يُحِيطُ بِهِ وَصْفًا وَلَا تَحْيِلًا ، وَمَنْ هَذَا وَصَفَهُ لَا يُمَكِّنُ أَنَّ يَكُونَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ سَوِيًّا ذَرِيًّا .

يَكُنْ يَحْتَمِلُ عَلَى أَحَدٍ مَعْنَيْنِ :

لأُولَ . ثُمَّ اللَّهُ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةٍ اخْتَارَهَا ، وَأَضَافَهَا إِلَى نَفْسِهِ نَعْسِي
كَرِيمًا وَتَشْرِيعًا

الثَّانِي أَنَّ الْمُرَادَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ تَعَالَى مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَمُحَرِّدُ كَوْنِهِ
عَلَى صُورَتِهِ لَا يَقْتَضِي الْمُمَاثَلَةَ ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ ﷺ : «إِنَّ أَوَّلَ رُمُورَةٍ تَدْخُلُ سَجَّةً
عَبْدِي صُورَةُ الْقَمَرِ بَيِّنَةُ الْبَدَنِ ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى أَضْوَاءِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ هِيَ انْسِمَاءُ» (١٠٥)
وَلَا يَزِمُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرُّمُورَةُ مُمَّاثِلَةً لِلْقَمَرِ ، لِأَنَّ الْقَمَرَ أَكْبَرُ مِنْ أَهْلِ سَجَّةٍ بكَثِيرٍ ،
فَوَيْلٌ لَهُمْ يَدْخُلُونَ السَّجَّةَ طَوْلَهُمْ سِتْرُونَ ذِرَاعًا ، فَلْيَصُوا مِثْلَ الْقَمَرِ (١٠٦) اهـ

١٠ - الضُّحْكُ :

قَالَ إِسْحَافُذ - كَلْفَةُ - فِي « فَتَحِ الْبَارِي » ٦ / ٤٠ :

« نَحْنُ ذَكَرْنَا أَوَّلَ الْحَطَّائِي لِلضُّحْكِ بِالرُّضَا »

(نَحْنُ : وَبَدَلَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالضُّحْكِ الْإِقْبَالَ بِالرُّضَا ، تَعْدِيَّتُهُ : رَضِيَ ،
تَقَرُّو : ضَحِكَ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ طَلَقَ الْوَجْهَ ، مُظْهِرًا لِرِضَا بِهِ) . اهـ

وَقَالَ إِسْحَافُذ - كَلْفَةُ - فِي « فَتَحِ الْبَارِي » ٧ / ١٢٠ ح ٣٧٩٨ :

(لَمَّا شَرَحَ قَوْلُهُ ﷺ : ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ أَوْ عَجِبَ مِنْ فَعَالِكُمَا) (١٠٦)

(١٠٤) * سَبَقَ تَفْصِيلُهُ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ : " ٩٧ " ، " ٩٨ "

(١٠٥) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ ، مِنْهَا - (كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ / بَابُ : مَا جَاءَ فِي
صِفَةِ الْجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ / ح ٣٢٤٦) .

وَمُسَمَّيٌّ فِي صَحِيحِهِ (كِتَابُ الْحَنَّةِ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا / بَابُ : أَوَّلُ رُمُورَةٍ تَدْخُلُ سَجَّةً عَلَى
صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، وَصِفَاتُهُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ / ح ١٤ ، ١٥ ، ١٦) .

(١٠٦) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْبِيَاءِ / بَابُ : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَيُؤْتُونَكَ عَنْ
أَنْفُسِهِمْ وَكُلُوا مِمَّا كَانَتْ يَدَاكَ حَصَالَةً ﴾ [سُورَةُ الْحَشْرِ ١٦] / ح ٣٧٩٨) .

(وسنة ضحكك والتعجب إلى الله مجازية، والخراد بهما الرضا بصيغتهما) هـ
قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمته الله في «شرح لفحة الاعتقاد»

ص ٣٥

(الصحيح من صفات الله الثابتة له بالثبوت، وإجماع السلف
قال النبي ﷺ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلُ
النَّجَّةَ». وتام الحديث: «يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى
الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهِدُ». متفق عليه (١٠٧)

وأجمع السلف على إثبات الضحك لله تعالى، فيجب إثباته له من غير
تحريف ولا تعصيف، ولا تكيف، ولا تمثيل. وهو ضحك حقيقي يليق بالله
عز وجل.

وفسره أهل التعطيل بالشواب ونزد عليهم بما سبق في القاعدة الرابعة). اهـ
قلت، وفيها: (القاعدة الرابعة: فيما رُدد به على الشبهة: المعصية لهم لئلا
ينكروا شيئاً من أسماء الله أو صفاته، ويحرمون الخصوص عن ظاهرها، ويقتل
بهم: «لمؤونة»، والقاعدة العامة فيما رُدد به عليهم أن يقول: إن قلوبهم خلاف
ظاهر لخصوص، وخلاف طريقة السلف، وليس عليه دليل صحيح، ورؤيا يكون
في بعض الصفات وجه رابع أو أكثر). اهـ

«وفي (كتاب تفسير القرآن/باب: قوله ﴿وَيُؤَذِّنُهَا عَلَىٰ نَفْسِهِمْ﴾ [سورة العنكبوت ٩] ح ٢٨٨٩)
ومسند في صحيحه (كتاب الأشربة/باب: إكرام الضيف وفصل إتيانه/ح ١٧٢، ١٧٣)
(١٠٧) * أخرجه من حديث أبي هريرة.

أخرجه الشرحي في صحيحه (كتاب الجهاد والمسير/باب: الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسدد
بعد ويقتل/ح ٢٨٢٦)

ومسلم في صحيحه (كتاب الإمارة/باب: يان الرجلين، يقتل أحدهما الآخر، يدخلان -

٩٩ - الظل :

قال المحافظ رحمته في « فتح الباري » ٢ / ١٤٤ ح ٦٦٠
 (عند قوله رحمته : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلٌّ إِلَّا ظِلُّهُ ») (٨)
 (قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو منك ،
 وكذا قل .

وكان حقّه أن يقول : إضافة تشريف ليحصل امتياز هذا على غيره ... وقبل
 لغرد بطله . كرامته وحمايته ، كما يقال في ظلّ الملك) اهـ
 ولا يصح حمل « الظل » على الكرامة والحماية ، كما لا يصح أن يقال بحمله
 على محمل التشريف ؛ لأنّ الله - تعالى - أضافه لنفسه ، وما أضافه له إلى
 نفسه على ثلاثة أقسام ؛ بينها العلامة الثمينة - رحمته - ، حيث قال في « فتاوى
 العقيدة » ص ٤٧ :

(أقسام ما أضافه الله إلى نفسه ثلاثة :

اقسم الأول : العين القائمة بنفسها ، فإضافتها من باب إضافة لمخروق إلى
 خالقه ، وهذه الإضافة قد تكون على سبيل القوم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَرْضِي
 وَبِعْدَةً ﴾ [شورة المكوت : ٥٦] .

وقد تكون على سبيل الخصوص لشرفيته ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرَ بَيْتَ
 لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَدِّينَ وَارْتَضَعَ الشُّجُودَ ﴾ [شورة البقرة : ١٢٥] .
 وقوله تعالى : ﴿ مَا قَدَرَهُ اللَّهُ وَسَقَرَهَا ﴾ [شورة الشمس : ١٣] .

= سحنة / ح ١٢٨ .

(١٠٨) « ثَقَفَ عَلَيْهِ » من حديث أبي هريرة .

« حرجه » يعني في مواضع عديدة من صحيحه ، منها . (كتاب الزكاة / باب صدقة
 باليمين / ح ١٤٢٣) .

وهذا القسم مخلوق .

القسم الثاني . العين التي يقوم بها غيرها مثل قوله تعالى . ﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾

[سورة النساء : ١٧١] .

إضافة هذه الروح إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى خالقه تشریفاً ، فهي روح من الأرواح التي خلقها الله ، وليست جزءاً من الله ، إذ هي حُتَّتْ في عيسى عليه السلام وهو غير مُتَّصِلَة عن الله ، وهذا القسم مخلوق .

القسم الثالث : أن يكون وصفاً محضاً يكون فيه المضاف صفة الله .

وهذا القسم غير مخلوق لأن جميع صفات الله غير مخلوقة ، ومثاله : قدرة الله ، وعزة الله ، وهو في القرآن كثير . اهـ

٩٢ - العجب :

قال الحافظ - رحمته الله - في « فتح الباري » ٦ / ١٤٥ ح ٣٠١٠ :

(وقد تقدّم توجيه العجب في حق الله في أوائل الجهاد ، وأن معناه الرضا ، ونحو ذلك) . اهـ

قال في « فتح الباري » ٧ / ١٢٠ ح ٣٧٩٨ :

(لما شرح قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : صَبَحَكَ اللَّهُ الْمَلَكَةُ أَوْ عَجِبَ مِنْ فَعَالِكَمَا) . (١)

(ونسبة الضحك والتعجب إلى الله مجازية ، والمراد بهما الرضا بصبيهما) . اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته الله - في « مجموع الفتاوى » ٦ / ١٢٣ :

(أمّ قومه : « التعجب استعظام للمتعجب منه » .

فيقر نعم ، وقد يكون مقروناً بجهل سبب التعجب ، وقد يكون لما حرج عن بطائره . والله تعالى بكل شيء عليم ، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سب ما تعجب

منه ؛ بل يتعجب لحروجه عن بطائره تعظيماً له . والله تعالى يُعْظِمُ ما هُوَ عَظِيمٌ ؛ ومَّا
نعظمة سسه أو عظمته .

فهأنه وصف بعض الحير بأنَّه عظيم . ووصف بعض الشُّرَّ بأنَّه عظيم ، فقال
تعالى ﴿ رَثُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [سورة النور ١٢٩] وقال ﴿ وَلَقَدْ مَاتَ بَيْنَكَ سَمْعًا
مِّنَ الْمَتَانِ وَالْقَرْنَابِ الْعَظِيمِ ﴾ [سورة الحجر ٨٧] وقال . ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَعُوا مَا
يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَلِييمًا * وَإِذَا لَا تَجِبُهُمْ مِن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾
[سورة النساء ٦٦ - ٦٧] . ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا
سُبْحَنَكَ هَذَا مُبْتَلًى عَظِيمٌ ﴾ [سورة النور ١٦] . وقال : ﴿ إِنَّكَ لَشَرِّكٌ لَطُمٌ
عَظِيمٌ ﴾ [سورة لقمان : ١٣] .

وبهذا قل تعالى : « بل عجبٌ وسخرون » على قراءة الضَّم ، فهما هو عجب
من كُفْرهم مع وضوح الأدلة .

وقال النبي ﷺ للذي آثر هو وامراته صيفُهُم : « قد عجب الله » ، وفي لفظ
في صحيح : « قد ضحك الله ليلة من ضحككم البارحة » (١١٠) . وقال : « إن
أروث ليعجب من عبده إذا قال رب اغفر لي ، فإنه لا يغفر الذُّنوب إلا أنت ، يقول :
عدم عبي أنه لا يغفر الذُّنوب إلا أن » (١١١) ، وقال : « عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَأْنِ
لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ » (١١٢) ، وقال : « عجب ربك من راعي غنم على رأس شظية

(١٠٩) * سبق تخريجه في الحاشية رقم " ١٠٦ " .

(١١٠) * سبق تخريجه في الحاشية رقم " ١٠٦ ، ١٠٩ .

(١١١) * صحيح . من حديث عبي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

أخرجه أبو داود في مسنده (كتاب الجهاد باب ما يقول الزميل إذا ركب ح ٢٦٠٢)

ولترمذي في مسنده (كتاب الدعوات باب ما يقول إذا ركب المائقة ح ٣٤٤٦)

وصححه العلامة لألاني - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - في " صحيح الجامع " برقم : ٢٠٦٩ .

(١١٢) * صحيح قصة بن عامر

أخرجه أحمد في مسنده ٤ ، ١٥١ ، وتصانيفي في الكبير ١٤ ، ٣٠٩ ، ٨٥٣ =

يُؤَدُّ ، وبقيم ، فيقول الله : انظروا إلى عدي^(١١٣) أو كما قال . وحرودك) هـ

١٣ - الغلو :

قال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في « فتح الباري » ١ / ٢٦٦ :

(إن إدراك الثُّقُولِ لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على تحكيمه إلم وكيف ،

كما لا يتوجه عليه في وجوده أين وحيث) اهـ .

قال العلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - في تعليقه على هذا الموضع من فتح

باري :

(والصُّوَابُ عند أهل الشُّنَّةِ وصف الله تعالى أنَّه في جهة القُصُوفِ ، وأنَّه فوق

لعرش ، كما دُتَّتْ على ذلك نُصوص الكتاب والشُّنَّةِ ، كما في صحيح مُسَمِّمٍ أنَّ

نُصِّيَ ﷺ قُلُوبُ لِلْجَارِيَةِ : أَيْ اللهُ ؟ ، قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ الْحَدِيثُ^(١١٤)) اهـ .

وقال الحافظ - رَحِمَهُ اللهُ - في « فتح الباري » ٦ / ١٣٦ ح ٢٩٩٥ :

(وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ جِهَتِي الْغُلُوِّ وَالشُّفْلُ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُوصَفَ بِالْغُلُوِّ

لأنَّ وصفه بِالْغُلُوِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَالْمُسْتَحِيلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحَسِّ ،

وَبِذَلِكَ وَرَدَ فِي صِفَتِهِ الْعَالِي وَالْعَلَى وَالْمُتَعَالَى ، وَلَمْ يَرَدْ ضِدُّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ

= قُلْتُ . ومداره على ابن لهيعة ، وهو وإن كان الغالب على حالة الضعف ، إلا أنَّ بعضه على

صحيح روية من أحد عنه من أصوله ، ومنهم عبد الله بن وهب راوي هذا الحديث عنه ، وهو أحد

بعدة الذين أخذوا من أصوله .

(١١٣) * صحيح . من حديث ثُخَيْفَةَ بْنِ هَامِرٍ .

أخرجه أبو داود في سننه . (كتاب الصَّلَاةِ / باب : الآذان في الشُّعْرِ / ح ١٢٠٣)

وَسُنَّائِي فِي سُنَنِهِ (كتاب الآذان / باب : الآذان لمن يُصَلِّي وحده / ح ٦٦٥)

وصححه علامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في " صحيح الجامع " رقم ٨١٠٢ .

١٤ * أخرجه مُسَلَّمٌ فِي صَحِيحِهِ : (كتاب المساجد ومواضع الصَّلَاةِ / باب : تحريره كلام في

الصَّلَاةِ ، ونسج ما كان من إباحه / ح ٢٣)

حاطد بكن شيء علما) اهـ

وقال - رتبة - في « فتح الباري » ٦ / ٢٩١ ح ٣١٩٤ .
(ويحتمل أن يكون المراد بقوله « عبده » أي . ذكره أو علمه ، فلا تكرون
العدّة مكائبة) اهـ

وقال - رتبة - في « فتح الباري » ٧ / ٤١٢ ح ٤١٢١ .
(قال لشهبي قوله : « من فوق سبع سموات »^(١١٥) معناه أن للحكمه بر
من فوق ، قل ومثله قول زيب ست جحش : « رويحي الله تعالى من فوق سبع
سموات »^(١١٦) ، أي : نزل ترويحها من فوق ، قال : ولا يستحيل وصده تعالى
بالفوق على المعنى الذي يليق بجلاله ، لا على المعنى الذي يسبق إلى بوهه من
لتحديد الذي يفضي إلى التشبيه) اهـ

قل العلامة محمد بن صالح الفهمين - رتبة - في « فتاوى العقيمة » ص ٨٠
س ٤٣ :

(مذهب اشهد رؤسوان الله عليهم أن الله تعالى بذاته فوق عباده وقد قل له
تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَرْعُ عَنْهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فَإِنَّكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [سورة النساء ٥٩] . وقال تعالى : ﴿ وَمَا أُنْزِلَتْ مِنْ
شَيْءٍ فَنُحْكِمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ [سورة نوري ١٠] . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ
الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ

= من حديث معاوية بن الحكم السلمي .

(١١٥) * مُثَمَّنٌ عَلَيْهِ . من حديث عائشة

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب المعاري / باب : حديث الإفك / ح ١١١١)

ومسلم في صحيحه . (كتاب التوبة / باب : في حديث الإفك وقبول توبه القادف / ح ٥٦)

(٦) * أخرجه البخاري في صحيحه . (كتاب التوحيد / باب : ﴿ وَكَانَتْ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ =

تَنْفِيخُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَحْسِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٠٣﴾
 سورة ش. ٥١ - ١٠٢. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذْ قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ صَمًا مَبِيبًا﴾ سورة الأحزاب ١٣٦. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذْ قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ صَمًا مَبِيبًا﴾ [سورة النساء ٦٥]. فإذا تبين أن طريقة المؤمنين عند تدارع هي ترجوع إلى كتاب الله تعالى، ومضة رسوله ﷺ والسمع والطاعة بهما، وعدم اختيار فيما سواههما، وأن الإيمان لا يكون إلا بذلك، مع انتفاء حرج وتعام تسليمه، فإن الخروج عن هذا الطريق موجب لما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ أَرْسُلًا مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ تُولِيهِ مَا يَوَلَّى وَتُصْلِبِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء ١١٥].

وعنى هذا فإن المتأمل في هذه المسألة مسألة علو الله تعالى بداته على حقه بعد رده، أي كتاب الله تعالى، ومضة رسوله ﷺ يتبين له أن الكتاب والشريعة قد دلّا دلالة صريحة بجميع وجوه الدلالة على علو الله تعالى بداته فوق حقه، بعبارة محتلفة بها:

١- لتصريح بأن الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿أَسْمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَ بِكُمْ تِلْكَ إِذَا مِنْ قَوْمٍ أَسْمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ [سورة الملك ١٦ - ١٧]. وقوله ﷺ في رقية مريض «رَبِّ نَلِّهِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ»، إلى آخر الحديث، رواه أبو داود (١٧١٧)،

= [سورة هود ٧، ج ٧٤٢٠].

(١١٧) ضعيف حقا. من حديث أبي الثوراء.

أخرجه أبو داود في مسنده. (كتاب الطب / باب. كيف الزمى / ج ٣٨٩٢، =

وقوله ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ رَحُلٍ يَدْعُو أَمْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَتَىٰ عَلَيْهِ إِلَّا كَانَ لُدى فِي السَّمَاءِ سَانِجٌ عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَىٰ عَنْهَا» . رواه مسلم . (١١٨)

٢- انشريح بفوقيته تعالى ، كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [سورة الأعراف ١٨] . وقوله : ﴿يَتَكَفَّوْنَ بِهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [سورة طه ١٠] . وقوله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي» . رواه البخاري . (١١٩)

٣- انشريح بصعود الأشياء إليه ، ونزولها منه ، والصعود لا يكون إلا إلى أعلى ، والنزول لا يكون إلا من أعلى ، كقوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلْبُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [سورة طه ١] . وقوله : ﴿تَمُوجُ الْمَلَكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [سورة المعارج ٢١] . وقوله : ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [سورة الشجدة ٥] . وقوله تعالى في القرآن الكريم : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سورة صافات ٤٢] . والقرآن كلام الله تعالى ، كما قال سبحانه : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة ٦] . وإذا كان القرآن الكريم كلامه وهو تنزيل منه دل ذلك على علوه بداته تعالى وقوله ﷺ : «يُنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَنْقُضُ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ» إلى آخر الحديث ، وهو صحيح ثابت في الصحيحين وغيرهما . (١٢٠)

= وقد لاسي في "صحيح الجامع" رقم . ٥٤٢٢ "ضعيف جداً"

(١١٨) * في صحيحه (كتاب النكاح / باب تحريم لمساعها من فراش زوجها) ح (١٢١)
(١١٩) * في صحيحه (كتاب التوحيد / باب . ﴿وَكُنَّا عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [سورة هود ٧]
ح (٧٤٢٢) .

(١٢٠) * من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - .

أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب التهجد / باب : الدعاء في الصلاة من آخر الليل / ح (١١٤٥)

وفي حديث البراء بن عازب رضي الله عنه - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ مَا يَقُولُ إِذَا أَوَى إِلَى مِرَاشِهِ، وَمَعَهُ: «أَمُتُّ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِسَيِّدِكَ الَّذِي أَرْسَلْتُ». وهو في صحيح البخاري وغيره. (١٢١)

٤- التخصيص بوصفه تعالى بالعلو، كما في قوله تعالى: ﴿سَيِّحُ أَسَدٍ رَبُّكَ الْأَعْلَى﴾ [سورة الأعلى ١]. وقوله: ﴿وَلَا يَدْرُوكُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة ٢٥٥]. وقول النبي ﷺ: «مُبْتَخَانَ رَبِّي الْأَعْلَى» (١٢٢).

٥- إشارة النبي ﷺ إلى السمَاء حين يُشَهِدُ الله تعالى في موقف عرفة ذلك الموقف العظيم، الذي أشهد فيه النبي ﷺ أكبر جمع من أمته، حين قال لهم: «أَلَا هَلْ بَنَعْتُ، قَالُوا نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ». يرفع أصبعه إلى السماء ويرفعها إلى الناس. وذلك ثابت في صحيح مسلم من حديث جابر (١٢٣)، وهو ظاهر في أَنَّ

= وفي (كتاب الدعوات / باب الدعاء بصف الليل / ح ٦٣٢١).

وفي (كتاب التوحيد / باب: قول الله تعالى: ﴿رَبُّكُمُ الَّذِي يُدْعُو لَكُمْ الْإِسْلَامَ كَمَا دَعَا لَكُمْ آلِهَتُكُمْ﴾ [سورة الفتح ١٥/ ح ٧٤٩٤].

ومسلم في صحيحه: (كتاب صلاة المسافرين / باب: الترغيب في الدعاء ويذكر في آخر الليل والإجابة فيه / ح ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢).

(١٢١) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

أخرجه البخاري في مواضع عديدة من صحيحه، منها: (كتاب الوصوه / باب: فصل من بات حتى وضوه / ح ٢٤٧).

ومسلم في صحيحه: (كتاب الذكر والدعاء / باب: ما يقول عند النوم وأعد المصباح / ح ٥٦، ٥٧، ٥٨).

(١٢٢) * أخرجه مسلم في صحيحه. "كتاب صلاة المسافرين / باب: استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل / ح ٢٠٣).

من حديث خديجة بن إيمان - رضي الله عنه - .

(١٢٣) * هذا مقطع من حديث طويل أخرجه مسلم في صحيحه: (كتاب الحج / باب: حجة =

له تعالى في السماء ولأ نكاد رفعه بها عشا

٦- سؤال النبي ﷺ لمحاربة حين قال له : « أين الله ؟ » ، قالت في السماء ، قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » . رواه مسلم من حديث طويل عن معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه ^(١٤) وهو صريح في إثبات علو الذات له تعالى ، لأن « أين » ، إنما يستعمل بها عن المكان ، وقد أقر النبي ﷺ هذه المرأة حين سأله : « أين الله ؟ » ، فأقرها على أنه تعالى في السماء ، ويش أن هذا مقتضى الإيمان حين قال : « أعتقها فإنها مؤمنة » . فلا يؤمن لعبد حتى يقر ويعتقد أن لله تعالى في السماء ، فهذه أنواع من الأدلة السمعية المخبرية من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ تدل على علو الله تعالى بذاته فوق حقيقه ، أما أفراد الأدلة فكثيرة لا يمكن حصرها في هذا الموضع ، وقد أجمع الشاف الصالح رُصون الله عليهم على لقول بثقتي هذه النصوص ، وأثبتوا له تعالى الغلو الذاتي ، وهو أنه سبحانه عاب بذاته فوق حقيقه ، كما أنهم مجمعون على إثبات الغلو المعنوي به وهو عبو الصفات ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [سورة الزمر ٢٧] . وقال تعالى : ﴿ وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [سورة الأعراف ١٨٠] . وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الشع ٧٤] .

وقال : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة ٢٢] . إلى غير ذلك من الآيات الدالة على كماله في ذاته وصفاته وأفعاله .

وكما أن علو الله تعالى الذاتي دللت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع

= شفي ﷺ ح ١٤٧ .

ذكره في حقه الودع كماله ، وهذا المقصع كان في آخر خطبه عرفه الذي أوصى فيها النبي

ﷺ بكل أنواع البر ، وذكر فيها الله بكفه الممقود ، فكانت جامعة جامعة .

(١٢٤) * سبق تحريجه في الحاشية رقم " ١٢٤ " .

شئف ، فقد دل عليه العقل والفطرة .

أما دلالة العقل : فيقال : لا ريب أن الغلو صفة كمال ، وأن صفة نقص ، وله تعالى قد ثبت له صفات الكمال فوجب ثبوت الغلو له تعالى ، ولا يرم عبي إثباته له شيء من النقص ، فإننا نقول : إن غلوّه تعالى ليس مُتَصِفًا لكون شيء من مخلوقاته مُحِيطًا به ، ومن ظن أن إثبات الغلو له يستلزم ذلك فقد وهم في صفة ، وصل في عقله .

وأما دلالة الفطرة على غلوّ الله تعالى بذاته : فإن كل داخ له تعالى دُعاء عبدة ، أو دُعاء مسألة لا يتجه قلبه حين دُعائه إلا إلى السماء ، ولذلك تجده يرفع يديه إلى السماء بمقتضى فطرته ، كما قال ذلك الهمداني لأبي المعالي الجويني : « ما قل عارف قط : يارب إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو » . فجعل الجويني يعظم على رأسه ، ويقول : « حُرّني الهمداني ، حُرّني الهمداني » . هكذا نُقِل عنه ، سواء صُحّت عنه أم لم تصح ، فإن كل أحد يُدرك ذلك ، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُمَدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ : يَا رَبِّ يَا رَبِّ ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ (١٢٥) . ثُمَّ إِنَّكَ تَجِدُ الرَّجُلَ يُصَلِّيُ وَقَلْبُهُ نَحْوَ السَّمَاءِ لَا سِيمَ حِينَ يَسْجُد . ويقول : « شبحان ربي الأعلى » ، لأنه يعلم أن معبوده في

(١٢٥) * هذا النقطع مجزء من حديث طويل ، أخرجه مسلم في صحيحه : (كتاب الزكاة باب

قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها / ح ٦٥)

من حديث أبي هريرة ، ولعله ، قال رسول الله ﷺ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا . وَهُوَ أَزْهَرُ النَّاسِ بِمَا أُزِيَ بِهِ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ . « يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا . فِي سَبَاطٍ مَعْلُومٍ عَلَيْهِمُ » [سورة المؤمنون ٥١] »

وقال . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ » [سورة البقرة ١٧٢]

ثم ذكر الرجل يطيل السفر ، أشعث أغبر ، يمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ ، ومضممة حرم ، ونشزته حرام ، ونششة حرام ، وغلبني بالخبر ، فأني يستجاب لذلك .

السَّماءُ شُبَّحَانَهُ وَتَعَالَى .

وأما قولهم : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ الْجِهَاتِ السَّتِّ خَالٌ » ، فهذا أقول على عُمومه باطل لأنَّه يقتضي إبطال ما أثبتته الله تعالى لنفسه ، وأثبتته له أعلم خلقه به ، وأشدَّهم تعظيماً له ، وهو رسوله محمد ﷺ من أنَّه شُبَّحَانَهُ فِي السَّماءِ الَّتِي هِيَ فِي حِمَّةِ الْغُلُوِّ . بل إنَّ ذلك يقتضي وصف الله تعالى بالعدم ، لأنَّ الجهات الست هي اعروق ، والشمات ، والرحميس ، والشمال ، والخلف ، والأمم ، وما من شيء موجود إلَّا تتعلَّق به نسبة إحدى هذه الجهات ، وهذا أمر معلوم بيداهة الثَّقُولِ ، وإنَّ ثَغِيثَ هذه الجهات عن الله تعالى لرم أن يكون معدوماً ، والدَّهْنُ وإنَّ كان قد يفرض موجوداً محالاً من تعلُّق هذه النَّسَبِ به لكنَّ هذا شيء يفرضه الدَّهْنُ ، ولا يوجد في انخارج ، ونحن نُؤْمِنُ ونرى إزائنا على كُلِّ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ أَنْ يُؤْمِنَ بِخُلُوقِهِ تَعَالَى فَوْقَ خَلْقِهِ ، كما دلَّ على ذلك الكتاب والكُتُبُ ، وإجماع السَّلف ، والعقل ، وبفطرة ، كما قرَّره من قبل . ولكنَّنا مع ذلك نُؤْمِنُ بأنَّ الله تعالى مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وأنَّه لا يُحِيطُ به شيء من مخلوقاته ، وأنَّه شُبَّحَانَهُ غِييَ عَنْ خَلْقِهِ فَلَا يَحْتَاجُ لشيء من مخلوقاته . ونحن نرى أَيْضاً أنَّه لا يجوز للمؤمن أن يخرج عنَّا يدلَّ عليه الكتاب والسُّنَّةُ ، لقول أحدٍ من الثَّامِسِ كائناً من كان ، كما أسلفنا الأدلَّةَ على ذلك في أوَّلِ جَوَابِنَا هَذَا) . اهـ

٩٤ - الغضب :

قال الحافظ - كَلِّتُهُ - في « فتح الباري » ٦ / ٢٩٢ ح ٣١٩٤ :

(عند شرحه لحديث : إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِندَهُ قَوْلَ عَزَائِهِ : إِنَّ رَحْمَتِي سَتَتْ عَصِيي) . (١٢٦)

(١٢٦) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث أبي هريرة .

أُحْرَجَ النَّبَخَارِيُّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ صَحِيحِهِ ، مِنْهَا (كتاب بدء الخلق / باب - ما جاء في -

(وانفراد من العصب لارمه ، وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه العصب) . اهـ

وقال - رحمه الله - في « فتح الباري » ٧ ١٤٥ ح ٨٢٧
(وانفراد بالعصب إرادة الله إيصال العقاب ، كما أن المراد بلعة الله الإبعاد من رحمته) . اهـ

قال محمد آمان الجامي - رحمه الله - في « الصفات الإلهية » ص ٢٩٨ :
(الغضب من صفات الأفعال التي تتعلق بها المشيئة ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف ، ومن الآيات القرآنية التي ثبتت هذه الصفة قوله تعالى : ﴿ مَرَّ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى وَعَصِيكَ عَلَيْهِ ﴾ [سورة المائدة : ٦٠] . ﴿ وَعَصِيكَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَتْهُ ﴾ [سورة النساء : ٩٣] . ﴿ وَيَأْكُلُ يَفْضَلُ مِنْ آلِهِ ﴾ [سورة البقرة : ٦١] .
وهناك عديد من آيات الكتاب المبين في هذه الصفة ، ومذهب سائر الأئمة إثباتها ، والأحاديث المشار إليها تؤكد ما جاء في هؤلاء الآي من وصف الله بالغضب ، وإن هذا الغضب يحدث في وقت دون وقت ، ومن ذلك ما جاء في حديث الشفاعة الطويل وهو يخبر عما يقوله الأنبياء اعتذاراً للناس عندما يتقدمون إليهم بطلب الشفاعة منهم ، وهم : آدم أبو البشر ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى عليهم السلام ، يخبر النبي ﷺ أن كل واحد منهم يقول : « إِنْ زُنِّي غَضِبْتُ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ يَغْلَهُ وَلَا يَغْضَبُ بَعْدَهُ يَغْلَهُ ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي » ، إلى آخر الحديث الطويل . (١٢٧)

= قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَنْزِلُ الْمَقَالِقَ يُبِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَى عَنْكَ ﴾ [سورة الزمر : ٢٧]
ح ٣١٩٤ .

ومسلم في صحيحه ، كتاب ثبوت باب سعة رحمته الله تعالى ، وأنها مابقه عصبه ح ١٤ ،
(١٦ ، ١٥)

(١٢٧) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

ولحديث يدل دلالة واضحة على أَنَّ إثبات صفة الغضب من دين الرُّسل جميعاً . لأنَّ الشرائع كلها مُتَّفقة في الأصول بيد أَنَّ الله جعل لكل واحد منهم شرعة ومهاجراً . ومحل الشاهد من الحديث : « إِنَّ رَّبِّي قَدْ غَضِبَ أَلَيْتُمْ » ، وللفظ صريح في أَنَّهُ قد يحدث في ذلك اليوم غضب لم يحدث مثله قبل ذلك ، كما لا يحدث بعده مثله .

إِنِّي أَنْ قَالَ :

(استأذ ، إلى هذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة التي أثرن عدم ذكرها رغبة في الإيجاز يؤمن السلف ، ومجهور الأئمة بهذه الصفة ويؤمنونها على ظاهرها ، انطأهر الذي يليق بالله إيماناً منهم بأن النصوص لا تدل بظاهرها ، لا على ما يتيق بالله - خلاف ما يزعمه الرأعمون - أي أَنَّهُم لا يؤولونه كما أؤوه غيرهم . بيد أَنَّ إثباتهم لا يصل بهم إلى حد التشبيه والتشليل - كما قلنا في غير موضع من الرسالة .

وأما الخلف فلم يؤفقوا في هذه الصفة كما لم يُحالفهم التوفيق أَيْضاً في جميع الصفات على اختلاف مشاربهم ، فزعموا : أَنَّهُ ما ثمة غضب ، وأما المراد بالغضب المذكور في النصوص لارم الغضب وهو إرادة الانتقام ، وعملوا لما ذهبوا إليه بقولهم : إِنَّ أصل الغضب غلبان دم القلب عند إرادة الانتقام وذلك مُستحيل على الله تعالى ، أو بعبارة أخرى : إِنَّ الغضب الانفعال والتغير من حال إلى حال وهو أمر لا يتيق بالله ، إلى آخر تلك التعليلات والأعذار غير المقبولة لدى غيرهم ، من أهل السنة والجماعة .

= أحرجه الشعارى في مواضع من صحيحه ، منها (كتاب التفسير / باب . « دُرَيْتَةٌ مِّنْ حَكَمْنَا مَعَ نُوحٍ إِذْهُ كَانَتْ عَيْنَا شُكْرًا » [سورة الإسراء 3] .

ولدفع هذه الشبهة أُلتي سجوها من حيود بيت لعكوبت نقول لها ما قُناه
في ردّ شهادتهم السابقة حول صُغات أُنّي تحدّثنا عنها سابقاً . وهو إنّ نوارم
صفات المحلوقين أُلتي ذكروها لا ندرم صفات الحائق ، إذ لا مُباشرة بين صفات
الحائق والمحلوق حتّى تُقاس صفاته مُبجابه على صفاتهم . وكما أنّهم أثبتوا ذات
الباري دون تمكّير في نوارم صفات المحلوقين ، يلزمهم إثبات صفاته ذاتية أو فعلية
دون تمكّير في نوارم صفات المحلوقين ، وهذا الإلزام يصدق أو يلزم جميع أسماء :
المعتزلة ، ولأشاعرة وأتباعهم) اهـ

١٥ - الغيرة :

قال الحافظ - رحمه الله - في فتح الباري ٣٢٠/٩ :
(لَمَّا شَرَحَ قَوْلَهُ ﷻ : « مَا مِنْ أَحَبَّ أَعْيُنٍ مِنَ اللَّهِ ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ
الْفَوَاحِشَ ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَذْخُ مِنْ اللَّهِ ») . (١٢٨)
(قال عياض : ويُحتمل أن تكون الغيرة في حقّ الله لإشارة إلى تغير حال فاعل
ذلك ، وقيل عبرة في الأصل الحميّة والأنفة وهو تفسير بلازم التّغير فيرجع إلى
الغضب ، وقد نسب الله تعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا ، قال ابن
العربي : التّغير مُحال على الله بالدلالة القصعيّة ، فيجب تأويله بلازمه كالوعيد ،
وايقاع العقوبة بالفاعل ، ونحو ذلك) اهـ
والإجابة عن هذه الشبهة هو نفسه ما أُجيب به عن صفة « الغضب »

(١٢٨) * مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

أُخرجه البخاري في غير موضع من صحيحه ، منها (كتاب تفسير القرآن / باب قوله ﴿ وَلَا
تَقْرَبُوا فَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطُنَ ﴾ [سورة الأنعام : ١٥١] / ح ٤٦٣٤) .
ومُسلم في صحيحه (كتاب التّوبة / باب عبرة لله تعالى ، وتحريم الفواحش ح ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٤ ، ٣٥)

التي مرّت بها أمّا .

ويُصَدَّق عليه قول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته - في « مجموع المتأوى »

١١٩ / ٦

(ونحن نعلم بالاضطرار أنّا إذا قدرنا موجودين : أحدهما عنده قوّة يدفع بها الفساد ، والآخر لا فرق عنده بين الصّلاح والفساد ، كان الذي عنده القوّة أكمل . وهذا يُدْعَم من لا عبرة له على الفواحش كالذّبوث ، ويُدْعَم من لا حميّة له يدفع بها العلّام عن المضمومين ، ويُمدح الذي له غيرة يدفع بها الفواحش ، وحميّة يدفع بها العلّام ، ويعلم أنّ هذا أكمل من هذا .

وهذا وصف النبي ﷺ الرّب - ﷻ - بالأكمليّة في ذلك . فقال : في الحديث الصّحيح : « لَا أَخَذَ أُعْزِرُ مِنَ اللَّهِ ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ » .

وقال : أَتَعْجَبُونَ مِنْ حَيْرَةِ سَعْدٍ ، لَأَنَا أُعْزِرُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أُعْزِرُ مِنِّي .^(١٢٩)
وقول القائل : هذه انفعالات نفسية .

فيقال : كل ما سوى الله مخلوق مُثَمِّل ، ونحن وذواتنا مُثَفِّلَة ، فكونها انفعالات فيها بغيرنا معجز عن دفعها : لا يُوجِب أن يكون الله مُثَفِّلًا لها عاجزاً عن دفعها ، وكان كل ما يجري في الوجود ، فإنّه بمشيئته وقدرته لا يكون إلّا ما يشاء ، ولا يشاء إلّا ما يكون ، له الملك وله الحمد . اهـ

١٦ - القزول :

قال الحافظ رحمته - في « فتح الباري » ٣ / ٣٠ ح ١١٤٥ :

(قوله : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا »^(١٣٠) استدلل به من أثبت الجهة ، وقال :

(١٢٩) * سبق تخريجه في الحاشية رقم " ١٢٨ " .

(١٣٠) * سبق تخريجه في الحاشية رقم : " ١٢٠ " .

هي جهة الغلو ، وأنكر ذلك الجمهور ؛ لأن القول بذلك يُفض إلى التحيز - تعالى الله عن ذلك -) .

إلى أن قال :

(وقال ابن العربي : وعن قوم تأويلها . وبه أقول ، فأما قوله « ينزل » فهو رجع إلى أفعاله لا إلى ذاته عبارة عن ملكه الذي ينزل بأمره ونهيه) . اهـ .
وقال - رحمه الله - في « فتح الباري » ٧ / ١٢٤ ح ٣٨٠٣ :
(فمعتقد سلف الأئمة ، وعلماء السنة من الحلف أن الله مُرَّه عن الحركة والتحول ...) . اهـ .

يُجاب عما فات من وجوه :

- أن أحاديث التزول متواترة حيث رواها نحو من ثمانية وعشرين صحابياً عن النبي ﷺ ، واشتملت عليه كتب الإسلام ودواوينه كـ : « صحيح البخاري » ، و « صحيح مسلم » ، و : « كتب الصحاح الأخرى لابن خزيمة ، وابن حبان ، و السنن الأربعة ، و « مسند أحمد » ، بل أفردوا بعضهم بالتصنيف كـ لدارقطني وغيره .

وحقيقة الخلاف لا تكمن في ثبوت الحديث من عدمه بل في تفسيره ، فسلف الأئمة يُمرِّونه على ظاهره ويثبتون لله نزولاً يليق بذاته كما أثبت لنفسه ، بينما يتأوله غيرهم بتأويلات يأنى ذكرها ، والزبد عليها إن شاء الله .

- أن تأويلهم للحديث مردود عليه ، فيعضهم قال أن الذي يرل هو « مَنك » ، واعتمدوا في ذلك على رواية أخرجهما النسائي في سننه فيها : « إن الله يُنهل حتى يَمْصِي شَطْرَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادٍيًا يَنَادِي فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاجٍ يُسْتَحَاطُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَعْمِرٍ يُغِيرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مَسَائِلٍ يُعْطَى ؟ » . (١٣١)

(١٣١) * سبق تخريجه في الحاشية رقم : " ١٢٠ " .

وتأويل الحديث - « ملك يرل » مردود من وجوه :

- أن الحديث متكلم فيه بهذه الزيادة ، من ذهب الحافظ ابن مده - رحمه الله - إلى أنه « موصوع » .

أن الملك يستحيل أن يُبادي : هل من ذاع يُشْتَخَابُ له ، هل من مُستَغْفِر يُغْفَرُ له ، هل من سَأَلَ يُعْطَى ؟ .

وكذا الأمر ، والرحمة ، عند من تأول الحديث بهما .

- أن لازم نزول : الملك ، أو الأمر ، أو الرحمة لهم لا يقولون به لأنه يثبت علو ، لله الذي تنزل من عنده هذه الأشياء ، فهم بين أمرين : إما يُشْتَبُونَ العلو ، فيكون الشك على زعمهم أمر لله ، أو الرحمة ، أو الملك ، أو يُشْتَبُونَ النُّزُول فيثبتون علو الله .

لذا لما قال بعض الثقات لبعض الثبتين : ينزل أمره ورحمته ، فقال له الثابت : فمن ينزل ؟ ، ما عندك شيء فوق ؟ ، فلا ينزل منه لا أمره ، ولا رحمته ولا غير ذلك ، فثبت الثاني .

- أن الجمع بين رواية الشافعي وبقية أحاديث الباب ممكن فإن الله قد يأمر مُناديًا يُنادي : هل من دَعَا يُسْتَجَابُ له ؟ ، هل من مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ له ، ثُمَّ ينزل رب العزة فيقول : من سَأَلَنِي فَأَعْطِيهِ ، من يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ .

٩٧ - اليد :

قال الحافظ - رحمه الله - في « هدي الشاري » ص ٢١٩ :

(قوله « أطولهم يدًا » أي أسمىهم ، ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث مُصَافًا إلى الله تعالى ، واتفق أهل الشئ والجماعة على أنه ليس الشراء باليد الحارحة التي هي من صفات المحدثات وأثبتوا ما جاء من ذلك وأموا به ، فمهم من وقف ولم يتأول ، ومهم من حمل كل لفظ منها على المعنى الذي ظهر به ، وهكذا

عملوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك) اهـ.

قل المحافظ - كَلَّمَكَ في فتح الباري ٢ / ١٢٩ ح ٦٤٤.

(وقوله : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» هو قَسَمٌ كان النَّبِيُّ ﷺ كثيرًا ما يقسم به ،

والمعنى : أنَّ أمر نفوس العباد بيد الله ، أي : بتقديره وتدبيره) اهـ.

قال العلامة صالح بن فوزان الفوزان في «شرح العقيدة الواسطية» ص ١٤٢ :

(الشراد - يعني في الخصوص التي ورد فيها إصافة اليد لله - يد الدات ، لا يد

القدرة والنعمة ؛ إذ لو كان الشراد باليد القدرة ، كما يقولون ، لبطل تخصيص آدم

بخلقهما ؛ فإن جميع المخلوقات حتى إبليس خلقت بقدرته ، فأَيُّ مَرِيَّةٍ لآدم

على إبليس في قوله : ﴿لَمَّا خَلَّصْتُ يَدِيَّ﴾ [سورة ص ٧٥] .

فكان يُمكن لإبليس أن يقول : وأنا خلقتني بيدك . إذا كان الشراد

بهما القدرة .

وأيضًا لو كان الشراد باليد القدرة لوجب أن يكون لله قدرتان ، وقد أجمع

المسلمون على مُطلان ذلك . (١٣٢)

وأيضًا لو كان الشراد باليد النعمة لكان المعنى أنه خلق آدم بنعمتين ، وهذا

باطل ؛ لأنَّ نعم الله كثيرة لا تُحصى ، وليست نعمتين فقط (١٣٣) اهـ (١٣٤)

(١٣٢) * قال العلامة محمد أمين المجالي في "الصفحات الإلهية" ص ٣٠٦

(أما اليد بمعنى القدرة لا أعلم ثبوت هذا المعنى في اللغة ، اللهم إلا إذا كان من باب الكناية والله

أعزم وأنا فونه تعالى . ﴿وَأَنفَعَهُم بِأَيْدِي﴾ [سورة النمل ٤٧] . فليس لفظ "أيد" هنا جميع

يد كما يتوهم . وإنما هو مصدر "أد الرجل يديه أيذا" أي : قوي ، هكذا قال المفسرون) اهـ

وقال العلامة محمد بن صالح العثيمين في "شرح العقيدة الواسطية" ١ / ٢٧٣

ر لهما ما أنصاهما الله إلى نفسه ، ما قال بأيدينا ١ بل قال : بأيدي ، أي بقوة) اهـ

(١٣٣) * قال تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا يَمَتَّ لَكُمْ لَا تَحْشَرُوهُنَّ﴾ [سورة إبراهيم ٣٤]

(١٣٤) * عائدة

١٨ - اليمين :

قال الحافظ : **كَتَبَهُ** - في « فتح الباري » ٣ / ٢٨٠ ح ١٤١٠ :
(قوله **وَيَسِّرْ** : فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بيمينه . (١٣٥)

قال العلامة محمد بن صالح المنجد في " شرح أمانة الاعتقاد " ص ٢٨ .

(الأوجه التي وردت عليها صفة اليمين وكيف توفق بينها :

الأول . «إفراد كقوله تعالى . ﴿ تَرَكْنَا الْآلِهَ وَيَدُو الْأَلَلَّةِ ﴾ [سورة التلك ١] .

الثاني . التثنية كقوله تعالى ﴿ بَلْ يَدَا مَبْسُوتَتَايَا ﴾ [سورة المائدة ٦٤] .

الثالث . الجمع كقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا صُفًى أَيْدِيًا أَلَمَكَا ﴾ [سورة

ص ٧١] .

والفريق بين هذه الوجوه أن يقول : الوجه الأول مفرد مضاف فيشمل كل ما ثبت له من يد ، ولا

يثنائي التثنية ، وأما الجمع فهو للتعظيم ، لا لتحقيق العدد الذي هو ثلاثة مأكتر ، وحينئذ لا يثنائي

التثنية على أنه قد قيل : إن أقل الجمع الثان ، فإذا حمل الجمع على الله فلا تعارضة أصلاً . هـ

قلت : وقد وقع خلاف كبير في مسألة : " أقل الجمع " فترددت أقوال العلماء بين التثنية والثلاثة ،

فجواب بما يلي : قال تعالى : ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْرَاهِيمُ مَا مَسَّكَ أَلْ شَجَا لِيَا خَلَقْتُ يَدَيْكَ ﴾ [سورة ص ٧٥] .

ولما نعى : ﴿ بَلْ يَدَا مَبْسُوتَتَايَا ﴾ [سورة المائدة ٦٤] .

والمقام في الآية مقام تحدّي لإبليس الذي يشكر مقام آدم بعدئذ كرمه وفضّله على خلقه كافة ،

كما أن الله تعالى يتحدّى اليهود في الآية الثانية لتأخّلوا : ﴿ يَدُ نَقَرٍ مَقْلُوبَةٍ ﴾ [سورة المائدة ٦٤] .

فمر كان له أكثر من يدين لذلك في مقام التحدي ، فيجب حمل الجمع على التعظيم كما في

قوله تعالى : إنا ، و . نحن ، و . قلنا . وما أشبه ذلك ، وهو واحد .

(١٣٥) * هذه الجملة بعض حديث شُعْبَةَ عليه ، من حديث أبي هريرة .

وسماه عز تصدّق بغدال تفرقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب وإن الله يتقبلها بيمينه ثم

يُرِيهَا بِضَاحِهِ كَمَا يُرِيهِ أَخَذْتُمْ قُلُوبَهُ حَتَّىٰ تَكُونَ بِثَلَاثِ الْخَبَلِ .

أحرجه البخاري في صحيحه : (كتاب الزكاة / باب : الصدقة من كسب طيب قوله

﴿ وَيُرِيهِ أَمْرًا قَسِيًّا وَأَنَّهُ لَا يُعِيبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٌ ﴾ * إِنَّ الْأَرْيَاكَ تَأْمَمُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا

الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة =

قال عياض : لما كان الشئ الذي يُرتضى ويُتلقى باليمين ويؤحد بها ، اشتمل
في مثل هذا للقبول ، لقول القائل :
تلقاها عراة باليمين

أي : هو مؤهل للمجد والشرف ، وليس المراد بها الجارحة . . (١٠هـ)
قلت : وما الخطأ في إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، وما أثبتته له رسوله ﷺ بل وما
الذي يدعوهم إلى تأويل هذه الآيات والأحاديث التي ثبتت اليمين لله على المجاز ،
وقد يكنا مراراً وتكراراً بطلان مسلكهم وفساد منطقتهم ، لأن الله سبحانه أثبت
لنفسه هذه الصفة ، ويميد شبحانه ليست كيمين المخلوق حتى يلزم التشبيه ، كما
يرسمون ، فإن الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة
الشورى ١١] . والاتفاق في الاسم لا يقتضي الاتفاق في الشئ ، فدلخالق صفات
تليق به ، وتختص به ، وللمخلوق صفات تليق به ، وتختص به ، والله أهدم
وظل الغدان أن وصف الله ﷻ بما وصف به نفسه يؤدي إلى تشبيه الله ﷻ
بخلقه من أفسد الأقوال ، بل تعطيله إما ورد به النص ، تلزم منه عدة أمور لا يمكن
أن تقل بها لو علمها .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في « مجموع الفتاوى » ٢٠٩ / ٥ :
(وهؤلاء الجهال يثبتون في ابتداء فهمهم صفات الخالق بصفات المخلوق ،
ثم ينفون ذلك ويعطّلونه ، فلا يفهمون من ذلك إلا ما يختص بالمخلوق ، وينفون

= (البقرة : ٢٧٦ - ٢٧٧ / ح ١٤١٠) .

وفي (كتاب التوحيد / باب . قول الله تعالى . ﴿ تَرَى الْجِبَالَ كَرْسًا وَالرُّوحَ إِتْرًا ﴾ [سورة الممارج
٤] وقوله جل ذكره . ﴿ إِلَهِ يَصْعَدُ الْكَلِمَ الطَّيِّبُ ﴾ [سورة فاطر . ١٠] / ح ٧٤٣٠ .

ومسم في صحيحه . (كتاب الزكاة / باب . قول الصدقة من الكسب الطيب وريتها
ح ٦٣ ، ٦٤)

مضمون ذلك ، ويكونون قد جعلوا ما يستحقه الرب من خصائصه وصفته ،
وأحدوا في أسماء الله وآياته ، وخرجوا عن القياس العقلي والنص الشرعي ، ولا
يبقى بأيديهم لا معقول صريح ولا منقول صحيح ، ثم لا يذللهم من إثبات بعض ما
يثبت أهل الإثبات من الأسماء والصفات ، فإذا أثبتوا البعض ونفوا البعض قيل لهم
ما لفرق بين ما أثبتتموه ونفيتموه ؟ ، ولم كان هذا حقيقة ولم يكن وهذا حقيقة ؟ ،
لم يكن لهم جوت أصلاً ، وظاهر بذلك جهلهم وصلالهم شرعاً وقدرًا (اهـ^(١٣٦))



(١٣٦) * فائدة .

جاء في صحيح مسلم : عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ تطوي الله ﷻ استمرت
يوم القيامة ، ثم تأخذهم بيده اليسرى ، ثم يقول أنا الملك أين الجبارون ؟ ، أين المتكبرون ؟ ، ثم
تطوي لأرضين بيمينه ، ثم يقول أنا الملك أين الجبارون ؟ ، أين المتكبرون ؟ .
أخرجه تيسم في صحيحه : (كتاب صفة الساقفين / باب : صفة القيامة والجنة ونار / ح ٢٤) .
أشكل بعد : " بشماله " على كثير من الناس وتكلم غير واحد في صحتها ، سيما أكرأخرون
صحتها

قال العلامة محمد بن صالح المنجد - رحمه الله - في " فتاوى المفيدة " ص ٨٩
(كلمة " بشماله " اختلف فيها الرواة : منهم من أثبتها ، ومنهم من أنكراها ولما لا تصح من
رسول الله ﷺ وأصل هذه التهمة هو ما ثبت في صحيح مسلم أن الرسول ﷺ قال : " وأنا
ألقينهم عند الله على غناب من نور ، عن يمين الرحمن عز وجل وكلنا بيدي يمين " أخرجه
تيسم في صحيحه : (كتاب الإمارة / باب : فضيلة الإمام العادل ، وعقوبة الجائر ، والبحث عن
الرفق بالزوجة / ح ١٨) .

وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يسرى وهذا شمال

ويكن قد روى مسلم في صحيحه إثبات الشمال لله تعالى فإذا كانت محبوظة فهي عدى لاسمي
" بكن يدي يمين " لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالثبوت للمحفوظة أصلاً عن يد
اليمين ، فإما " كلفا يدي يمين " أي ليس بهما نقص . فلفظا كان الوهم رئيساً يدعب دى =

الخاتمة

بعد أن انتهيت من هذا البحث ؛ أرجو أن أكون قد وضعت مقاصدي منه ، وهي تتلخص في النقاط الآتية :

- ١ - التعريف بـ : الحافظ ابن حجر رحمته - وبيان قدره العلمي .
- ٢ - التعريف بـ : « الأشاعرة » ، وبيان أهم أصولهم المكرمة والعقيدة .
- ٣ - نفي انتساب « الأشاعرة » إلى أهل السنة .
- ٤ - بيان أسباب انتشار المذهب الأشعري ، وبيان أن علماء أهل السنة أكثر وأثقل .
- ٥ - الدفوع عن الحافظ ابن حجر يعني انتسابه إلى « الأشاعرة » .
- ٦ - بيان المسائل التي خالف فيها الحافظ « ابن حجر » أهل السنة توفيقها أثناء البحث أو المذاكرة في كتب الحافظ - رحمته .
- ٧ - إثراء المكتبة الإسلامية بمؤلف شامل في مسألة : اعتقاد الحافظ ، وبيان سببه إلى لأشاعرة من عدمه ، وخصوصاً أن أغلب الكتب التي كتبت في هذا الشأن اهتمت فقط ببيان مخالافات الحافظ في مبحث « الأسماء والصفات »

٨ - أن ثبت أن شمس يعني الشمس في هذه اليد دون الأخرى قال : " كلنا يديه يمين " ويؤيده قوله " إن الشمس بين يدي الله على شاطئ من نور عن يمين الرحمن " فإن المقصود بيان مصيبتهم ومرتبتهم وأنهم على يمين الرحمن سبحانه

وعلى كل فإن يديه سبحانه انسان بلا شك ، وكل واحد غير الأخرى وإذا وصف يد لأخرى بالشمس فيراد أنها أنقص من اليد التي على كلنا يديه يمين
وإرحم الله من أن نقول : إن ثبت عن رسول الله ﷺ تؤمن بها ، وإن لم تثبت معناه كنت يديه يمين (اهـ)

فتت وهذه لزبدة صحيحها العلامة الألباني رحمته - في " صحيح الجامع " برقم ٨١٠١

من غير ردّ عليها ، أو الردّ بتعليق مُختصر لا يؤصل هذه المسألة ولا يروي بهم طالب العلم المتعطش .

٨ - رجاء الثواب بالصواب في الدارين ، فنسأل الله النجاة من الزلل ، وسوء لعنة ، إنه جواد كريم .

اللهم أغفر لي ولوالدي ، ولزوجتي التي
تَحَمَّلْتُ معي عناء رحلة طلب العلم ، واهد
أولادي وانفع بهم ، إنك القادر على كل
شيء ، ونفعم المُجيب .

كتبه

أبو أسامة الأثري

جمال بن نصر بن عبد السلام

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

المراجع

- ١ - المجمع المفسر لألفاظ القرآن الكريم . محمد فوزي عبد الباقي
- ٢ - المجمع المفسر لألفاظ الحديث النبوي . مجموعة من المفسرين .
- ٣ - موسوعة أعلام الحديث النبوي الشريف . محمد الشعيد وعلاؤ
- ٤ - تحفة الأشراف . الحافظ الجزي .
- ٥ - رقاء الحجر للمنعذ علي الأشاعرة من البشر حسن علي الشاف
- ٦ - الضوء اللامع . شمس الدين الشاف .
- ٧ - مجموع الفتاوى . ابن تيمية .
- ٨ - لسان الميراث . الحافظ ابن حجر .
- ٩ - لوامع الأنوار . الشعاربي .
- ١٠ - شرح العقيدة الواسطية . محمد بن صالح المنجد .
- ١١ - مهبج الأشاعرة في العقيدة . د . سفر الكوالي .
- ١٢ - مجموع الموائد واقتناس الأوابد عبد الرحمن بن ناصر الشاف
- ١٣ - فتاوى العقيدة . محمد بن صالح المنجد .
- ١٤ - الجامع الصحيح . محمد بن إسماعيل البخاري .
- ١٥ - الجامع الصغير . مسلم بن الحجاج .
- ١٦ - القواعد العشر في صفات الله وأسمائه الحسنى . محمد بن صالح المنجد .
- ١٧ - إعلام البرية بنفي انتساب ابن حزم للمجهلة . المؤلف .
- ١٨ - الصفات الإلهية . محمد أمان الجاسي .
- ١٩ - سنن أبي داود .
- ٢٠ - سنن الترمذي .
- ٢١ - سنن النسائي ١ الشاف .
- ٢٢ - سنن ابن ماجه .
- ٢٣ - صحيح الجامع الصغير . ناصر الدين الألباني .
- ٢٤ - صحيح الجامع الصغير . ناصر الدين الألباني .
- ٢٥ - صور الدين عبد القاهر الجرجاني .
- ٢٦ - نية في أصول الدين . الشاف .
- ٢٧ - معالم أصول الفقه . محمد بن حسين الجيزاني
- ٢٨ - فتح الباري . للحافظ ابن حجر العسقلاني .

- ٢٩ - تحفة المرشد، الشيخ جوري.
- ٣٠ - الإيمان الكبير، ابن تيمية.
- ٣١ - ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د. سقر نخوصي.
- ٣٢ - العقائد الشيعية، أحمد بن حجر آل بوضامي.
- ٣٣ - تحفة الإخوان، عبد العزيز بن باز.
- ٣٤ - إتحاف الثبير، مصطفى بن إسماعيل.
- ٣٥ - الثؤوس، ناصر الدين الألباني.
- ٣٦ - المسند، أحمد بن حنبل.
- ٣٧ - أحكام الجنائز، ناصر الدين الألباني.
- ٣٨ - تحذير الشاжд، ناصر الدين الألباني.
- ٣٩ - هدي الشاري مقدمة صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٤٠ - شرح نظم الورقات، محمد بن صالح العثيمين.
- ٤١ - زاد الفقير شرح سلم توصيل، المؤلف.
- ٤٢ - شرح أئمة الاعتقاد، محمد بن صالح العثيمين.
- ٤٣ - توضيح الكافية الشافعية، عبد الرحمن بن ناصر الشعدي.
- ٤٤ - الوابل الصيب، ابن قيم الجوزية.
- ٤٥ - مختصر العلو، ناصر الدين الألباني.
- ٤٦ - الرسالة التدمرية، ابن تيمية.
- ٤٧ - الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد ابن عدي.
- ٤٨ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي.
- ٤٩ - العلل الواهية، ابن الجوزي.
- ٥٠ - سلسلة الأحاديث المشححة، ناصر الدين الألباني.
- ٥١ - سلسلة الأحاديث الضعيفة، ناصر الدين الألباني.
- ٥٢ - السنة، ابن أبي عاصم.
- ٥٣ - ظلال الجنة في تخريج السنة، ناصر الدين الألباني.
- ٥٤ - شرح العقيدة الواسطية، صالح بن فوزان الفوزان.
- ٥٥ - المعجم الكبير، الطبراني.
- ٥٦ - رسائلان في أخطاء فتح الباري في العقيدة.
- عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش، عبد الله بن سعد بن الغامدي.
- ٥٧ - لاحظ الأخطاء بذيل طبقات الخلفاء، تقي الدين محمد بن قهدة المكي.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة المؤلف	٣
خطة البحث	٥
المقدمة	٦
المبحث الأول : ترجمة الحافظ ابن حجر	٦
المبحث الثاني : التعريف بالأشاعرة	١٧
المبحث الثالث : هل الأشاعرة من أهل السنة ؟	٢٤
المبحث الرابع : سبب نسبة الكثير من العلماء إلى المذهب الأشعري	٣٣
المبحث الخامس : بيان مساحة الاختلاف والانفلاق بين الأشاعرة وأهل السنة	٣٩
القسم الأول : أصول الاستنباط عند الأشاعرة	٣٩
ثانياً : المسائل الأصول المختلف فيها بين أهل السنة والأشاعرة	٥٤
١ - التوحيد عند الأشاعرة	٥٤
٢ - الإيمان عند الأشاعرة	٥٦
٣ - موقف الأشاعرة من قضايا التكفير	٥٧
٤ - مسألة خلق القرآن	٥٨
٥ - الثبوتات	٥٨
٦ - الحكمة الغائية	٥٨
٧ - القدر	٥٩
أهم أصول المسائل التي وافق فيها الأشاعرة أهل السنة	٦٢
المبحث السادس : أسباب انتشار المذهب الأشعري	٦٤
الفصل الأول : نفي انتساب الحافظ ابن حجر للأشاعرة	٦٦
الفصل الثاني : المسائل التي خالف فيها الحافظ ابن حجر أهل السنة	٨٢

٨٢	مسائل الإيمان
٨٥	مسائل القرآن
٨٧	مسائل التوحيد
٨٧	مسائل توحيد الأنوثة
١١٢	مسائل توحيد الأسماء والصفات
١١٢	القواعد التي أفسدت على الحافظ
١١٢	مبحث الأسماء والصفات
١٣٣	مخالفات الحافظ ابن حجر العسقلاني في توحيد الأسماء والصفات
١٧٩	الخاتمة
١٨١	المراجع
١٨٤	الفهرس



سَلَسِلَتْ
وَإِذَا قُلْتُمْ فَأَعِدُّوا

البُذُورُ السَّافِرَةُ فِي نَفْيِ انْتِسَابِ ابْنِ حَجَرٍ إِلَى الْأَشْيَاعِ

تَأَلَّفَ
أَبِي أُسَامَةَ الْأُرِّي
جَمَالُ بْنُ نَصْرٍ حَبْرُ السَّدَمِ

